المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

«اللاّيقين»

الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية

(الثورة المصرية نموذجاً)

20

سلسلة غير دورية تُعنى بالشؤون والقضايا السياسية والإنمائية

«اللايقين»

الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية

(الثورة المصرية نموذجاً)

«اللايقين»

الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية

(الثورة المصرية نموذجاً)

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation
مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

مقاربات: سلسلة بحثية غير دورية، تتضمّن أبحاثاً وتقارير مركّزة، تتناول شؤوناً وقضايا مختلفة، كما تتابع التطوّرات والمستجدّات الرئيسيّة على الصعد المحليَّة والإقليميّة والدوليّة.

العنوان: «اللايقين» الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية
(الثورة المصرية نموذجاً)

إعداد الباحث: أ. ناصر شرارة

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

العدد: العشرون

الطبعة: الأولى

القياس: ١٥/٢٤

تاريخ النشر: آب ٢٠١٤ الموافق شوال ١٤٣٥هـ..

حقوق الطبع محفوظة

العنوان: بئر حسن – خلف الفانتزي وورلد – أوتوستراد الأسد
فوق صيدلية سبيتي – بناية الإنماء غروب الطابق الأول.
هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠
فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١
خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تُعبّر بالضرورة عن آراء
المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ثبت المحتويات

مقدمة ٧

الفصل الأول

خلفيات ظاهرة العمه ١٣

الفصل الثاني

عالم مسطّح الأبعاد ٢٩

الفصل الثالث

دراسة ماهيّة الثورات العربية (الثورة المصرية نموذجاً) ٤٥

الفصل الرابع

نريد عنوانا ٩٣

مقدِّمة

أطلق باحثون إسرائيليون على العام ٢٠١١ مصطلح «عام ٢٠١١ العربي». وعبّرت هذه التسمية عن أن النخب الإسرائيلية نظرت إليه بوصفه لحظة تحوّل أدخل المنطقة في عصر توقيت مؤشر الساعة الاستراتيجية للشعوب العربية، إضافة إلى أنه أدخل إليها ضيفاً ثقيلاً هو المجال السيبرنيتي (الفايسبوك والتوتير والخليوي، الخ..) الذي لا يمكن التنبؤ بكيفية تفاعله ومتى يقود ثورة تفضي إلى انهيار نظام آخر.

كان العام ٢٠١١ بحق بمثابة الجرس الذي قرع داخل «إسرائيل» إنذاراً بتحدٍ غير مسبوق في نوعيته. فهو طرح عليها جيلاً جديداً من التحدّيات لم تستعدّ له مؤسّساتها الأمنية ولا السياسية بل إنها لم تتوقعه. وأبرز ما خلفه ظهور هذه التحدّيات هو أنها أصابت بأضرار جسيمة ثقة الإسرائيليين بأنماط تفكير أساسية معتمدة في كيانهم، وأصبح لها مع تقادم الزمن عليها وثبات مصداقيتها بنسبة عالية شكلُ المقدس؛ والمقصود هنا منظومة أنماط تفكير تحكّمت في نظرة «إسرائيل» إلى المواطن العربي، ونظرتها إلى الاستقرار في المنطقة، وعلاقاتها في الإقليم، فضلاً عن علاقتها بواشنطن والغرب.

بدت «إسرائيل عام ٢٠١١» لفترة غير قصيرة، وقد فقدت القدرة على تقديم إطار معرفي لفهم الأحداث الجارية في محيطها العربي وتقدير انعكاساتها عليها في غير مستوى. وكنتيجة لذلك ساد داخل النخب الإسرائيلية نوع من جلد الذات السياسي اشتمل على رمي مواقع القرار الإسرائيلي بمختلف أطيافه بتهم العمه الاستشعاري المسبق لما حدث و العجز عن التوقع الاستراتيجي لما تخبّئه المنطقة من تطوّرات

هامة، بالانفصال عن الواقع المستجد.

وفي ظلّ ما بدا أنه «تسونامي شلل» أصاب مؤسّسات الرؤية والقرار الرسمية في «إسرائيل»، تمثل أحد تعبيراته بتقدم موقع رئاسة الحكومة الإسرائيلية بطلب التزام الصمت تجاه الأحداث العربية من مراكز التفكير السياسي وحتى الأحزاب. وقاطع ما يمكن تسميته بـ «قطاع المعرفة النخبوي الخاص» المتشكل من باحثين وكتاب رأي ونُخب أمنية، متقاعدة أو تعمل في مجال الاستعلام غير الرسمي، هذا التوجيه الرسمي. وانبرى هؤلاء لمهمة قراءة «العام ٢٠١١ العربي» وتحليل أسبابه وماهيته، وبالأساس تفنيد أسباب فشل «إسرائيل» في توقعه، توصلاً لكيفية التمكن من إدراك العجز المعرفي تجاه ما يحدث في المنطقة. وخلال مهمتهم هذه بدا أنهم يقومون بمحاولة ملء الخواء الذي شاب المنظومة المعرفية الرسمية السائدة، وذلك لمصلحة إنتاج رؤية إسرائيلية جديدة قادرة على مواكبة المتغيِّر العربي الهائل وفهم أبعاده المستترة وإشاراته الاستراتيجية غير المعهودة.

وأبرز ما ميّز النقاش الإسرائيلي للعام ٢٠١١ العربي أنه قارب عناوين عدة هامة، معظمها مستجد قياساً على ما هو معهود عن اهتمام النخب الإسرائيلية، أو عناوين لم يتم التطرق اليها على نحو علني من قبل. والسبب الذي استدرج هذه العناوين للنقاش هو الصدمة التي أصابت «إسرائيل» جرّاء أحداث ثورة مصر تحديداً، ما جعل نخبها تعتبر تقليد الرقابة الذاتية أثناء نقاشاتها جزءاً من إرث فشل المفاهيم التي تبنّتها ورائها «إسرائيل» لعقود طويلة خلت وثبت الآن فشلها.

أدّى كل ما تقدم إلى إكساب النقاش الإسرائيلي في عام ٢٠١١ غنى استثنائياً، تضمّن من بين أشياء أخرى، إلى إماطة اللثام عن الكيفية التي تفكر فيها «إسرائيل» ليس فقط إزاء المرحلة الجديدة التي دخلتها المنطقة، بل وبالأساس إزاء جملة إشكالات إسرائيلية داخلية وخارجية مطروحة من قبل ولكنها لم تحصل على أجوبة صريحة كالتي نالتها في سياق النقاش الإسرائيلي لأحداث العام ٢٠١١.

وتكمن أهمية هذا النقاش أيضاً في أنه كشف جملة مقولات متحكمة في العقل الإسرائيلي وتتسم بأن لها منزلة القدسية، وهي تتعلق بنظرتها إلى العرب والمسلمين شعوباً وأنطمة. كما أن استرسال وقائعه قاد لأول مرة إلى سبر غور إشكاليات مكبوتة تخص علاقة «إسرائيل» بالولايات المتحدة الأميركية، وذلك بمناسبة تحميل الأخيرة مسؤولية هز الاستقرار في المنطقة عبر ضربه بعصا الثورات العربية. وقدّم كتّاب إسرائيليون في هذا السياق مادة تتضمّن ما يمكن تسميته «نقد الغرب» أو محاكمته من وجهة نظر يهودية وليس إسرائيلية فقط. وتمّ في هذا المجال تقديم رؤية تاريخية فندت موقع مقولة «تصدير الديمقراطية الغربية إلى العالم العربي» كما تطرحها واشنطن اليوم داخل تاريخ الفكر الغربي بخصوص نظرته إلى المنطقة. وقارب كتّاب آخرون تصوّراتهم لمستقبل «إسرائيل» في الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١١ انطلاقاً من منهجية جديدة تضمّنت مراجعة لمفهوم الاستقرار في الشرق الأوسط كما شاركت «إسرائيل» في صياغته خلال العقود الماضية، وأيضاً من زاوية إطلالة تاريخية رصدت أهم الأفكار التي وجّهت اليهود خلال زمني «الشتات» و«الدولة» لتخطيط علاقاتهم بالآخر. وتكشف هذه المقاربات عن جوانب عميقة غير مطروقة قبلاً داخل بنية التفكير الإسرائيلي تجاه إشكالياتها الداخلية والخارجية ونظرتها إلى الذات والآخر، وذلك عبر سياق يغطي مرحلة زمنية طويلة وذات مستوى تاريخي.

وفي ما يتعلّق بالثورات العربية وأسبابها ومستقبلها وتحديد ماهيتها قدّم النقاش الإسرائيلي معالجة متعددة الزوايا، كان أبرزها محاولة رؤيتها من زاويتين تاريخية سياسية سوسيوجية. وأبرز ما في هذه المعالجة أن النخب الإسرائيلية توسّلت فيها العودة إلى إرثها المعرفي المخزون في ذاكرتها عن تجاربها أو تجارب وصلت إليها من أجدادها في بلاد النشأة، خاصة في أوروبا، وليس داخل الكيان الصهيوني الذي هاجرت إليه في أواسط القرن الماضي .

أظهر هذا السلوك الملحوظ في مقاربات نخب إسرائيلية لأحداث العام

٢٠١١ العربي أمراً هاماً أضاف تعديلاً على النظرية المطروقة بخصوص أن «إسرائيل» مجتمع بثقافات متعدّدة حملها معهم مستوطنوها من البلدان التي جاؤوا منها إلى «أرض الميعاد». ومفاد التطوير هنا يتصل بالعناصر التالية:

- «إسرائيل» ليست خلاصة ثقافات غربية، بل الأدق أنها خلاصة انتماءات لهذه الثقافات عاجزة عن توليف نفسها في بوتقة إسرائيلية جامعة. إن رصد نقاش النخب الإسرائيلية لأحداث العام ٢٠١١ أظهر أن «إسرائيل» خليط من ثقافات مرتبطة بذاكرة خارجية متعددة المنابع؛ وأبرز خاصياتها أنها حينما تشعر بخطر غير مألوف داخل كيانها، فإنها تفزع إلى ملاجئ نشأتها خارجه لتغرف من معينه أنماط تفكير تتوسل صياغة رؤية جديدة لما يجب أن يكون عليه موقفها من التطوّرات غير المحسوبة وكيفية تدبّر أمرها حيالها لاحتوائها أو التكيف معها أو استعادة زمام القدرة على مواجهتها. لم يحدث أن تمظهر هذا البعد سابقاً في المجتمع الإسرائيلي قياساً على أزمات سابقة كثيرة. لكن العام ٢٠١١ رسمه بجلاء إلى حد بعيد، وأظهر أن الكيان الصهيوني هو ملجأ مكاني لـ«شعبه» وليس ملجأ ذاكرة وعي جماعي عميقة، وأن لا يملك ذاكرة إسرائيلية عن حركة تاريخه، بل ذاكرة لجوء وذاكرة أحداث عايشها مجتمع هذا الكيان الأجداد في مواطنهم الأصلية. بكلام آخر لا توجد أولوية في العقل الإسرائيلي لمكانة تجربته داخل الكيان الوليد عام ١٩٤٨ بل الأولوية لا تزال تشده إلى أرض النشأة التي هاجر منها حيث تكمن مصادر سلوكه للتعامل مع الأحداث الجسام.

قُصارى القول في هذا المجال أنه بعد ٧٥ عاماً من الإقامة فوق الأرض الفلسطينية المغتصبة، كان يمكن بمناسبة تحليل طبيعة نقاش النخب الإسرائيلية لأحداث العام ٢٠١١ العربي، لحظ أن «إسرائيل» هي كيان تجمعي وليس مجتمعي، وأن الثقافة فيه لا تزال ما دون الذاكرة «الوطنية» وحتى ما دون الصهيونية بمعناها الجامع، وهي في أحسن أحوالها إرث «اليهودي التائه» الملتبسة ذاكرته الجديدة.

منهجية البحث

يهدف هذا التقرير إلى رصد وقائع مساحة التفكير الإسرائيلي خلال العام ٢٠١١ مع بداية مسار الثورات العربية في كل من تونس ومصر وذلك كما جرى التعبير عنها في مئات المقالات والافتتاحيات والدراسات الإسرائيلية. وتم اعتماد منهجية بمعايير مختلفة لرسم صورة هذه المساحة التي امتازت بأنها تضمّنت نقاشاً إسرائيلياً على صلة بمسائل هامة طرحتها هذه الثورات كتحديات معرفية واستراتيجية على «إسرائيل». وهذه المعايير تلخصها بالتالي:

المعيار الأول، تجنب الانتقائية في اختيار النصوص، وإيجاد منهجية تؤمّن هذا المعنى وتراعي في الوقت نفسه حقيقة أنه لا يمكن نقل وقائع مئات المقالات والدراسات ضمن هذا التقرير. وعليه تم تصنيف النصوص الإسرائيلية المتفاعلة داخل إطار النقاش الإسرئيلي لأحداث العام ٢٠١١ العربي حسب موقعها بين مناهج الرأي الذي تنتمي إليه داخل مجمل هذا النقاش وبالتالي أصبح ممكناً عرض كل تفاصيل النقاش الإسرائيلي من خلال إبراز أفكار الاتجاهات الذي أنتجها. بمعنى آخر إن إغفال تفاصيل هذا النص أو ذاك لا يلغي عدم إيراد معناه في التقرير ما دامت فكرته الرئيسة قد تم التعبير عنها من خلال عرض الاتجاه الذي يتبناه داخل النقاش الإسرائيلي. وقد سمحت هذه المنهجية بتعقب آراء نسبة عالية من مجمل جزئيات النقاش الإسرائيلي حول «عام ٢٠١١ العربي»، وذلك من خلال لحظ أن النخب الإسرائيلية توزّعت وفق حصيلة قراءة معمّقة للنصوص الإسرائيلية ذات الصلة على أربعة اتجاهات: رأي في قراءتها للثورات العربية: الأول تاريخي، والثاني منهجي من وجهة نظر علم الاجتماع والثالث سياسي وجيواستراتيجي، والرابع اقتصادي.

المعيار الثاني، اعتماد منهجية تفكيك النصوص توخيّاً لايجاد معنى الاتجاه العام لكل نص. والهدف من ذلك إظهار المشترك فيه مع آراء أخرى وردت في نصوص متعددة. ومن خلال تركيب لوحة لاتجاهات الآراء داخل النصوص

أمكن وضع النقاش الإسرائيلي عن العام ٢٠١١ العربي ضمن إطار فكري وسياسي وثقافي وأمني، ما ساعد على تقديم مادة حدثية عن كيفية تفاعل «إسرائيل» مع أحداث هذا العام، فحسب بل كيف فكرت «إسرائيل» وكيف انقسمت آراؤها وعلى أية أسس وخلفيات ثقافية وفكرية وسياسية، وتاريخية حتى. وقادت هذه المنهجية إلى جعل هذا التقرير بمثابة وثيقة عن صورة «إسرائيل» السياسية والثقافية تتجاوز حالة عرض آرائها من العام ٢٠١١ لتظهر خفايا عن ماهيتها تمتد إلى ماض بعيد متصل بحاضر راهن ومستقبل قلق.

يبقى القول ان مادة هذا التقرير استفادت من ميزة أن النقاش الإسرائيلي لـ«العام ٢٠١١ العربي»، جرى تحت صدمة النخب ومراكز القرار السياسي والأمني الإسرئيلية بالثورة المصرية وأخواتها، ما جعل التعبير عن هذا الحدث وعن موقع «إسرئيل» إزاء تحدياته يتم بأسلوب غير خاضع لكل أنواع الرقابة الذاتية منها أو الأمنية. وتجدر الملاحظة، إلا أنه مع تبدّد وهج الصدمة لاحقاً تمّت إعادة ضبط النقاش الإسرائيلي ليعود إلى تقاليد حذره. وعليه يمكن القول إن أهمية هذا النقاش الإسرائيلي الذي ينقل وقائعه ومناخاته هذا التقرير، تكمن في أنه يقع بين لحظة بدء الصدمة ولحظة ما قبل نهاية وهجها؛ أي فوق مساحة زمنية شهدت خروج الكلام الإسرائيلي عن نسبة عالية من حذر الصمت، ما قدّم مادة تعبّر عن طبقة عميقة داخل التفكير الإسرائيلي.

الفصل الأول

خلفيات
ظاهرة العَمه

توقّعت شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) في تقويمها الصادر عام ٢٠١٠ للعام التالي ٢٠١١ أن يشهد العام الأخير تغيرات دراماتيكية في الشرق الأوسط تستمر حتى نهايته ووصفته بأنه «عام استراتيجي».

وجدير بالذكر أن مثل هذا التقويم تصدره «أمان» على رأس كل سنة، ويكون استشرافياً لمدة عام، ويتم إدراجه في صلب خطة العمل التي يضعها الجيش الإسرائيلي للعام الجديد.

ويلاحظ أليكسي فيشمان المحلل العسكري لصحيفة يديعوت أحرنوت، أن «أمان» صُدمت بداية العام ٢٠١١ بمفاجأتين اثنتين، أولهما التظاهرات الحاصلة في مصر وتأثيراتها الاستراتيجية على المنطقة كلها، وبالأساس على الوضع الإقليمي لـ«إسرائيل»، وثانيهما اتسام ردة فعل الإدارة الأميركية بالحدّة الشديدة ضد الرئيس المصري حسني مبارك.[١]

ولم تكن «أمان» وحدها في «إسرائيل»، من فاتها استشراف الحدث المصري. يقول أمير بحبوط «إن (الموساد) أيضاً مثل الـ(سي آي إيه) والاستخبارات البريطانية والألمانية، لم تتوقّع شدّة الاحتجاجات في مصر». ويضيف «لم أعرف أحداً أو جهة توقّعت أن مصر ستصل إلى هذا الوضع [وحتى] بعد أن حصل ما حصل فإن الجميع قدّر بأن قوات الأمن المصرية ليست قوات الأمن التونسية وأن النظام المصري سيعرف ماذا يفعل كي يوقف الاضطرابات»[٢].

١–أليكسي فيشمان، تقديرات مخيبة، يديعوت أحرنوت، ٣–٣–٢٠١١.

٢–استنتاج نقله أمير بحبوط في معاريف عن اوساط في وزارة الدفاع الإسرائيلية وأجهزة الاستخبارات، ملحق شهر شباط ٢٠١١.

خلاصة القول إن ما حصل في مصر فاجأ «إسرائيل» على نحو يعيد إلى الذاكرة المفاجئة التي حصلت لها عشية حرب يوم الغفران. لقد أكّدت ثورة مصر – التي حصلت بعد نحو أربعين عاماً من حرب ١٩٧٣ – لـ«إسرائيل» أنها ما زالت مرشحة للتعرّض إلى صدمات ومفاجأت تأتيهما من مصر[٣] .

كان «عمه التوقّع والاستشراف» هي الفكرة الأولى التي سادت «إسرائيل» مع تعاظم مجريات الثورة في مصر، وتكوّر النقاش الإسرائيلي بصدّدها ككرة ثلج شغلت تفكير مؤسّسات البحث والاستعلام الإسرائيلية الباهظة الكلفة، وقادتها إلى وضع استنتاج معمّق طرح نفسه بصيغة السؤال عما إذا كانت «إسرائيل» دخلت طور فقدان قدرتها المسبقة على تقدير الخطر القادم عليها.

ويستطير قلق النقاش الإسرائيلي عن «العمه الاستعلامي»، ليطرح أسئلة من نوع ما إذا كانت «إسرائيل» فقدت القدرة على توقّع ما سيحصل في المنطق، ليس فقط على المدى البعيد أو المتوسط، بل خلال العام الذي هي فيه. وتم ضمن هذا السياق النظر بكثير من الخفة من قبل النخب الإسرائيلية، إلى وثيقة «أمان» الصادرة عام ٢٠١٠ عن توقعاتها لمجريات العام ٢٠١١، حيث كانت الأخيرة «اعتبرته بمثابة عام استراتيجي سيشهد تغيرات دراماتكية في الشرق الأوسط»[٤]. ولكن أمان كانت تتحدّث عن أحداث ستجري في إيران وعلى خلفية ملفها النووي وليس قريباً من «إسرائيل» في مصر. لقد سفّهت الوقائع على مدى عامين متتالين تقويم أمان، إذ كان تقديرها الصادر عام ٢٠٠٩ تكهّن بأن عام ٢٠١٠ سيكون عام الحسم بالنسبة للملف الإيراني ولكن وقائع هذا العام أظهرت أيضاً خطأ هذا التقدير.

ما الذي أدّى إلى عمه التوقع الاستعلامي الإسرائيلي بخصوص ما حدث في مصر ؟.

٣–أمير بحبوط، مصدر سبق ذكره.

٤–(فيشمان، " تقديرات مخيبة"، مصدر سبق ذكره).

طرح «ألوف بن» هذا السؤال كصدى لنقاش مرير يدور في دوائر التفكير الاسرائيلية. والاعتبار الملح الذي غذاه هو أن قصور التقدير الاستشعاري لما حدث في مصر، يُعدّ خطيئة استخباراتية وبحثية بحق أمن «إسرائيل» الاستراتيجي؛ نظراً لتشعّب مردوده، انطلاقاً من أن تأثير موقع مصر على «إسرائيل» مركزي ومركّب ومتصل بأكثر من قضية فائقة الأهمية. ويحصي ألوف بن غير دلالة تؤكّد أن نتائج ما حدث في مصر كان فاجعياً بالمعنى الاستراتيجي على «إسرائيل». ويتبرّع بإذاعة سر في هذا المجال عندما يقول «إن النخب العسكرية والسياسية الاستراتيجية الإسرائيلية كانت تتكئ في مشروعها لضرب إيران على تأييد مصر لها. اليوم مهما كان شكل النظام الجديد في القاهرة فإنه لن يؤيد ضربة إسرائيلية لإيران لأنه يخشى من غضب الشعب»[٥]. ويضيف قائلاً «بعد سقوط نظام مبارك فان كلا من بنيامين نتنياهو وايهود باراك سيكون بامكانهما ان يكتبا في مذكراتهما انهما لم يذهبا لضرب ايران لان الثورة في مصر منعتهما من القيام بذلك»[٦].

وثمّة اعتبار أساسي آخر غذّى عملية جلد الذات الإسرائيلي بسوط خطيئة عدم توقع الحدث المصري، وهو أن «إسرائيل» كانت تعتبر أنها تنام وراء جدار دفاعي بحثي واستعلامي عملاق مدرك لكل ما يحدث في مصر وغير دولة عربية. وتبيّن فجاة أن هذا الاعتقاد كان واهياً.

١- وقائع نقاش «العمه الاستخباراتي»

اجتهد النقاش الإسرائيلي داخل مؤسستي الأمن والبحث الاستعلامي الإسرائيلي لتشخيص مكمن العلّة الأساس الموجود داخلهما والذي تسبب بوصول «إسرائيل» إلى عصر العمه الاستشعاري تجاه توقّع الأحداث الكبرى في محيطها الاستراتيجي.

٥-(ألوف بن، «مصر و«إسرائيل»: فجأة ثورة»، هارتس، ١٩ شباط ٢٠١١).

٦-(ألوف بن، «مصر و«إسرائيل»: فجأة ثورة»، هآرتس ١٩ شباط ٢٠١١- أيضاً «محادثة تلفزيونية» نقلتها عنه نشرة مركز الأسري الفلسطينيين للدراسات، ٣-٢-٢٠١١).

وصرفت بيئة المختصين بالنظرية الأمنية الإسرائيلية جهداً نقاشياً كبيراً لاكتشاف سرّ الخلل كانت محصّلته بالمعنى الأكاديمي والمعرفي مادة غنية جداً، خاصة بالنسبة لمتابعي أوضاع «إسرائيل» الذين وفر لهم هذا النقاش فرصة استثنائية للحظ معطيات عن قضايا الأمن فيها، ما كان يمكن للنخب الإسرائيلية أن تبوح بها قبل مرحلة صدمتها بالثورة المصرية. لقد سمحت هذه «الصدمة»، لأول مرّة، بظهور مناخ نقاشي أخرج مكنونات القضايا الأمنية من القاع إلى السطح، بما فيها قضايا حساسة كان يُعتبر الكلام العلني حولها فيما مضى بمثابة خرق للخطوط الحمر الاستراتيجية.

وقادت وقائع هذا النقاش إلى بروز رؤيتين اثنتين أسياسيتين؛ توخّت كل واحدة منهما تقديم رؤيتها للسبب المسؤول عن عجز مراكز الأبحاث والاستعلام في «إسرائيل» عن التوقع المسبق لأحداث موسم الحراك الشعبي العربي من تونس فمصر بخاصة إلى ليبيا واليمن، فسوريا، الخ...

قاد الرؤية الأولى بشكل خاص ألوف بن. وجوهرها أن المعنى الأعمق المسبّب للعمه البحثي والاستخباراتي في «إسرائيل» تجاه توقع الثورات العربية هو «مفهوم نمطي عريق يسود في مؤسسات الأمن والاستعلام البحثي الإسرائيلي حول نظرتهم إلى العرب (...) مفاده أنه في عالم العرب لا جديد، ولن يكون هناك جديد[٧]».

واستمر هذا النمط الفكري «يوجه منذ أمد بعيد تفكير المؤسّسات الاستخباراتية والبحثية الإسرائيلية حيال كل ما هو عربي. وصار له مع تقادم مرور الزمن عليه، شكل مقدّس ومسلّم به لا يجرؤ أحد على نقاشه داخل «إسرائيل»[٨].

ويلاحظ ألوف بن أن هذه النمطية في التفكير الإسرائيلي تجاه العرب لم تبرز فقط خلال الحدث المصري عام ٢٠١١، بل كانت بارزة

٧- (ألوف بن، «مصر وإسرائيل...»، مصدر سبق ذكره)..

٨- (المصدر نفسه).

خلال حرب يوم الغفران ومناسبات أخرى منها حرب العام ٢٠٠٦. ويرى أن سيطرة هذه النمطية على الرؤية الإسرائيلية إلى العرب، أدّت إلى أمرين خطرين، «أولهما أنها سجنت العقل الإسرائيلي داخل جملة جامدة تقول إنه في عالم العرب لا جديد ولن يكون هناك جديد. وثانيهما أنها جعلت الحكومات الإسرائيلية أسيرة أسرتي الاستخبارات والأكاديميين المعتنقين لهذه النظرة النمطية عن الشعوب العربية، وعن العرب بشكل عام». ويعلّق ألوف بن: «رغم أن النمطية هي ميزة إنسانية أساسية فقد صار واضحاً الآن أننا بحاجة إلى قوالب تفكير جديدة تقيم نظامنا البحثي لمعرفة العالم الذي يحيط بنا».

ويشرح ألوف بن كيف أن الموجين الأمنيين والأكاديميين بتقدير أحداث مصر العام ٢٠١١، استمروا، على نحو أعمى، على التعاطي معها رغم ضخامتها وفق وصفة أسقطت عليها تطبيقات هذه المقولة النمطية – المسلمة المسيطرة على كل حيويات القرار الإسرائيلي تجاه العرب وتجاه مصر وكل أحداثها القديمة والمستجدة. لقد انطلقوا في مقاربة تحليلها من النقطة المنهجية النمطية المقدسة والمتوارثة عينها التي تقول «في عالم العرب لاجديد(...)». وكاستتباع لهذه الرؤية الجامدة الطقسية، ساد إيمان أعمى داخل «إسرائيل» «بأن نظام مبارك مستقر وقوي، وفي مقابله معارضة ضعيفة خاضعة لرقابة مشدّدة. وعليه سيبقى الوضع على حاله إلى أن يورث الرئيس القديم ابنه جمال أو الوزير عمر سليمان. وحتى خلال الانتخابات البرلمانية المصرية في خريف العام ٢٠١٠، التي شهدت تزويراً غير مسبوق، لم يتجرأ أحد تقريباً على هز هذا الطقس، حيث اعتبر هذا التزييف دليلاً على قوّة حزب السلطة، وليس تعبيراً عن ضعف النظام الذي يحتاج إلى التزوير وإلى أساليب القوة كي يبقى»[٩].

وحتى عندما ثارت الجماهير في مصر تمسكت «أمان» والموساد «بطقس» تحليل استقرار النظام وضعف المعارضة وبالمقولة الأساس القياسية «لا شيئ

٩– (المصدر نفسه).

يتغير في بلاد العرب». وأهم المستشرقين في الجامعات الإسرائيلية تحدثوا بروحيه مشابهة[١٠].

وبرز «غي بخور» كمثل صارخ في هذا المجال، فلقد استند طوال الأيام الأولى من الثورة المصرية على ثلاث مسلمات موروثة مسيطرة في الذهن البحثي والاستعلامي الإسرائيلي بشأن مصر ليسفّه الكلام الغربي عن قرب سقوط مبارك.

لقد كتب بخور في اليوم العاشر من الثورة منظراً وعارضاً للسبب الأول: «يقول ميكافيلي: ليس هناك أكثر إثارة للخوف من جمهور غاضب لا زعيم له. ولكنه أشار أيضاً إلى أنه «لا يوجد شيئ أضعف منه»[١١]. واستند بخور إلى مقولة ميكافيلي هذه، ليجزم «أنه لا يوجد للجماهير التي تجمعت في ميادين مصر زعيم، وعليه فإن حركتها محكومة بالفشل(...)».

المسلّمة الثانية التي انطلق منها بخور ليجزم بأن تيار الباحثين في أميركا والغرب المعتقدين بنهاية مبارك مخطئين، هي «أن إمكانية سقوط مبارك، لا تقاس بما يجري في ميدان التحرير، بل من خلال رصد موقف المؤسسة الأمنية المصرية الهائلة (...) التي تضم ملايين الجنود والشرطة ورجال الأمن، وهي تقف إلى يمين مبارك. وهذا يعني أن الصراع حسم لمصلحة النظام»[١٢].

المسلمة الثالثة، يحددها بخور بـ«نمطية تاريخية موجودة في مصر قوامها أن مصر لا تحب الاضطراب. هذه حضارة هائلة محكومة منذ خمسة آلاف سنة كهرم قوي، مضمونها الداخلي هو «النظام الاجتماعي» و«النفور من الفوضى». وهذا النظام، دائماً، ما ينجح في نهاية المطاف في إعادة الشرعية إلى نفسه بوجه الفوضى انطلاقاً من قوّة حضور هذه النمطية في الفكير

١٠– ألوف بن «... فجاة ثورة» و«محادثة تلفزونية»، مصدران سبق ذكرهما.

١١– (غي بخور، «يضحك من يضحك أخيراً»، يديعوت أحرنوت، ٩–٢–٢٠١١).

١٢– المصدر نفسه.

الاجتماعي العام في مصر»[١٣].

ويسفّه يوسي بيلين بدوره، ولكن بمفعول رجعي، النمطية الإسرائيلية التي نامت على نظرية أن المواطن العربي لا يتغير ولايخرج من استكانته. يقول : «الناس هم الناس. هناك أناس بطبيعة معتدلة، وهناك من «فتيلهم» قصير. يحتمل أن يكون أيضاً للطابع القومي تأثير على ذلك. ولكن لا يوجد أناس لا يمكن إخراجهم عن هدوئهم. لا يوجد أناس يسلّمون بمنع حرياتهم على مدى الزمن، ولا سيما حين يكونون على علم بأن آخرين في العالم غير مقيدين بالقيود التي فرضت عليهم.

«التفسير الوارد الذي يقول إن المصريين مستعدون للتسليم بكل نظام كان تفسيراً سخيفاً، مثله مثل كل محاولة أخرى للتنبؤ بتخليد تسليم كل شعب بالنظام في بلاده: احيانا يدور الحديث عن أنظمة وحشية تهديدها أكبر وتنجح في ردع شعوبها على مدى زمن أطول، وأحياناً يدور الحديث عن جمهور عانى لسنوات طويلة ولا يسارع إلى التمرد ودفع الثمن. ولكن في نهاية المطاف الناس يريدون أن يحرروا أنفسهم من السجون، بما في ذلك أكثر السجناء انضباطاً»[١٤].

الرؤية الثانية:

تذهب الرؤية الثانية بمقاربتها إلى تحديد أسباب عدم التنبؤ المسبق بالثورات العربية في منحى آخر، فمن جهة يخفّف أقطابها من الاتجاه الذاهب لتحميل المستوى الأمني والاستعلامي البحثي المسؤولية عن عدم التوقع، ومن جهة ثانية يوصون بابتكار أدوات معرفية جديدة تساعد في اكتشاف هذا الجيل الجديد من الأحداث الخطرة غير المسبوقة، ومن جهة ثالثة، وهنا لُبّ نظريتهم، يوردون توصيفاً مختلفاً لطبيعة ما حدث في مصر، معتبرين أن هذا الاختلاف هو المسؤول عن غياب التوقع الإسرائيلي

١٣- (المصدر نفسه).

١٤- (يوسي بلين، « ثورة مصر»، «إسرائيل» اليوم، ٢٠١١/٢/١١).

المسبق له. ويتم التركيز في هذه الجزئية على ضرورة التفريق بين الثورات والحروب؛ فالثورات يمكن لأجهزة الاستخبارات اكتشاف نوايا نشوبها مسبقاً؛ أما الحروب فلا يتعيّن بالضرورة أن تكون قادرة على توقّع نشوبها سلفاً.

وقف على رأس المدافعين عن هذه النظرية والإسهاب في تفنيد تعليلاتها كل من يوسي بيلين وميخائيل هرتسوغ اللذين شرحا أن «الثورات على عكس الحروب، لجهة أنها لا تملك اسراراً مخبأة في خزائن خاصة يمكن اتهام الاستخبارات الإسرائيلية بأنها عجزت عن وضع يدها عليها أو الوصول إليها»؛ فالثورة – في رأي بلين – «أشبه بالعوامل الطبيعة التي تتفاعل تحت الأرض وتنفجر فجأة». و«نقطة الذروة في بدء انفجارها هي عندما يشعر المواطن أنه لم يعد يوجد لديه ما يخسره». ويفصّل بلين قائلاً: «لا توجد أي إمكانية لمعرفة متى سينفجر الأمر. هذا ليس يوم الغفران لأجهزة الاستخبارات في العالم، ذلك لأن الثوريين أنفسهم لم يكونوا يعرفون بأنهم يقفون أمام استحقاق بدء الثورة. لم تكن هناك وثائق سرية في الخزائن ولا خطط نجحوا في إخفائها عن عين الإعلام والعالم والاستخبارات. ما حصل يشبه ببساطة البركان الهادىء، الذي كان حتى لحظة انفجاره يشكّل جزءاً جميلاً من مشهد الطبيعة الرائع. عرفنا دوماً أنه إذا لم تتحقّق تغييرات هامة في هذه الأنظمة المطلقة سيأتي يوم يثور فيه الجمهور. قد تكون البداية حادثة طرق، مثل تلك التي أشعلت الانتفاضة في مناطق الاحتلال الإسرائيلي. ويحتمل أن يكون هذا شاباً عاطلاً عن العمل يحرق نفسه في تونس. ولكن الحديث يدور دوماً عن حدث ليس دراماتيكيا بالضرورة، ولكنه قد يكون بمثابة القشة التي تقسم ظهر الجماهير، وتجلبهم إلى الميدان الذي قد يقعون فيه مصابين بل وقتلى. هذه اللحظة الحاسمة هي اللحظة التي يتوصلون فيها إلى الاستنتاج بأن ليس لديهم ما يخسرونه»[١٥]*.

١٥–(يوسي بيلين، «ثورة مصر»، مصدر سبق ذكره).

*يوسي بلين رئيس حزب ميرتس سابقاً.

«قياس الطاقة»

يلتقي ميخائيل هرتسوغ مع بيلين على أن مصر ليست «يوم غفران آخر» عجزت مؤسستا البحث والاستخبارات الإسرائيلية عن توقعها، غير أنه يحاول تطوير اتجاه هذا النقاش، فيطرح ما أسماه وصفة تمكن مراكز الاستعلام الإسرائيلية من استعادة زمام قدرة التوقع المسبق لجيل جديد غير مسبوق من الأحداث الباطنية والشبيهة بالعوامل الطبيعية لجهة أنها غير مسبوقة بمؤشرات مادية واضحة تدلل على حدوثها.

تستند وصفة هرتسوغ على مصطلح فيزيائي يطلق عليه تسمية: «قياس الطاقة». ويراهن على أن انتهاج هذا المفهوم كمنهجية وأداة معرفية جديدة* من قبل المراكز الإسرائيلية المعنية سيمكنها مسبقاً من توقع حدوث تطورات تنتمي للجيل الجديد من الأحداث المنتمية للواقع المستجد الذي تعبر عنه الان ثورات الشوراع العربية المفاجئة.

يشرح هرتسوغ نظريته قائلاً: «المفاجأة التي أصابت مقدّري الموقف [في «إسرائيل»] بفعل حصول الثورات] مصدرها الأحداث الانعطافية الدراماتيكة، ولا سيما تلك المتعلقة باستقرار الأنظمة. وكون مسببات هذه الأحداث تكمن في تغيرات تحدث داخل المزاج الشعبي، فهذا أمر لا يمكن قياسه [مسبقاً]، لأن هذه عوامل عاطفية وصعبة على القياس. لكن تماماً مثلما أنه لا يمكن في الانفجارات البركانية في الطبيعة توقع موعد الانفجار وملابساته الدقيقة، إلا أنه يمكن، /بل يجب/ قياس الطاقة التي تؤدّي إليه وإلى احتمال انفجاره. أو لم يكن ممكناً القياس السليم لعمق كراهية الشعب المصري لحسني مبارك وائل غنيم الذي أصبح رمزاً لثورة [فايسبوك مصر] روى أنه دعا إلى المظاهرة الأولى في ميدان التحرير قبل أسابيع طويلة من وقوعها، وتلقى مئات آلاف الردود! كيف حصل أن أحداً تقريباً [في الاستخبارات الإسرائيلية]، لم يول اهتماماً لهذا المزاج، بل حتى لم يفعل ذلك أحد، بعد الأحداث في تونس؟».

---

* (رغم انها موجودة في مناهج الاستخبارات الاسرائيلية، ولكنها غير مفعلة– المحرر).

ويرى أن هذا النقص في قراءة المؤشّرات الآنفة الذكر حصل لأنه من طبيعة محافل الاستخبارات التركيز على الساحات السلطوية المقابلة، واهمال توظيف جهود موازية لقياس وتقدير النبض الوطني في الساحات الشعبية. ويكشف هرتسوغ أن الذي حدث طوال الفترة الماضية هو أن هذه الأجهزة لم تطور أو تتبنى مناهج وأدوات – رغم أنها موجودة– تسمح بقياس وتقدير ذات الطاقة البركانية (الشعبية) في دول الاهتمام المركزي. هكذا فوجئ الغرب من الثورة في إيران عام ١٩٧٩ ومن انهيار الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٨٩، وهكذا اندلعت الانتفاضة الأولى من تحت أنف «إسرائيل» المذهولة»[١٦].

وفي مكان آخر من نقاشه لهذا الملف يلتقي «ألوف بن» مع «هرتسوغ» حول أن نمطية تركيز الاستخبارات الإسرائيلية على الساحات السلطوية المقابلة وعدم توظيف جهود لقياس نبض الشارع هي من المسببات الرئيسة للصدمة الإسرائيلية بثورة مصر؛ علماً أن «ألوف بن» يقول إن هناك سببين اثنين قادا الاستخبارات الإسرائيلية لغض نظرها عن قياس نبض الشارع المصري: الأول مردّه ممارسة الاستخبارات لمبدأ قديم لديها يعرف بـ«الاحتمالية المتدنية» تجاه ساحات بعينها. يقول: «إن الفشل الاستخباري تجاه ثورة مصر، يذكرنا بـ «الاحتمالية المتدنية» التي أولتها (أمان) لاحتمال نشوب حرب عشية يوم الغفران ١٩٧٣. آنذاك تفاجأت «إسرائيل» عندما رأت العدو يقف على الباب قبل أن تجهز الاحتياط (...)».واليوم فإن ممارسة مبدأ «الاحتمالية المتدنية» تجاه مصر منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد، قاد إلى صدمة عدم توقّع أخرى.

ويدلّل ألوف بن بالوقائع كيف كانت الاستخبارات الإسرائيلية ضحية تطبيقاتها لنظرية «الاحتمالية المتدنية» تجاه مصر، فيقول: «إن المجال الاستخباراتي والبحثي في «إسرائيل» أهملا مصر بعد إبرام السلام معها، وركّزت الاستخبارات الإسرائيلية على أعدائها في الشرق وفي الشمال،

١٦– (ميخائيل (مايك) هرتسوغ، «قبيل الزلزال، ما بعد العاصفة»، هآرتس، ٢٠١١/٢/٢٨).

سوريا، لبنان، وحزب الله وايران، والفلسطينيين. الساحة المصرية كانت بالنسبة إلى أجهزة الاستخبارات بمثابة ساحة إقصاء ترسل إليها ضبّاطها الأقل كفاءة. ولكن من كان يعنى من ضبّاطها بالملف النووي الإيراني أو بالإرهاب الدولي، كان يتلقى الترفيعات وينال فرصة سفر إلى لقاءات استخباراتية خارج البلاد أو إلى استكمال الدراسة في معاهد البحث».

.. أما السبب الثاني فنتج – بحسب ألوف بن– عن ما يسميه اصطلاحاً بـ«مسببات أخلاقية» (!!). ويشرحها بالقول إن «قادة الاستخبارات الإسرائيليين كانوا يعرفون شخصياً نظراءهم في القاهرة وأداروا معهم علاقات عمل جارية. وكان من الصعب على أحدهم العودة من مثل هذه اللقاءات لكتابة تقدير يشكّك في استقرار النظام المصري. والقيادة السياسية واجهت مصاعب مشابهة. فلو عقد نتنياهو بحثاً في المجلس الوزاري المصغر حول «مصر إلى أين»، وتسرّب الأمر إلى القاهرة لاعتبر ذلك إهانة لمبارك، وأثار أزمة خطيرة في العلاقات الحساسة مع مصر»[١٧].

أصوات من خارج التفكير النمطي

في المقابل كانت هناك أصوات إسرائيلية توقّعت الخطر المصري قبل حدوثه، وغردّت خارج هذا التوجية الفكري النمطي المسيطر على الاستخبارات ومراكز البحث في «إسرائيل» (*). ولكن هؤلاء لم يجدوا من يستمع إليهم داخل مؤسّسات التفكير الرسمية الإسرائيلية العامة. فخلال العام ٢٠١٠ دار في «إسرائيل»، وفي الإعلام، نقاش يقظ بخصوص مسألة خلافة مبارك: فالرجل تقدّم في العمر، وتدهورت حالته الصحية، وكلا هذين الأمرين لم يكونا، في الواقع، خافيين عن ناظر الاستخبارات والمستشرقين والصحفيين. ومع ذلك استمر معظم التقديرات في مراكز

* انظر في الفصل الثاني: ظهور تيار استعلامي جديد في «إسرائيل» يطلق عليه «تيار الرؤية الجديدة لفحص الواقع ».

١٧– هرتسوغ، ألوف بن، مصادر سبق ذكرها.

التقدير المسؤولة، تتحدث عن دوام الاستقرار، وأن «في مصر لا شيء يتغير» على وزن أنه «في العالم العربي لا شيء يتغير»..

ولكن الملاحظة التي يلفت إليها ألوف بن هي «أن هذه الأصوات المغرّدة خارج سرب التفكير النمطي جاءت بالأعمّ من خارج «إسرائيل» أو من خارج مؤسسات الأمن الإسرائيلية الرسمية، وعلى رأس هؤلاء الصحفي الأميركي أدان شاتس الذي زار مصر، وكتب في أيار ٢٠١٠ في مجلة «لندن ريفيو زوف بوكس» يقول: «إن الوضع السياسي هناك يذكر بمظاهر حكم الشاه في إيران». غير أن «أسف أديب» كان أدّق من شاتس حيث كتب في نهاية أيار ٢٠١٠ في مجلة «الانترنت أتجار» يحذر من «أن مصر تقف أمام ثورة اجتماعية ستأتي من الأسفل». واقتبس عن «الأهرام ويكلي» – صحيفة للنظام – تقارير تؤشر إلى كثرة المظاهرات في مصر وتتوقّع لها الاتساع. وكتب حينها تعليقاً على مقال لهآرتس: «إن خيار تخليد نظام مبارك [السائد في «إسرائيل»] ليس سوى وهم» (*).

يقول ألوف بن: «شاتس وأديب كانا محقّين. ولكن من المشكوك فيه أن يكون أحد في الاستخبارات وفي الأكاديمية الإسرائيلية قرأهما. في «إسرائيل» تمت مقاطعتهما لأن شاتس ينتقد «إسرائيل» بحدة، أما أديب فيتم إنكاره لأنه رجل اليسار المتطرف. قد يحدث أن تتم متابعة كتاباتهما في «الدائرة المناهضة للتآمر» في المخابرات الإسرائيلية، ولكن ليس في «دائرة الساحة المصرية» التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)». والاستنتاج – حسب ألوف بن – هو أنه «صار من المجدي بعد اليوم للاستخبارت الإسرائيلية البحث عن معلومات من مصادر غير عادية، وحتى

* عرض إيلي فودة لكتاب الصحفي البريطاني جون برادلي المنشور عام ٢٠٠٨، أي قبل ثلاث سنوات من اندلاع الثورة المصرية، بعنوان «في غياهب مصر: الفراعنة إلى شفا الثورة». وتوقع برادلي الذي مكث في مصر آنذاك فترة طويلة نشوب الثورة في هذه الدولة بعد وقت قصير. ويعلّق فودة «لقد كان برادلي محقاً» (إيلي فودة، « كيف لم نتوقع الثورة»، هآرتس، ٢٧-٢-٢٠١١).

لو كانت هذه الفكرة تثير غضب الضابط [مسؤولي الاستخبارات] أو البروفيسوريين [المستشارون لجهاز الاستخبارات]. قصارى القول أن على أجهزة الأمن الإسرائيلية أن تعلم أنه أحياناً يكون العقل موجوداً عند «الدوائر المعادية» وليس في الجوقة المؤطرة في المؤسسات الاستخباراتية [أو البحثية] الرسمية»[١٨].

١٨– (ألوف بن، مصادر سبق ذكرها).

الفصل الثاني

عالم
مسطّح الأبعاد

١- تطوّر المجال السيبرنيتي

قدمّنا في الفصل الأول، صورة للنقاش الإسرائيلي حول لماذا لم تتوقّع «إسرائيل» الثورات العربية من زواية أمنية منهجية وتقنية تفصيلية، حيث تمّ ردّ ذلك، بالأساس، إلى خلل نمطي حكم مفهوم التوجيه الفكري والثقافي والسياسي لدى مقدّري الموقف في أجهزة الأمن الإسرائيلية ومراكز أبحاثها، من العرب.

ولكن على الضفة الأخرى من هذه الآراء ظهرت نظريات قاربت الموضوع ذاته من زاوية جديدة أرحب وأوسع أفقاً. والقائلون بهذه النظريات هم من بات يطلق عليهم في «إسرائيل» منذ العام ٢٠١٢ أقطاب «اتجاه الرؤية الجديدة لفحص الواقع».

يرى هؤلاء أن التقصير هذه المرة يتجاوز الأمن بمعناه المجرد، وحتى يتجاوز قضية الخنوع لنمطية جامدة في التفكير لدى مؤسّسات الأمن والبحث الاستعلامي الإسرائيلي. وحدّدوا المشكلة بأن لها أفقاً جديداً وغير مسبوق، يشرحه «دان رود»، بقوله: «إن تطوّر المجال السيبرنيتي المشتمل على التويتر وغوغل ونظم الهواتف المحمولة والاتصال ينشئ بين كل ذلك، عالماً سياسياً جديداً لم تتنبه إليه الاستخبارات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية»[١].

يشرح يوئيل ماركوس فكرة رود عن «مبدأ تأثير المجال السيبرنيتي على

١-(دان رود، «كل مواطن ثائر»، «محادثة مع التلفزيون الإسرائيلي نشره موقع الأسرى للدراسات الإسرائيلية»، ١٠-٣-٢٠١١).

الثورات العربية»، فيعتبر أن المصدر الحقيقي للثورات الراهنة هو «استيقاظ قوة الاتصالات الحديثة – فيس بوك وتويتر وغوغل – التي تشكّل معاً أداة اكثر من فعّالة لكل من له إصبع ينقر بها أزرار الحاسوب ليغيّر بذلك نُظم العالم. هذه هي القوة التي تهدد مصير نظم حكم عديدة (...)». ويضيف: «لقد تعلّمت الشعوب المضطهدة اليوم أنه يمكنها بمجرد نقرة على زر الحاسوب إظهار مبلغ كون وضعها بائساً. إن خطباء الشرفات من الديكتاتوريين الذين يسيطرون بتخويف شعوبهم كانوا أوائل الضحايا لموجة التسونامي التكنولوجية التي يمكن أن يقودها هواة قلّة. وبنتيجة هذا التطوّر أخذ يقلّ خوف الشعوب في الدول الأكثر شمولية من انتقام الحكام. إن نقرة على زر الحاسوب قد تسقطهم حجرا بعد حجر كما في لعبة الدومينو»[٢].

وتحاول عنات فشياين من صحيفة يديعوت أحرنوت، ترتيب سيناريو أو قصة لهذا المستجد الذي جعل الواقع المحيط بالكيان الصهيوني غير مقروء من قبل محافل استخباراتها ومراكز البحث الاستعلامي فيها، فتروي ما تعتبره سيرة اللحظة الأولى في ولادته الغامضة والمفعمة بالتساؤلات الكبرى: «في ١١ كانون الأول ٢٠١٠ جرت في القدس تظاهرة التويتر الأولى في «إسرائيل»، بمشاركة نحو أربعين شخصاً. بدأت الخطوة الافتراضية الأولى عندما خمدت نيران حريق جبل الكرمل حيث خرجت الزقزقة الأولى من الحواسيب : «لنتظاهر ضد الوزير إيلي يشاي. من يريد الانضمام»؟. بعد ذلك تمّ إغراق الحواسيب بترتيبات الخروج، ورتّبوا حافلة أقلّت المشاركين إلى قبالة بيت الوزير يشاي في حي هار نوف داعين إلى أن يتحمل المسؤولية عن إخفاق إخماد الحريق ويستقيل».

يقول السينمائي (الإسرائيلي) دورون سباري، أحد المشاركين في تظاهرة التويتر تلك، وهو قديم في مجال النضالات الاجتماعية وله جملة انتاجات سينمائية منها فيلم «المرشد للثورة» «لم أعلم هل يأتي ثلاثة أشخاص أم ثلاثون، وأتى أربعون فجأة. لم أكن أعرف أي واحد منهم. كانوا أشخاصاً

٢–(يوئيل ماركوس، «تحدثوا إلى الحاسوب»، هآرتس، ٢٠١١/٢/١٨).

مختلفين لم يلتقوا قط، و لم يربط بينهم شيء سوى التويتر، جاءوا للتظاهر قبالة بيت إيلي يشاي. كان المشهد ساحراً ومختلفاً عن جميع المظاهرات والاحتجاجات التي شاركت فيها. أضعنا الوزير بعد نصف ساعة لأنه غيّر خطة سيره، لكننا تظاهرنا ودعوناه إلى الاستقالة. بعد ذلك جاءت الشرطة وهددتنا بالاعتقال. سافرنا إلى حائط المبكى، ودسسنا قصاصات ورقية طلبنا فيها من المستوى الأعلى أن يقيل إيلي يشاي وعُدنا إلى بيوتنا. كان ذلك نشاطاً مدنياً بما تحمل الكلمة من معنى»[٣].

.. ولكن فشياين، تلفت إلى أن البداية لم تكن في «إسرائيل»، ذلك أنه في خلال السنة التي سبقت مظاهرة الأربعين في القدس خرج جماهير حثهم التويتر في مولدافيا للاحتجاج على نظام الحكم عندهم. وبعد شهر ونصف من ذلك تدفّق الملايين على شوارع مصر منظمين بواسطة صفحات الفيس بوك، وأسقطوا حكم مبارك وهم يوجهون التحية إلى مؤسس الشبكة الاجتماعية، المرشد الجديد للثورة، مارك سوكربرغ[٤].

يصحّح يؤئيل ماركوس لفشياي؛ فمن وجهة نظره إن أهمّ محطة في ولادة ثورات الفايسبوك والتويتر، وأول مشهد لها لم يقع في القدس أو حتى مولدافيا، بل في أميركا ذاتها، و قاده مناصرو الرئيس الأميركي باراك أوباما، ويقول: «يفوتنا أن أهمّ ثورة بين ثورات الاتصال التي نعيشها الآن هي تلك التي عملت لمصلحة رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما لإيصاله للرئاسة. فقد فاز في الانتخابات فوزاً عظيماً بفضل المعلومات التي تلقاها من الفيس بوك وتويتر التي تلتف على القنوات السياسية المعتادة. إن نصف المليون من الأميركيين الذين ملأوا الساحة التي أدّى فيها أوباما اليمين الدستورية بعد فوزه في انتخابات الرئاسة [الأولى]، يؤكّدون هوية من جاء به إلى السلطة وبأية وسيلة (أي عبر ثورة الفايسبوك »)[٥].

٣- (عنات فشياين، «المرشد للثورة القادمة»، يديعوت أحرنوت، ١٦-٢-٢٠١١).

٤- (المصدر نفسه).

٥- (ماركوس، «تحدثوا إلى الحاسوب»، مصدر سبق ذكره).

تحاول فشياين تجاوز البحث عن رأس الخيط في ثورات الفايسبوك باتجاه تركيز النقاش على تحديد الإشكاليات الجديدة التي طرحها المجال السيبرنيتي على أجهزة تقدير الموقف الأمني والسياسي الاستراتيجي في العالم وبضمنه «إسرائيل». وتقدّم ضمن هذا السياق فذلكة مدخلية تمهد لطرح هذه الإشكالية إذ تعتبر أنه «حتى لو كان من الممكن التعوّد على فكرة أن فتى أشقر (سوكربرغ) انطوائي – كان قليل الخروج من غرفته في المعهد الدراسي، لأنه يعاني من عدم مقبوليته الاجتماعية– جمع بواسطة اختراعه لشبكة التواصل الاجتماعي مليارات الدولارات، فإن ما لا يمكننا التعود عليه هو أن هذا الفتى تحوّل، من دون قصد منه، إلى تشي غيفارا وسيمون بوليفار الألفية الثالثة. المشكلة الأصعب التي يثيرها الآن سوكربرغ، أوتشي الشاب، هي عدم القدرة على توقع خطواته القادمة. كيف يستطيع العالم، كما نعرفه، أن يعرف متى ستثور مرّة أخرى هذه الموجة المجنونة من الأنغام أو النقرات أو مجرد أشخاص يتصلون بالشبكة، ثم يهبّون بعد ذلك ليُغرقوا الشوارع بالتظاهرات؟ وكيف سنعرف أين سيحدث هذا في المرة القادمة ؟ أهذه نظم عالم تشوشت أم أن أدوات التنبؤ بها وفهمها قد خرجت عن نطاق الاستعمال؟»[٦].

أصبح أقطاب اتجاه الرؤية الجديدة لفحص الواقع منذ العام ٢٠١١ هم العنوان الذي يوجّه إليه هذا النوع من الأسئلة، وهم الجهة الأكثر جذباً لاهتمام مراكز الاستعلام والمخابرات في «إسرائيل» بآرائهم عن المجال السيبرنيتي. وأوصى هؤلاء بمناسبة طرح فشياين لسؤالها أن يتم إمعان النظر في «أمرين اثنين لدى مقاربة موضوعة ابتداع آليات مفاهيم جديدة للتعامل مع هذا الجيل الجديد من التحديات المنقاد من قِبل ما يسمّى اصطلاحاً بثورات الفايسبوك: أولهما التنبيه إلى أن آليات التشخيص المعتمدة الآن في النقاش الإسرائيلي بشأن لماذا لم تتوقع الأجهزة الاستخباراتية، ومراكز الأبحاث الإسرائيلية مسبقاً، الثورات العربية غير كافية، وهي قديمة وبالية؛

٦– (المصدر نفسه).

خاصة عندما ندرك أننا بإزاء أمر «يتصل بواقع تغيّر، وذلك بموازاة أن لدينا واقعاً متخلفاً في مجال إدراكه». والمطلوب هو «تصحيح مفاهيم وآليات إدراك الواقع الجديد» و«الثاني، الدعوة إلى تفعيل التفكير الأمني وفق المفاهيم الجديدة لفحص الواقع السيبرنيتي توصلاً لمعرفة ما إذا كان بالإمكان توقع حدوث الثورات وانهيار الدول والأنظمة، بشكل مسبق، ومتى يمكن حصول ذلك[٧]؟

لقد أخذت الملاحظتان الآنفتان لـ«تيار الرؤية الجديدة لفحص الواقع» النقاش الإسرائيلي بخصوص أزمة «عمه التوقّع» إلى مرحلة جديدة من طرح الأسئلة الإشكالية، ومفاده هذه المرّة: كيف يمكن توقّع حصول أحداث مقبلة تنتمي للجيل الجديد من ثورات المجال السيبرنيتي، وذلك في المكان والزمان؟.

٢- اتجاه «الرؤية الجديدة لفحص الواقع»

تكشف فشياين جانباً جوهرياً من الأسباب التي جعلت أجهزة الأمن الإسرائيلية تبدو عام ٢٠١١ كشركة مفلسة بإزاء تراكم فشلها في توقع التحديات، سواء على مستوى مستقبل الملف النووي الإيراني أو على مستوى قصة «إسرائيل» مع عدم إدراك هذا الضيف الجديد (المجال السيبرنيتي). وتميط اللثام في هذا المجال عن تفاصيل نقاش حصل في تل أبيب قبل أسبوعين من الثورة التونسية كان طرفاه رجال أجهزة استخبارات أمان من جهة والبروفيسور دايفيد بسيغ من جهة ثانية. ويفاد من وقائع ذاك الحوار ان إرهاصات تغيّر الواقع ذي الصلة بالمجال السيبرنيتي الجديد كانت وصلت إلى إدراك طيف من الإعلاميين والاستعلاميين أمثال بسيغ وغيره مبكراً. هذا في حين أن أقطاب المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الرسمية كانوا غائبين عن ملاحظة مثل هذا التطور، حتى أنهم خلال اللقاء مع بسيغ سفّهوا رؤيته الجديدة التي توقّعت حدوث ثورات شعبية عربية.

٧- (فشياين، مصدر سبق ذكره).

وتروي فشياين أن اللقاء حصل في مطلع كانون الثاني ٢٠٠٩. وفي خلاله وقف البروفيسور بسيغ من جامعة بار إيلان محاضراً بوجود رئيس «أمان» وضباط الاستخبارات الكبار وكانوا نحواً من مئتي شخص. أوضح لهم الفكرة الغائبة عنهم ومفادها كيف يفحصون، اليوم، العالم في مجاله السيبرنيتي الذي ينتج مسارات تفضي إلى انهيار أمم. وقال لهم وسط انبهارهم: «إنه بحسب جميع التنبوءات فإن مصر هي الأولى في الدور الآن». ولكن حتى هذا التنبؤ الصريح لم يساعد ضباط أمان الحاضرين على أن يتخلوا عن تحفظهم حيال كلام بسيغ. ولكن بعد ذلك بثلاثة أسابيع فغروا أفواههم حينما وجدوا أن توقّعاته تتحقّق فعلاً.

ويعقّب بسيغ قائلاً: «اليوم، وبعد حدوث الثورات العربية، يتأكّد لنا، أنه لم يوجد جهاز استخبارات واحد في التاريخ لاحظ واقعة تاريخية»، فهذه الأجهزة «تفشل المرة بعد الأخرى، لأنها لا تفهم أنه يوجد منطق في التاريخ، وفي تطوّر الجنس البشري والمجتمعات والدول». ويعتقد بسينغ أن الأسلوب المتبع في الاستخبارات الإسرائيلية يرى أن «الغرض الأساسي لأجهزة الاستخبارات [هو] جمع كميات غير عادية من المعلومات في المكان الذي تستطيعه لتتمكن من فهم توجهاته أو فهم ما يحدث بداخله على الأقل. وأنا أزعم العكس. فكلما أوجدت الاستخبارات مقداراً اكبر من المعلومات فهذا يدعوني إلى فقدان الثقة بها كخبير استعلامي، لأنها ستفقد القدرة على فهم ما يحدث واشتقاق التوجهات من ذلك. نحن لا نرى الغابة لكثرة أشجارها. ونغرق في كمية ضخمة من التفصيلات. هكذا فقدت الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية القدرة على فحص الواقع».

.. وفي رأي» بسيغ أنه يجب على أجهزة الاستخبارات أن تتعرف على نحو أفضل إلى أدبيات أكثر جدة تتناول منطق الأجهزة. ليست هذه أمور كلاسيكية. أعلم أن هذا لا يحدث الآن في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. هؤلاء الأشخاص الذين يديرونها لم يستعدوا لانهيار الدول، ولم يستعدوا للحروب القادمة. بحسب ما أعلمه(...)، فهم لا يزالون أسرى التصوّرات

العامة القديمة، إنهم محتاجون إلى أن ينعشوا تفكيرهم بواسطة مجالات فكر جديدة تتطور في العالم، مثل طريقة الأجهزة وبحث المستقبل»[٨].

وقصارى القول أن ملاحظات تيار الرؤية الجديدة جذبت اهتمام محافل التفكير في «إسرائيل» ؛ وعلى المستوى المعاكس نفسه أضرّت بمكانة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية القائمة، سواءً لجهة تضاؤل ثقة المستوى السياسي بتقديراتها الأمنية، أو حتى لجهة نظرة هذه الأجهزة لذاتها. وكان هناك سياق من المعطيات تراكم، و كلها تصب باتجاه تراجع مكانة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ومجال البحث الاستعلامي المرتبط بها. فكان لافتاً مثلاً ما أظهرته بيانات المقاربة من أن جميع شخصيات طاقم تيار الرؤية الجديدة هم من خارج رحم المؤسسة الاستخباراتية الرسمية. ودلّل هذا على ان موهبة الاستشعار الأمني الخلاق موجودة خارجها، رغم أن المكلّف الإسرائيلي يدفع نسبة معتبرة من أمواله لدعمها وتطويرها. وصار مبرراً للكثيرين من كتاب عواميد الرأي في كبريات الصحف الإسرائيلية الإشارة بالبنان إلى حقيقة أن قدرات الاستعلام في «إسرائيل» انتقلت إلى بيئة قطاع خاص يضم مختصين استعلاميين أثبتوا صحة توقّعاتهم، مثل ديفيد بسيغ ودان رود وحاييم أسا، وغيرهم. واللافت أن ما يجمع بين كل هؤلاء أمر أساسي واحد، وهو أنهم جميعا ليس لديهم أية صلة عمل ماضية بأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الرسمية، أو بمواقع حالية فيها. وأنهم كانوا حذروا المستوى الأمني في «إسرائيل» من الواقع الجديد قبل العام ٢٠١١، ولكن دون أن ينجحوا في جذب انتباهه إلى آرائهم.

لقد وقف أقطاب الرؤية الجديدة لفحص الواقع، خلال العام ٢٠١١، داخل دائرة الضوء، وتم على نحو ينتقص من قيمة المؤسسة الاستخباراتية الرسمية ترديد أعتى مقولاتهم التي ردّدوها خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على مسامع كبار ضباط أمان والشاباك والموساد، بخصوص أن ضيفاً جديداً سيحل على المنطقة هو المجال السيبرنيتي الذي سيقتحم العالم

٨– (فشياين، « نقلاً عن بسيغ»، مصدر سبق ذكره).

ويغيره، وسيؤدي إلى اندلاع ثورات وانهيار أنظمة وأمم.

وكان الشخص الأبرز من بين أقطاب الرؤية الجديدة لفحص الواقع هو حاييم آسا (الذي كان مستشار الأمن القومي لاسحق رابين وهو اليوم مستشار استراتيجي لحملات دعائية ومحاضر في معهد الإدارة التابع للمركز متعدد المجالات). ويعتبر من أبرز المتنبئين بهذا الموضوع. و كان كتب بشأنه خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٠ «اقتراح بحث» لمصلحة جامعة تل أبيب، أكّد فيه «أننا نواجه عالماً جديداً عجيباً بما يكفي. وحدّد ميزاته: (أ) سيشهد نهاية نظم الاستبداد كما عرفناها؛ (ب) إجتماع ملايين المواطنين حول موضوع، ولن يكون بقدرة أي جيش أن يواجههم؛ (ج) تغير بنية الثروة في الغرب إثر انتفاضة الجماهير على البنوك والاتحادات الكبيرة؛ (د) ولادة مجال مسطح واسع الأبعاد، سيكون كل مواطن فيه ثائراً محتملاً وسننتفي الحاجة لوجود قادة أو تراتبية.

ويخلص إلى القول: «إن المشكلة التي نواجهها الآن هي أن أعيننا عمياء عما يحدث، وستظل كذلك حتى تضرّ بنا مفاجأته!.

ويفّصل قائلاً إن العامل الحاسم في ما يجري يتمثل بإن " تطور المجال السيبرنيتي (الذي يشتمل على الشبكات الاجتماعية، وغوغل ونظم الهواتف المحمولة والاتصال بين كل ذلك) ينشئ عالماً سياسياً جديداً».

وفي تعليق على ورقته التي طرحها كاقتراح بحث للنقاش يقول: «هذا عالم ستنهار فيه أجهزة نظم الحكم الصارمة، وأجهزة قوية في ظاهر الأمر لمؤسّسات اقتصادية، وستبدأ تغييرات تكتونية في طابع كل زعامة سياسية، وفي نمط حياة المواطنين عامة في دولهم. إن الأحداث التي تواجهنا كالثورة في تونس والثورة في مصر والزلازل المتوقعة في الأردن والسعودية وغيرهما هي طرف الجبل الجليدي فقط من التغيير الجوهري للحياة في الشبكة».

ويضيف: «سيصعب جداً على أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والغربية والدولية بعامة التعرف على صورة المسار وتقدير ما الذي يوشك أن يحدث،

وأين؟. ويكمن سبب ذلك في حقيقة أن مسار التغيير هو سياسي – ثقافي في جوهره، يُعبّر عنه مسار اجتماعي، ولهذا فهو مخفي عن موجات رادارات أجهزة الاستخبارات العسكرية»[٩].

وحظي كلام آسا في «إسرائيل» بدعم شخصية من أكثر الأشخاص تقديراً في أسرة الاستخبارات الإسرائيلية، وهو اللواء (احتياط) أهارون زئيفي فركش الذي كان رئيس «أمان» في الماضي. ترأس فركش في عام ٢٠٠٨ فريقاً أعدّ لمصلحة معهد أبحاث الأمن القومي مذكرة مفصلة عن مواجهة الاستخبارات للعقد القادم (كتبها: الدكتور شموئيل إيفن والدكتور عاموس غرانيت). وقد بقيت هذه الوثيقة المتقدمة حبيسة أدراج الاستخبارات العسكرية الكلاسيكية، وهي تتناول السبل التي يمكن من خلال اعتمادها التنبؤ بالمزاج العام بين مجموعات في الضواحي أو تحليل مساراته في المستقبل. وعندما عُرضت على مجموعة من كبار رجال جهاز الاستخبارات الإسرائيلية حينها تم استقبالها بالتشكيك، بسبب عدم استعداد الجهاز لقبول التغييرات المقترحة فيها وأيضاً بسبب تحفظهم على إحداث تحوّل حقيقي في الوضع القائم داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لجعلها تتأقلم مع التحديات الجديدة.

ويشرح زئيفي فركش البواعث التي قادته لهذا البحث وبردّها إلى «أنه يوجد في العالم تحدٍ كبير ينبع من أشياء سحرية وقعت، وقد أخفقت الاستخبارات في توقعها»، وهذا ما أثار لديه هدف «البحث عن كيفية جعل احتمال الإخفاقات الاستخبارية في المستقبل، ضئيلة». ويقول فركش إن سقوط الكتلة السوفياتية ليس شيئاً يمكن المرور به بصمت، فأين كانت أجهزة الاستخبارات؟ وأين كانت في مواجهة نشوء الإسلام المتطرف بفصيلتيه؟ وكيف يفاجئنا العالم الذي يتغير طوال الوقت؟ يجب على الاستخبارات اليوم أن تفهم الثقافات واللغات. لا يكفي النظر في جيوش الدول الأخرى وعدد الدبابات والطائرات. يجب أن تُسأل أسئلة من نوع كم دولاراً يعيش

٩– (فشياين، مصدر سبق ذكره).

عليها الفرد في غزة وفي مصر وما هي نسبة المنضمين إلى سوق العمل. حينها فقط، يتبيّن أنه ينضم مليون شخص كل سنة في مصر إلى أولئك الذين ليس لهم عمل، ما يعني أن الأمور ستتفجر ذات يوم. ليس من المؤكّد أن تعلم – هذه الأجهزة الاستخباراتية– متى، لكن عليها توجيه نظرها وأذنيها لأمور ليست عسكرية تقليدية».

يضيف فركش: «كذلك تغيرت طبيعة الحرب. فإلى الوقت الذي انهار فيه الاتحاد السوفياتي كانت ثمّة حروب متناسبة تتقابل فيها دبابات كثيرة وطائرات وسفن. لم تختف هذه البنية تماماً، لكن نشأت إلى جانبها مجالات أخرى. التحدي اليوم هو الوصول إلى تلك المستويات والأنسجة الحية التي تؤثر في استقرار نظام الحكم في كل دولة» وتفحصها لمعرفة موعد الانهيار التالي[١٠].

٣- متى يحدث الانهيار؟؟

هل يمكن عبر اتباع منهجيات رصد المجال السيبرنيتي، التنبؤ بالثورة التالية؟ طرح هذا السؤال بإلحاح على أقطاب الرؤية الجديدة لفحص الواقع، و تم النظر إليه داخل مجمل النقاش الإسرائيلي عن «عمه التوقع»، بوصفه أحد أهم تحديات المرحلة المقبلة التي تواجهها عملية جعل صناعة الأمن الوقائي الاستراتيجي، يتسع لاستيعاب أدوات معرفية تستشعر سياقات انهيار الدول، ومتى يحدث ذلك.

واحتلت قضية صياغة إجابة شافية عن هذا السؤال مرتبة تعادل قيمة أنها تحل ثلاثة أرباع لغز الصدمة الإسرائيلية التي خلفتها أحداث الثورة المصرية المفاجئة. وكان ألوف بن صاحب هذه النظرية عندما وضع عامل توقع أحداث المجال السيبرنيتي ضمن ترتيب ثلاثة عوامل تشكل بمجملها ما اصطلح على تسميته بـ«الصدمة الإسرائيلية ثلاثية الأبعاد» الناتجة عن الثورة المصرية (ترد تفاصيل نظرية ألوف بن في الفصل التالي).

١٠– (بلين، فشياين ورود، مصادر سبق ذكرها).

يركّز ألوف بن على «أن الطريقة غير المتوقعة التي أسقطت بها الجماهير نظام حسني مبارك شكّلت البعد الأبرز داخل مثلث الصدمة الإسرائيلية، كونها استدرجت في إثرها سؤال «من يضمن أن لا يتكرّر ذلك في دولة أخرى، وبنفس الطريقة كيف لنا أن نتعرف على سلوكيات المجال السيبرنيتي، ومتى تحدث الثورة، ومتى ينهار النظام»؟

يجيب فركش: «لا يمكن أن نعلم تكتيكياً أن الثورة ستقع بالضبط بعد أسبوع. لكن يمكن أن نعلم استراتيجياً أن توفّر عناصر معيّنة سيفضي إلى انفجار. يقول أنا مضطر للقول إن ما وقع في مصر لم يفاجئني. تحدثنا عن هذا في مطلع العقد السابق. كانت آنذاك فرق من الأمم المتحدة تبحث في دول المنطقة شؤون التربية وحقوق النساء والظروف الاجتماعية ومتغيرات أخرى كثيرة، وقد لاحظت حينها وجود تطوّرات في مصر. ورأينا أنه يوجد في الشرق الأوسط ثلاثة ملايين عاطل جديد كل سنة، وأنه يوجد في العالم العربي ٣٥ مليون امرأة لا يعرفن القراءة والكتابة، وأن الاولاد يدرسون في المعدل خمس سنين أو ستاً فقط. وصدر عنا تقدير استخباري قال إن الأمر سينفجر ذات يوم. لم نعرف أن نقول متى بالضبط، لكن كان هذا تحذيرنا، وقلنا إنه يجب أن نكون مستعدين. ليس هذا عملاً استخبارياً تقليديا. إن من ينظر في تلك المسارات لا يجب أن يكون نبيّا كي يتوقع أنها ذاهبة نحو الانفجار».

وفي صلب هذا النقاش، يلتقي سيغ وآسا وفركش، على ضرورة تغيير أدوات الفحص الاستخباراتي للواقع الجديد، وتوجيهه ليجيب عن سؤال: كيف يمكن للمركز الاستشعاري الاستخباراتي الإسرائيلي أن يصبح قادراً على التوقع المسبق للأحداث الباطنية أو الثورة أو التطوّر المستجد، وتحديد ظواهره ومن ثم وقته، أي موعد حدوثه؟

وفي خلاصة لمقارباتهم للأسئلة الآنفة الذكر يبدون اعتقادهم بأنه يوجد اليوم غير قليل من الأدوات التي تُمكّن من ملاحظة هذه المسارات، وأكثرها أو كلها موجود في شبكة التواصل الاجتماعية. وكصدى لهذه النصيحة

على سبيل المثال نشر غال مور، صاحب موقع «ثقوب في الشبكة» قائمة أطلق عليها مصطلح «ذوات التأثير» (المقصود صفحات الفايسبوك العشرون الأكثر نشاطاً في «إسرائيل») بهدف التعرّف وتحليل المضمون المنشور في الشبكة. وهو لم يقم فقط بفحص كمية المعجبين والمتصفحين وإنما بفحص درجة فاعلية الموقع أيضاً. وخلص إلى أنه كما «يمكن اليوم استعمال أدوات تسويق المنتوج لنعرّف اتجاهات المضمون يمكن أن نرى ما الذي يتحدثون عنه وأي كلمات مفتاحية ذات صلة تظهر، لنعرف اتجاهات المسار. فإذا ظهرت كلمات مثل «الحرية» و«التحرير» أو كلمات تُعبّر عن غضب فربما يؤشر هذا إلى وجود مسار اجتماعي»[١١]*.

ولكن غال مور، يحذر من المغالاة في اعتبار «أن تصفحات الفايسبوك وحدها كافية لإشعارنا ما إذا كان هناك انتفاضة أم لا. لست على ثقة بأن هذا ممكن من خلال الفايسبوك وحده. أصحاب هذه النظرية، ربما يخلطون بين معطيات من الشبكة ومعطيات من العالم المادي» ويضيف «يمكن في الفيسبوك أن نتعرف فقط، على أن عدم الرضى عن الحكم يزداد. أنا مؤمن بأنه إذا تابعت أجهزة استخباراتنا ما يقوله السعوديون أو الصينيون الآن على الفايسبوك، فسيتبين لهم أن هناك تباشير مقاومة واحتجاج، لكنني لا أعتقد انه يمكن لهم من خلال ذلك فقط أن يتوقعوا حدوث انتفاضة هناك في القريب».

من جهته يطرح آسا معايير أخرى تمنح الاستخبارات القدرة على تحديد من هي الدولة التالية التي ستواجه الانهيار، وهي (أي المعايير): أولاً، معضلة الديكتاتورية: فكلما كانت هذه المعضلة أشد سيكون السقوط

١١– (فشياين، مصدر سبق ذكره).

* بدأوا في الجيش الإسرائيلي يعرفون أهمية هذه الأدوات. وبرغم أن الاتصال البشري ليس هو الجانب الأقوى لاجهزة الاستخبارات الاسرائيلية، وبرغم أن الموضوع الاجتماعي التكنولوجي كله ليس في مقدمة اهتماماتها، فقد أعلن الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الماضي أنه يوشك أن يفتتح دورة تعليمية عملياتية عن وسائل الاتصال الاجتماعية.

أسرع، وسيكون – ثانياً وتالياً– هناك مجال يمكن من خلال رصده توقع قرب تفاعل العالم السيبرنيتي، بمعنى حدوث تطورات باتجاه تصاعدي في المجتمع للقيم الديمقراطية والمعلوماتية وذلك في خدمة حدوث حالة انتظام للقوى الشعبية.. هذه العوامل، كما يكتب آسا، «تختزن بداخلها ما ينشئ القوّة باتجاه تحويل الغضب المكظوم عند عشرات الملايين إلى فعل يؤدّي إلى تغييرات جوهرية في نظام حكم وقلبه من نظام استبدادي ذي حزب واحد أو نظام القلة الحاكمة إلى الديمقراطية. ثم يلفت إلى «إن أبرز وظيفة لثورة وسائل الاتصال هي أنها تُمكّن الجماهير من تعويق الجيوش والشرطة، وكل قوّة تحاول، في واقع الأمر، قمع نشاطهم. إن اتصال الملايين – عبر ثورة الاتصالات– يحوّل هذه القوة الشعبية إلى قوة حركية، لا يستطيع أي جيش أو شرطة في العالم أن يواجهها».

ولكن بسيغ يفترق في هذه النقطة الأخيرة عن آسا، و يرصد وجود مبالغة في اعتبار أن المجال السيبرنيتي، وحده هو الذي يؤدي لحدوث الثورات الجديدة. يقول: «أعتقد أنهم يبالغون في أهمية هذه الأداة. دائماً، عبر التاريخ، كانت توجد أداة تمر التحولات والثورات من خلالها. نحن الآن في لحظة تُصنع التحولات فيها من خلال التكنولوجيا، لكن لا يحدث كل هذا بسببها. فالتكنولوجيا هي، في الحاصل العام، قناة. ولو لم توجد لوجد شيء آخر بديل عنها يلعب دور قناة أخرى. وقعت في التاريخ ثورات أيضاً عندما لم يكن الانترنت موجوداً. في مقابل ذلك كل شيء في «إسرائيل» مفتوح، ومع ذلك لا يحدث فيها ثورات برغم وجود مشكلات كثيرة. والسبب أنه ما يزال يوجد ثقة في «إسرائيل» بالجهاز أو النظام. كي تقع ثورة يجب التوصل إلى وضع فقدان شامل للثقة، بحيث تنعدم الثقة بالاقتصاد وبنظام الحكم وبجهاز القضاء. وهذه مسارات يمكن توقعها مسبقاً. في الصين مثلاً توجد مشكلات كثيرة. فالدولة كلها مبنية على نحو غير صحيح. ومن جملة المشاكل الموجودة هناك : المشكلة السكانية، و هي أن البنين أكثر من البنات بنسبة عشرين في المئة. لا يعلم أحد ماذا سيكون الباعث إلى الثورة في الصين، وأين ستبدأ؛ ولا أحد يعلم كيف سيبدأ ذلك،

مع شخص ما يحرق نفسه أو مع شخص ما يقتل زعيماً، لكن من المحتمل أن نفترض أن يقع شيء ما هناك وأن يكون الانهيار سريعاً جداً. يقول «إن أوضاع دول الشرق الأوسط تتشابه، ويتوقع أنه بعد أن ينهي الشرق الأوسط ثوراته سيحين دور دول في شرق أوروبا، مثل أوكرانيا وروسيا، وذلك على الرغم من أن تقديرات حصول التحوّل فيها نحو ثورة لا يزال مستبعداً من وجهة نظر الرؤية الاستخباراتية التقليدية، لأن هذه الأخيرة لا تزال تؤمن بالمعادلة الماضية و هي أن الناس يريدون النظام، وهم مستعدون لدفع الثمن من أجل النظام».

يختم بسيغ السيبرنيتي: «ولكن ما تعجز هذه الأجهزة عن ملاحظته حتى الآن هو أنه عندما يختلّ التوازن بين الثمن والنظام تقع ثورة وتتم بمساعدة الأدوات العتيدة السائدة خلال وقتها. اليوم الأداة هي المجال السيبرنيتي، ولذلك علينا إيلاؤه أهمية جديدة لفحص الواقع الجديد".

إن معايير آسا الآنفة الذكر لتوقع حصول ثورات وانهيارات أنظمة، وأبلغها نظريته عن أن أهم مسبباتها حصول اختلال التوازن بين الثمن والنظام، مصحوباً بقناة تنظيم الجماهير التي يعبّر عنها في هذه الحقبة المجال السيبرنيتي، هذه المعايير يهتدي بها، «بشيغ» خلال العام ٢٠١١ لقياس أحداث قادمة في المدى المنظور والمتوسط؛ فيرى «أن الجماهير في مصر لن تترك الميدان في القاهرة حتى تنشأ هناك بنية تحتية ديمقراطية. وكل محاولة للسيطرة من الجيش أو من الإخوان المسلمين ستخفق في مواجهة هذه الكتلة. وفي الكثير من دول الشرق الأوسط سينقلب نظام الحكم في السنين القريبة. وسينهار نظام الحكم في روسيا في غضون بضع سنين. ويحتمل تغيير تكتوني في الصين في خلال عشر سنين منذ هذا اليوم».

وعند آسا أيضاً مفاجأة للمستوى الأمني التقليدي الإسرائيلي: «إذا لم تنشأ دولة فلسطينية سيواجه النظام في «إسرائيل» ضغطاً شديداً جداً من الأوسط العربي مع الفلسطينيين في يهودا والسامرة وغزة»[١٢].

١٢– («المرشد للثورات القادمة»، مصدر سبق ذكره).

الفصل الثالث

دراسة ماهيّة الثورات العربية

(الثورة المصرية نموذجاً)

مدخل

كتب ألوف بن «عندما ثارت الجماهير المصرية ضد مبارك أصيبت «إسرائيل» بصدمة ثلاثية الأبعاد: من التوقيت الذي حصلت فيه الثورة، ومن الطريقة التي أسقط فيها الحكم، ومن ردّة الفعل الأميركية الخاصة بالتخلي عن حمايته».

هذا الكلام يختصر بشكل حاذق أهم عناوين القلق الذي ساد النقاش الإسرائيلي بصدد الثورات العربية وبخاصة الثورة المصرية. فمقولته عن «الصدمة ثلاثية الأبعاد»، تضمر إظهار عنصر المفاجأة ذات المستويات المختلفة الذي صعق «إسرائيل» ونخب التفكير فيها. أما عناصرها الثلاثة فهي بحق تعتبر أهم الإشكالات التي تمحور النقاش الإسرائيلي حولها بوصفها معضلات لا يمكن التأقلم معها بالمعايير المعرفية السائدة، وأنه يجب إيجاد مفاهيم إبداعية جديدة لمقاربتها وإيجاد العلاجات الاستراتيجية الأمنية والسياسية والثقافية للسيطرة عليها واحتوائها.

وبهذا المعنى فإن مقولة ألوف بن عن الصدمة ثلاثية الأبعاد تسمح بترتيب عناوين النقاش الإسرائيلي العميق حول الواقع الذي استجد مع الثورة المصرية:

العنوان الأول، هو «الطريقة» التي حقّق اعتمادها نجاح الجماهير العربية في تغيير الواقع. وهذا ما ناقشه الفصلان الأول والثاني بخصوص شرح الضيف السيبرنيتي الثقيل الذي حل على المنطقة من تحت عيون اسرائيل. وبوصفه مسؤولاً عن جعلها تفقد البصيرة الاستشعارية والاستخباراتية، وأحال نحو ٣٠ مركز أبحاث مرتبطة بجهد الأجهزة الأمنية إلى شبه ركام.

ما طرح بالتالي مهمة إعادة بناء البنية المعرفية للجبهة الاستعلامية الاستباقية في الدولة العبرية.

العنوان الثاني، هو التوقيت: أي لماذا حدثت هذه الثورات العربية الآن؟ وهذا السؤال أخذ بناصية النقاش الإسرائيلي المعمّق إلى دراسة أمر أساسي وهو تحديد ما يحدث في مصر؛ هل هو ثورة فعلاً؟، وإذا كانت كذلك فما هي أسبابها العميقة وإلى أي نوع من الثورات التاريخية والمعاصرة تنتمي؟ والهدف من هذا النقاش هو معرفة إذا ما كانت المنطقة تمر فعلاً بعصر الثورات العربية التاريخية؟ وقياس مبلغ تأثير ذلك على «إسرائيل» والنظام الإقليمي الذي تقيم فيه..

العنوان الثالث، تخصّص بفحص مسؤولية أميركا عن الفوضى في المنطقة. وذهب هذا النقاش لدراسة تأثير هذه الثورات على العلاقة الاستراتيجية بين «إسرائيل» وحليفتها الأهم في العالم، الولايات المتحدة الأميركية. وعبّر شبيط عن هذه الجزئية الهامة من النقاش الإسرائيلي بالقول: إن ثورة مصر لم تخيفنا بمقدار ما أخافنا موقف أوباما من حليفه مبارك وتخلّيه السريع عنه! وفي ثنايا هذا النقاش برز مصطلح «خيانة» واشنطن لحليفها الثمين الرئيس حسني مبارك، واستدراكاً تمّ استتباعه بسؤال علني، غير مسبوق في تاريخ علاقة الكيان الصهيوني بأميركا، ومفاده هل تتكرّر خيانة واشنطن لمبارك ومن قبله لشاه إيران مع «إسرائيل»، خاصة مع بروز اتجاهات في الغرب تدعو إلى «دمقرطة» المجتمع العربي.

مقاربة الثورات العربية: مدارس الرأي الثلاث

يتخصّص هذا الفصل باستعراض وقائع الجزء الأعمق داخل مجمل النقاش الإسرائيلي عن أحداث العام ٢٠١١ العربية. وبضمن هذا الجزء ذهبت النخب الإسرائيلية لإخضاع ما يحدث في تونس ومصر لنقاش علمي بارد، توخياً لتقديم إجابات شافية عن أسئلة سببت صدمة «إسرائيل» بالواقع الجديد الذي ضرب فجاة محيطها الاستراتيجي.

وتمّ ترتيب هذه الأسئلة على نحو يظهر بروز الهوّة بين النظرة الإسرائيلية إلى أمور كانت تعتبر، حتى الأمس القريب، من المسلمات الثابتة، وبين مستجدات أحالت كل هذه المسلمات إلى ركام وسراب. لقد امتلأ الفضاء النقاشي الإسرائيلي بأصداء أسئلة اقتحمته من أبواب كان يعتقد أنها موصدة ولن يزول عن مزلاجها الصدأ، وذلك من نوع : هل ثار المواطن العربي فعلاً بعد طول خنوع؟ وإذا كان الجواب نعم فلماذا الآن وما هي الأسباب؟ وهل يعني ذلك أنه خرج من محددات نظرة «إسرائيل» النمطية لشخصيته التاريخية الاجتماعية غير القابلة للتطور، وهل غادر «خصوصيته» التي يحفظها الغرب عن ظهر قلب، لجهة أن إيمانه بالإسلام لا يسمح له بمقاربة قيم الديموقراطية! وإذا كان ما يقوم به هو ثورة فما هي ملامحها وإلى أي مدرسة تنتمي في تاريخ الثورات العالمية، وإلامَ ستفضي على المستوى العربي والدولي، والأهم على مستوى موقع «إسرائيل» في المنطقة ؟

تسمح منهجية تفكيك نصوص هذا الجزء من النقاش الإسرائيلي، باستنتاج ملاحظة أساسية وهي أن الثورة المصرية تحديداً وأخواتها أفرزت اتجاهات رأي في «إسرائيل»، بل ربما «مدارس راي» في مقاربتها.

الاتجاه الأول، يمكن تعريفه بالمنهج التاريخي، وقاده البروفيسور أندرو أراتو ودان مرغليت وأري شبيط وأفيعاد كلاينبرغ وهندل وآخرون. ولقد بحث هؤلاء عن شواهد تاريخية مشابهة للثورة المصرية كمقدمة لتحديد ماهيتها واستنتاج ما ستفضي إليه من نتائج.

في مقابل المنهج التاريخي اعتمد ديفيد بقاعي –بخاصة– منهجية علم الاجتماع لتشخيص ما إذا كان الحراك الشعبي العربي، وبخاصة في مصر، يعبّر فعلاً عن أن المواطن العربي يعتمل بتغيير ثقافي بنيوي نقله من حالة الخنوع إلى حالة الثورة على واقعه.

وبرز منهج ثالث اقتصادي تصدّره برئيل سبيل، وتخصص في بحث أثر الاقتصاد كعامل حاسم في ما يحدث.

وانضوى طيف واسع من الكتاب الإسرائيليين ضمن النظرة إلى الثورة المصرية انطلاقاً من أنها نتيجة لواقع سياسي استراتيجي من ملامحه الأبرز بداية مسار انهيار الغرب وتراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. ويمكن وضع أصحاب هذه القراءة تحت عنوان تيار المنهج السياسي في قراءة الثورة المصرية.

أولاً، المنهج التاريخي مع الثورات

سعى هذا الاتجاه إلى إيجاد إطار تاريخي لفهم ما جرى ويجري، وبالتالي امتلاك ادوات علمية لاستيعابه، وذلك عبر تلمّس مفهوم محدّد لـ«لماهية الثورات العربية» الجارية، وبكلام أدق : البحث عن هويتها وموقعها في تاريخ الثورات العالمية السابقة، لكون هذا التحديد يوفر قياساً معرفياً علمياً يسمح بإدراك حجم فعلها التاريخي المتوقع على مستقبل المنطقة.

اشترك أقطاب هذا المنهج، في اعتماد منهجية عقد مقاربات مقارنة بين الثورات العربية والثورات التاريخية الكلاسيكية الكبرى، وأيضاً بينها وبين تلك «المخملية» التي وقعت أواخر القرن الماضي في مركز أوروبا وشرقها وجنوب أفريقيا.

والنتيجة التي توخوها هي تحديد قدراتها على التغيير، ونوعيته: هل هو شامل أم محدود؟ والأهم: بأي اتجاه، ولمصلحة أية قيم سياسية واجتماعية؟ وهل نوعية تأثيراتها ستؤدي إلى إدخال المنطقة في نظام سياسي جديد؟ وهل ستفرض تغييرات على ميزان القوى الإقليمي والدولي الراهن فيها؟ وبالمحصلة: كيف سيكون شكل موقع «إسرائيل» في كل ما يجري وما قد ينتج عنه، وبالأساس كيف يجب أن تتصرف وتتكيف ؟

وكخلاصة لكل ما تقدّم يمكن القول إن هؤلاء الباحثين طاردوا بدأب هدف تحصيل إجابة شافية عن سؤالين اعتبرا بمثابة المدخل البحثي لتكوين فكرة شاملة عن حزمة الأسئلة الإشكالية الآنفة الذكر، وهما : إلى أي نوع

من الثورات التاريخية والحديثة تنتمي هذه الثورات وبخاصة الثورة المصرية التي اعتبرت نموذجاً لدراستها؟ الثاني، على مستوى دولها والمنطقة، وعلى مستوى نظرة العالم إلى القضايا العربية و«إسرائيل»؟

كان رأس الخيط الذي أمسك به البروفيسور أندرو آراتو في هذا النقاش هو عقده مقاربة بين حدث ثورة مصر وبين نوعين من الثورات السابقة:

الأول، الثورات الكلاسيكية الكبرى، التي تتميز بأنها تشتمل على إسقاط عنيف لنظم الحكم وحلول القوى التي نظّمتها مكان السلطة السيادية التي كانت سائدة.

والثاني: الثورات المخملية(*) التي امتازت بأنها غير عنيفة من ناحية، وحقّقت إنجازاتها بواسطة التفاوض كما حصل في مركز أوروبا خلال عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ في القرن الماضي أو كما حصل في تسعينياته في جنوب أفريقيا، وذلك عندما أفضى التعاون بين السلطة والمعارضة إلى إنشاء نظام حكم يقوم على ديموقراطية دستورية.

ويخلص آراتو إلى، «أن ثورة مصر امتازت بأنها تضمّنت مزيجاً من ميزات وملاح الثورة المخملية والثورات الكلاسيكية الكبرى»، ففي حين أن «ضبط النفس والانضباط المدهش اللذين أظهرهما المحتجون المصريون جعلها تحاكي الثورة المخملية فإن الانقلاب العسكري (المضمر في داخلها) الذي وضع حداً لحكومة مبارك، وله لاحقاً، يجعلها أكثر ملاءمة للثورات الكلاسيكية التي من ميزاتها أنها تتصل دائماً بالانقلابات، بغضّ النظر عن مبلغ طابعها الشعبي»[١].

---

* تعريف الثورات المخملية: الثورة المخملية بدأت مع بداية عهد جديد في مرحلة ما بعد الاشتراكية السوفياتية وتدشين مرحلة النظام العالمي الجديد والعولمة. وبرز اسم الثورة المخملية في مطلع تسعينيات القرن الماضي عندما استطاع المجتمع المدني في أوروبا الشرقية والوسطى تنظيم اعتصامات سلمية للإطاحة بالأنظمة الشمولية. وسميت بالثورة المخلية أوالثورة الناعمة لأن فعالياتها لم تتلوث بإراقة دماء واستعمال العنف.

١- (البروفسور أندرو آراتو، «يجب عدم التخلي عن تغيير نظام الحكم»، هآرتس، ١٢-٢-٢٠١١).

ويستنتج آراتو أن «السؤال الذي سيرد عليه الغد هو أيٌّ من ملمحَي الثورتين (المخملية والكلاسيكية) سيهيمن على الآخر في الفترة المقبلة بعد تنحي مبارك. وبكلام آخر، إن مصير الديمقراطية في مصر يتعلق بنوع الثورة التي سيتم اختيارها؟»[٢].

ويستبعد آراتو في خلاصته الأولية أن ينجح الجيش المصري في توظيف عامل قيامه بالانقلاب المضمر على مبارك في خدمة تطبيق نتائج الثورات الكلاسيكية، بحيث يدفع سياق المرحلة الانتقالية التي يسيطر عليها باتجاه الإفضاء لقيام حكم عسكري ثوري استبدادي. وسبب الصعوبة هنا هو أن كل محافل العالم الرسمية والمدنية، اليوم، مفتوحة عيونها باهتمام على التجربة الديمقراطية في مصر، وعليه لم يعد ممكناً توقع نتيجة كهذه بصورتها المكشوفة والصريحة. ولكن يمكن للجيش أن يركّب على فرضية تطبيقات الثورة الكلاسيكية نموذجاً للحكم على طراز ما أفضت اليه الثورات المخملية (عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ في مركز أوروبا ووسطها، وفي جنوب أفريقيا) الذي يعتمد على أسلوب التفاوض بين المعارضة وبقايا الحكم».

ويعطي آراتو أمثلة تطبيقية على هذا السيناريو فيقول «كما حدث في العراق، بعد ثورة فُرضت من الخارج، سيكون هناك حاجة في مصر، أيضاً، إلى إطلاق مسار يحتمل أن يفرض من أعلى: أي مسار مفتوح وشرعي يقوم على التفاوض. لقد شاهدنا هذا السيناريو في مركز أوروبا وجنوب أفريقيا بل في العراق وإن على صورة معوجّة : فثمة تفاوض، ودستور مؤقت، وانتخابات حرة، ومؤتمر دستوري مع الخضوع لقيود ما ولرقابة محكمة دستورية، وحكومة وحدة وطنية مؤقتة أو مجلس تنفيذي – يقوم على الشراكة في السلطة – يراقب الترتيبات. من المؤكّد أن يفضي هذا السيناريو إلى تغيير نظام الحكم، وثمة احتمال في مقابل ذلك أن يقترح عددا من الضمانات – شخصية أكثر من أن تكون مؤسّساتية – لمن تمتعوا بالنظام القديم»[٣].

٢– (المصدر نفسه).

٣– (المصدر نفسه).

عاما ٢٠١١ العربي و١٨٤٨ الغربي

يعتبر دان مرغليت من الكتّاب الإسرائيليين الذين انتهجوا في مقاربتهم للثورة المصرية وأترابها المنهجية التاريخية. وتقوم نظريته على اعتقاده بأن عام ٢٠١١ العربي يشبه من حيث فعله التاريخي داخل محيطه الإقليمي عام ١٨٤٨ في الغرب؛ ويجزم بأهمية مكانة هذا العام داخل مستقبل تاريخ المنطقة، فيقول «إن كتب التاريخ والتي لن تكتب على الورق في المستقبل بل على تصفحات الانترنت، ستفرد فصلاً للعام ٢٠١١ بوصفه عام ربيع الشعوب العربية». ولكن الإشكالية التي يحاول مرغليت إيجاد إجابة عنها، تتمثل في نوعية المستقبل الذي ستهديه الثورات العربية لمنطقتها، ويرى أن استشراف هذا الأمر ممكن من خلال مقارنة وجه الشبه بين أحداث العام ٢٠١١ الذي يكثف معاني أسباب وخلفيات انطلاقتها وبين أحداث العام ١٨٤٨ في الغرب الذي يحمل هذه المعاني نفسها.

على أن مرغليت – حسبما تدلل مقاربته التاريخية للثورات العربية – يخالف آراتو فهو لا يجاريه في اعتباره أن للصورة المصرية اثنين متداخلين: ثورة كلاسيكية وثورة مخملية. ونقطة انفصاله المنهجي عنه وتبدت عندما قصد مثلاً تاريخياً بعينه محدداً زمنياً وحدثياً ليقارنه بالثورات العربية الراهنة، معتبراً أنه عندما نعثر على الحدث التاريخي المشابه والمحدّد الإطار للحدث الحالي، يمكن أن نعثر على النتيجة التي قد تستنسخ ذاتها مرة أخرى، ذلك لأن الأحداث التاريخية الكبرى حينما تتشابه في سياقاتها الجارية فإن نتائجها تكون هي أيضاً متشابهة في الملمح العام على الأقل.

وهكذا يمضي مرغليت بمقاربة تاريخية تبحث في نقطة انطلاقها عن حدث تاريخي ماض مشابه بعينه حصراً لحدث الثورات العربية الراهنة. ويجد مرغليت ضالّته هذه: فالحدث المشابه هو ذاك جرى في الغرب عام ١٨٤٨(*). ويجزم «أن عام ٢٠١١ العربي الذي يضج بالثورات له سابقة مشابهة في التاريخ الغربي هو عام ١٨٤٨». ربما يستنسخ، غداً، التاريخ المقارب صلة الرمزية المتشابهة بين عام ١٨٤٨ الغربي و٢٠١١ العربي.

ويقول إن العام الأخير كان له في محيطه الجيوسياسي العربي الفعل نفسه عام ١٨٤٨ الغربي».

فهـذان العامان ٢٠١١ العربـي و١٨٤٨ الغربـي- بحسـب إحـدى خلاصـات رأيه – لا يتشـابهان فقط في أحداثهما، بـل يحتمل على نطاق واسع أن يفضيا إلى النتائج والخلاصات نفسها.

ويلاحظ مرغليت: «فكما أنه لا يمكن وصف التاريخ الغربي من دون ذكر أحداث هذه السنة – ١٨٤٨ –، كذلك لن يكون بالإمكان وصف تاريخ العرب من دون ذكر أحداث العام ٢٠١١».

إن أوجه التشابه التي يعرضها مرغليت تشتمل على تطابق الجو العام الذي صاحب هذين العامين في الغرب وعند العرب: الشبه الأول يتمثل بتغيّرات عارمة فيما هو موجود، وانهيارات متتالية لنظم وقيم. الشبه الثاني يتمثل بالنتيجة الأساسية التي أفضت إليها أحداث ١٨٤٨ والمرشح أن تفضي إليها أحداث العام ٢٠١١، وهي أن الثورة قد لا تحقّق ثمراتها على المستوى القريب، لكن فكرتها ورسالتها ستبقى حاضرة للمستقبل كشاهد لا يمكن توقع وفاته، وسيظل صالحاً لتوظيف رسالته وشهادته في الأمد البعيد.

يفصّل مرغليت رؤيته بالقول: «خلال عام ١٨٤٨ في الغرب، في شهر شباط سقط في فرنسا، لويس فيليب. في كانون الأول هزم المحافظون اليمينيون الجمهورية الليبرالية – البرجوازية ونصبوا على رأس الدولة نابليون بونابرت، وهذان الاسمان نابليون وبونابرت سحرا الفرنسيين دوماً. والى جانب ذلك غلت ألمانيا بالتظاهرات والتمردات. وفي النمسا أطيح كلمنص مترنيخ. وفي كانون الأول حلت الجمعية العمومية كما حصل في فرنسا وبلغ منتهاه ربيع الشعوب في الرايخ. ايطاليا لم تنتظر، كان فيها ديموقراطيون وملكيون وكاثوليك وسادت رغبة شديدة في التحرر من عبء النمساويين. وقام زعماء محبوبون مثل جوزيف متسيني وجوزيف غريبلدي. وقد رأوا إنجازات، وفشلوا. تغلبت النمسا والرجعية. النتيجة والعبرة: في فترة قصيرة انتهى ربيع الشعوب بالفشل. للمدى البعيد كانت فيه منفعة استراتيجية،

فقد فتحت صفحة جديدة مليئة بالزخم في الفهم الغربي. والعبرة الأساس من عام ١٨٤٨ هي أن الفكرة من حركة ربيع الشعوب بقيت للأجيال القادمة شاهداً».

ويضيف «وتشبه الأحداث عام ٢٠١١ العربية أحداث عام ١٨٤٨ في الغرب لجهة أنه عام الزخم في ربيع الشعوب العربية. ورغم أننا ما زلنا في الفصل الأول من أحداث عام ٢٠١١، وثمة توقع أكيد بحدوث فصول أخرى وسقوط أنظمة أخرى، إلا أن الاحتمال هو أن يتكرر نموذج النتيجة نفسها الذي أفضت إليه أحداث العام ١٨٤٨ في الغرب: المنفعة للمدى القصير مشكوك فيها، بل يحتمل ألا تكون قائمة، بل ربما تحمل في طياتها رجعية وانسحاباً إلى الوراء. أما على المدى البعيد فإنها ستترك أثراً إيجابياً. فكرتها ستظل شاهداً للأجيال المقبلة (*)»[٤].

مقاربتان للثورات العربية

برزت في متن النقاش الإسرائيلي حول تلمّس ماهية تاريخية واضحة أو عامة للثورات العربية مقاربتان حاولت كل منهما، لدواعي مختلفة إبداء نقطة نظام على مضمون وطريقة المعالجة السائدة كما ساقها البروفسور أريدو ومرغليت وشبيط. المقاربة الأولى صاغها أفيعاد كلاينبرغ تحت عنوان أن النقاش في «إسرائيل» والغرب للثورات العربية يحفل بميزة التسرع المنهجي التاريخي. والثانية صاغها هندل وهي تنتقد وتسفّه طفرة الانبهار المستجدة من قبل مثقفين في الغرب و«إسرائيل»، بالإنسان العربي والمسلم على خلفية حدث الثورات العربية.

---

٤ – (دان مرغليت «ربيع الشعوب، الصيغة العربية»، «إسرائيل» اليوم، ٢٠١١/٢/٢٨).

* ردّد آري شبيط وراء دان مرغليت المعنى ذاته، معتبراً أن العام ٢٠١١، عام الثورات الشعبية ضد الطغيان في الدول العربية هو العام ١٧٨٩، ويحتمل أن يكون العام ١٧٨٩ للشرق الأوسط، عام الآمال الكبرى ببداية عصر جديد، عصر التحول الديموقراطي والحريات. (هآرتس، ٢٠١١/٢/٢٤، آري شبيط، «إعصار التغيير»).

١- مقاربة كلاينبرغ: «سابق لأوانه»

حرص أفيعاد كلاينبرغ على المشاركة في نقاش تحديد الماهية التاريخية للثورة المصرية وشقيقاتها من موقع مغاير نقطة انطلاقه توخت توجيه النقد لمنهجية التحليل المتبعة. فالاسرائيليون – برأيه – مستعجلون لوضع الثورات العربية في مسار معيّن. وفاتهم ما قاله ماو تسي تونغ عندما سأله شو إن لاي إبداء رأيه بالثورة الفرنسية للعام ١٧٨٩ التي كان مضى على حدوثها أكثر من ثلاثة قرون فأجابه ماو: «من السابق لأوانه».

ويعلّق كلاينبرغ قائلاً: «المشكلة مع التاريخ هي أنه خلافاً للمؤرخين لا يعرف أصحاب القرار كيف ينتهي الأمر(...)، والسبيل الوحيد للتعاطي مع واقع متغير هو اعتماد مذهب فكري تاريخي واضح»[٥].

إن المذهب الفكري التاريخي الذي يطرحه كلاينبرغ لدراسة الثورات العربية، يقضي بأنه خلال البحث التأريخي للثورات العربية، يجب مراعاة حقيقة أن تجارب الثورات التاريخية تعلمنا أنها في كل مرحلة من مراحلها كانت تعطي إجابة مختلفة.

ويستعرض كلاينبرغ، كتطبيق لنظريته، مسارات الثورة الفرنسية كمثل للقياس على مستقبل الثورات العربية: «عندما اندلعت الثورة كان يبدو أنها جاءت لتقيم ملكية دستورية. بعد ذلك قطعوا رأس الملك وأقاموا حكم إرهاب قصير الأيام تم خلاله منح الإيديولوجيين برئاسة روبسبيير القدرة على تصفية الخصوم من أجل الأمن العام. بعد ذلك، تحت الحكم الدكتاتوري، بدا أن فرنسا يحكمها الساعون وراء الملذات. بعد ذلك ظهر بونابرت، ثم قرر الثوري القادم من كورسيكا أنه لا تكفيه القوة المطلقة وأنه يحتاج إلى أن يكون قيصراً. ومع هزيمته رجع أبناء البوربون الذين طردوا في ١٧٨٩ – ليستعيدوا المجد. بعد ذلك صعد إلى الحكم لويس فيليب الذي حاول إقامة ملكية برجوازية. ثم نابليون الثالث. وهكذا دواليك،

٥– (أفيعاد كلاينبرغ، «الفيسبوك والثورة»، يديعوت أحرنوت، ١٠–٣–٢٠١١).

حتى نيكولا ساركوزي. الخلاصة أنه في كل واحدة من هذه المراحل تغيرت صورة الماضي».

ويضيف: «في كل مرحلة كان يتم إنتاج فلسفة وسؤال مغاير لمفهوم الثورة الفرنسية وما تقوم به: هل هي تقليد للثورة المجيدة في انجلترا؟ هل هي كابوس شامل ينتجه المثقفون؟ أم جهاز ينتج الفساد على أساس مالي وليس طبقياً؟ هل هي استهلال للطغيان؟ أم عنصر يضعضع الاستقرار ويؤدي إلى الحرب في أوروبا؟ هل هي خلل تاريخي قابل للإصلاح؟ في كل مرحلة في التاريخ الفرنسي كان يمكن الرد بشكل مختلف، وبتعليلات ممتازة .

وإذا كانت أحداث ميدان التحرير في القاهرة ستنتهي باقامة ديمقراطية متسامحة في مصر فسيكون في الأمر تأكيد لأماني العالم بأسره: الشبيبة الإسلامية التي اجتازت مسيرة التحول الغربي من خلال الإنترنت والفيس بوك أسقطت من الحكم الطغيان العسكري واستبدلته بنظام حريات التعبير واحترام حقوق الفرد.

ولكن حتى هذه اللحظة لا يمكن التوقع، بل مجرد التأمل بالأسئلة المطروحة اليوم بخصوص الثورة المصرية: إذا انتهت الأحداث باستبدال جنرال بجنرال آخر وبتغييرات تجميلية على الدستور، سيكون بوسعنا أن نقول : بقدر ما يتغير الأمر فإنه يبدو كمزيد من الشيء ذاته.

«وإذا ما نشأت في مصر جمهورية إسلامية (مثلما حدث في إيران بعد سقوط الشاه) سيكون بوسعنا أن نقول إن محبي العالم الغربي الحر الأغبياء قاموا مرة أخرى بالمهمة نيابة عن أسوأ أعدائهم. إ الفيس بوك الحبيب على قلوب رجال الغرب سيتضح أنه كحبل مشنقة وليس كحبل نجاة. السياسة هي مغامرة دوماً. أنت تضطر للعمل، بتصميم، حين يكون «سابق لأوانه القول أو إطلاق الحكم»[٦].

ويطرح كلاينبرغ «الثورة الصينية» نموذجاً ثانياً لتأكيد نظريته حول أنه

٦- (المصدر نفسه).

«من السابق لأوانه» في هذه اللحظة الحكم على الثورات العربية. يقول: «التاريخ الصيني نفسه كان نموذجاً للإشكالية الكامنة في محاولة التفسير السريع لأحداث مركّبة، خاصة عندما يميل الأجانب إلى إضفاء أمانيهم وعالم مفاهيمهم عليها. في ١٩٨٩ بدا أن الديمقراطية وصلت أخيراً إلى الصين: الطلاب ومؤيدو الحرية اقاموا صيغة خاصة بهم لتمثال الحرية في ميدان تيننمن. والعالم الغربي كان مسحوراً بالصور ومفتوناً بالإحساس بأن قيمه تنتشر بسرعة في العالم بأسره. بعد ذلك جاءت المذبحة. واختفى مؤيدو الديمقراطية.

«من جهة أخرى لا يمكن القول إن شيئاً لم يتغير في الصين. فقد نجح الحزب الشيوعي في أن ينتج واحدة من تلك الخلطات المتعذرة، التي ما كان لأي منظّر أن ينجح في تشخيصها اقتصاد سوق عدواني باسم ماركس، وانجلز وماو. مقاتلو الحرية هزموا؟ انتصروا؟ من السابق لأوانه الحكم»[٧]!

٢- مقاربة هندل: قراءة من ثقب صراع الحضارات

يذهب يوعز هندل، أيضاً، إلى نقد ما ذهب اليه زملاؤه الباحثون اليهود والغربيون، وذلك انطلاقاً من الاعتماد على المنهجية التاريخية عينها في قراءة الثورات العربية. وتريد نظريته خدمة هدفين: توظيف هذه المنهجية لقطع سياق ميل زملائه لاعتبار أن الحدث العربي الراهن هو حدث تاريخي، وثانياً، وبالأساس، لدحض فكرة مستجدة على التفكير الإسرائيلي والغربي، وهي أن العرب والمسلمين لهم فعل في حركة التاريخ يجب احترامه والتفاعل معه [*].

٧- (المصدر نفسه).

وبهذا المعنى فإن مقاربة هندل تمثل إعلان ثورة فكرية مضادة لإرهاصات بداية تعديل في منهجية البنية المعرفية التاريخية لنظرة الغرب الثقافية للمجتمع العربي والإسلامي على ضوء حدث الثورة المصرية بخاصة، وعنوانه الأساس – أي هذا التعديل – «الانبهار الايجابي».

وإذا جاز تصنيف موقع مقاربة هندل بين معظم المقاربات التاريخية لأترابه في «إسرئيل» حول الثورات العربية فيمكن القول إنها تردّ بشكلٍ غير مباشر على نزعة الانبهار بالإنسان العربي المستجدة في كتاباتهم، وتمثل، أيضاً، محاولة لوقف مد اعترافهم بأن العالم العربي والإسلامي يعيش لحظة يقظة على صلة بتطور التاريخ الحديث.

إن الأساس المنهجي الذي يبني عليه هندل سياق تحليله هو دعوة العقل الغربي والإسرائيلي للاعتماد في كل قراءاته لأي حدث عربي، الآن وغداً وكما في الماضي، على نظرية « صدام الحضارات» لصموئيل هنتنغتون، معتبراً أنه حان الوقت لرد الاعتبار لهنتنغتون داخل ساحة النقاش الغربي حول العرب والإسلام وبضمنها أحداث الثورات العربية.

تبدو رؤية هندل بمثابة «نقطة نظام» و«تعنيف جنوح» طرأ على العقل الإسرائيلي والغربي البحثي، وتدعوه إلى الاستفاقة من صدمة ثورة مصر وشقيقاتها العربية، و الرجوع من رحلة تهشيم المسلمات التي وجهت التفكير الإسرائيلي طوال المرحلة الماضية، ونجحت في إقناع الغرب ويهود «إسرائيل» والعالم بأنه "في عالم العرب لا يتغير شيء».

وسعياً منه لإعادة الاعتبار لنظرية هنتنغتون في الأوسط التفكيري الغربي والإسرائيلي يشن هندل حملة نقد لاؤلئك الذين انتقدوا نظرية «صدام الحضارات»، و لم يسترشدوا بتعاليمها وتجاهلوا وصفاتها بخصوص سياستهم في المنطقة، خصوصاً وأن أحداث الثورات العربية الراهنة في كل من أوروبا والشرق الأوسط – بحسب هندل– تثبت اليوم صحتها، وليس العكس.

يقول هندل في مجال نقده لمنتقدي هنتنغتون: «لقد ووجه بعد إطلاق نظريته بـ«حمام الانتقاد البارد»، و لم يعترف فريق في الغرب بنظرته حول الفارق بين المسلمين والعرب من جهة وبين الغرب من جهة ثانية، وذلك كنتيجة للطبيعة الإنسانية. [لقد] اختار [هؤلاء] تجاهل مئات السنين من الجهل في الدول العربية(...)، وانتقدوا إشارة همنتغنون، في هذا الصدد، إلى «المختلف والإشكالي». مع أنه بذلك كان يفتح نافذة للبحث في الخطر الذي يكمن في الانعزالية الثقافية، وضمن أمور أخرى في المسافة التي تفصل بين الإسلام والغرب»[٨].

٨– (يوعز هندل، «صراع الحضارات»، يديعوت أحرنوت، ٢٢–٢–٢٠١١).

ويذكر هندل، بمناسبة الجدل حول الموقف من الثورات العربية، متجاهلي نظرية هنتنغتون في أوروبا الذين «سمحوا للمهاجر المسلم بأن يعيش حياته بحرية تامة، في ظل الافتراض بأنه سيهجر ثقافته القديمة ويتبنى ثقافة أوروبا الليبرالية بحرارة. ولكن نتيجة هذا النهج أدت إلى أوروبا اليوم المداسة والخائفة من الجبار الإسلامي الذي اختار إعادة الاحتلال المعاكس بدلاً من اتون الصهر».

يضيف: «في السياسة الخارجية للغرب جرى أيضاً تجاهل هنتغنتون، عبر تحويل الجدل حول الصراع في الشرق الأوسط، إلى جدل هزيل عن انسحاب «إسرائيل» من أراض إقليمية، وتم تجاهل أساسه وهو جذوره الثقافية والدينية، ولا سيما عمق الكراهية. نهج ومعارضي صدام الحضارات تسلل بقوة إلى السياسة الإسرائيلية، وبدلاً من فحص الشرق الأوسط من منظور واسع اختار زعماؤنا فحص الواقع عبر خطوط الحدود والانسحاب وتجميد المستوطنات(...)».

ويخلص هندل إلى التحذير من استمرار تجاهل هنتنغتون من خلال النظر اليوم في الغرب و«إسرائيل» إلى أحداث الثورات العربية. ويقدم دليلاً على ذلك دعوته للتمعن في ما يسميه بـ«المفارقة» اللافتة والموحية وهي أنه «الآن بالذات، وبينما ينقلب العالم العربي رأساً على عقب، ويتبنى ظاهرياً جذور الثقافة الغربية الديمقراطية، يبدو صدام الحضارات ملموساً أكثر من أي وقت مضى. والتجسيد الأفضل لذلك هو خطاب الداعية ابن الـ ٨٤ سنة الشيخ يوسف قرضاوي. فبعد سنوات طويلة قضاها في المنفى بسبب مواقفه المتطرفة عاد القرضاوي (الزعيم الديني للإخوان المسلمين) إلى القاهرة، محمولاً على جناحي الديمقراطية. وفي ظهوره الذي ميزته تصريحاته ضد «إسرائيل» نجح في أن يجمع بميدان التحرير أكثر من مليوني شخص. وهذاعدد يفترض أن يثير اهتماماً كبيراً لدى رجال أوباما الذين قدروا أن عدد مؤيدي الإخوان المسلمين هم نصف مليون نسمة فقط. القرضاوي

الذي حقق برنامجه الأسبوعي في الجزيرة نسبة ٤٠ مليون مشاهد جسد أين توجد حضارته وحضارة مجتمعه».

ويخلص هندل إلى توجيه نداء – تحذير أخير : «اقترح قراءة هنتنغتون والنظر في المرآة»[٩].

ثانياً: منهج علم الاجتماع

يدشن ديفيد بقاعي في كتاباته عن الثورات العربية مجالاً لبروز اتجاه إسرائيلي مغاير في دراستها يعتمد منهجية علم الاجتماع. وتؤكد محصلة نظريته على أن هناك أسباباً عديدة لما يحدث، ولكن السبب الأكيد والموثوق فيه، هو مستجد جوهري في «الاجتماع العربي» يتمثل بـ«تغير سلوك المواطن العربي».

ويجدر، قبل عرض نظرية بقاعي، إدراج ملاحظة أساسية عليها؛ فبقاعي يتقصد بناء تأويل لنظريته يهدف بالأساس إلى تدعيم منهجية هندل المعترضة على المنبهرين الاسرائيليين والغربيين بالثورات العربية، والمندفعين، تحت تأثير هذا الانبهار المستجد، إلى تغيير رؤيتهم الثقافية التاريخية عن الشعوب العربية والاسلامية.

إذن يكمل بقاعي في العمق، ما ذهب اليه هندل، ولكن من زاوية تبدو في الظاهر أقل فجاجة في انسياقها العنصري ضد المسلمين والعرب. فهي تتوخى الوصول إلى النتيجة نفسها التي صاغها هندل بصدد قراءته لحدث الثورات العربية الراهنة، من منظار منهج علم الاجتماع الأحدث عهداً والأكثر عصرنة من منهج المقاربة الحضارية المغرقة التي دشنها هنتنغتون. لقد طرق بقاعي باب منهج علم الاجتماع السياسي والحضاري والتاريخي (أو منهج علم السلوك الحضاري للإنسان العربي)، ليسلط الضوء على موقع «الشخصية التاريخية العربية» داخل فعل الثورة كمفهوم سياسي وإنساني وحضاري.

٩– (المصدر نفسه).

وخطورة مقاربة بقاعي تكمن في أنها تعوض، بذكاء في الأسلوب والمضمون، نقصاً هاماً موجوداً عند هنتنغتون ومناصره هندل بخصوص الدفاع عن نظرية «صدام الحضارات». فالأخيرة صدامية ومباشرة في طرحها وتشي بتواصل الصلة مع أرث ثقافة الحملات الصليبية، ربما لكونها نشرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولذلك فإن متنها رشح بإحساسات تعالي ثقافة الغرب المنتصرة للتو. كما تبدو غير إنسانية بوضوح في حكمها باستدامة تخلف مجتمع بأكمله (المسلمين) وفي كل مراحله. أما بقاعي فتقوده خصوصية منهجية علم الاجتماع الإنساني وسمتها العصرية إلى مقاربة سلسة في عرض واقع الإنسان المسلم وبضمنه العربي الذي هو موضوع دراسته، حيث لا يشتَم منها في الشكل رائحة عنصرية وصلة قربى مع تاريخ مظلم، رغم أنها كخلاصة تحكم عليه بتخليد سجنه داخل تأويل غربي لـ«نمطية تاريخية»، للعربي لن يكون بمقدروه تجاوزها، لا الآن، ولا في المستقبل، كما لم يتجاوزها في الماضي.

إن النمطية التاريخية للشخصية العربية، كما يقرأها بقاعي، تشي باستحالة قدرتها على التفاعل العصري، وأن مستقبل الإنسان العربي وبضمنه المسلم خاصة، لا يمكن له أن يتفاعل إلا ضمن أفقين اثنين: فإما انقياده من الحاكم المستبد وطاعته، وإما انقياده من قوى إسلامية منظمة احتكرت، طوال التاريخ السياسي للإنسان المسلم العربي، تجربة المعارضة المحظورة بالغالب، ولكنها المرشحة الوحيدة لحصد الإفادة السياسية من اي انقلاب يحصل على الحاكم. وتطبيقات هذه النظرية يسقطها بقاعي على أحداث الثورات العربية الراهنة، ليزعم بأن قياسات سياق التفاعلات السياسية للشخصية السياسية العربية ستوجه هذه الثورات، لتنتهي بسيطرة «إسلاموية» عليها، وفوضى وعدم استقرار، وليس بناء ديمقراطيات كالتي يتمناها الغرب.

تبدو هذه القراءة النقدية لرؤية بقاعي للثورات العربية ومستقبلها ضرورية، كمقدمة لعرضها، لأنها توفر فهماً لسياقها داخل ساحة النقاش

الإسرائيلي المعمق وبين شريحة الكتابات المعتمدة على المنهج التاريخي. إذ إن بقاعي يتعمد منهجية التفافية تخدم فكرة أساسية مطروحة في هذه الفترة للترويج الواسع على أجندة الجبهة الثقافية الإسرائيلية العالمية، قوامها إيصال الرسالة التالية: الثورات العربية ضمن خواص ومواصفات بيئة علم اجتماعها التاريخي وموروثها الحضاري لن تؤدي خواتيمها إلا إلى طغيان الإسلاموية، وهز الاستقرار ونشوب حروب.

وتحرص رؤية بقاعي على البدء من نقطة يعبترها مفتاحية لرصد المتغير الأهم والحاسم المستجد الذي قاد إلى ما حدث، فيقول: «ينبع العنف الراهن (اصطلاح العنف يعني الثورات العربية) من مصدر جديد، غير معروف في السياسة العربية، ألا وهو السكان. فقد تبيّن للسكان أنهم يملكون شيئاً جديداً لم يعرفوه من قبل، و لم يستعملوه، وهو القوة السياسية. يشهد العالم العربي تغييراً جوهرياً ربما يكون ثورة. لقد كسر حاجز خوف الجماهير من الحكم والحكام»[١٠].

حتى هذه السطور يخيّل للقارئ أن بقاعي يعترف بأن المواطن العربي كسر «نمطية الطاعة التي تتحكم في الشخصية التاريخية للإنسان العربي» كما يحددها هو. ولكن سرعان ما يخيّب بقاعي هذا الظن فيعتبر أن كسر خوف الجماهير يتم ضمن مستوى ثان من محددات نمطية الشخصية التاريخية للإنسان العربي. وهو ما ستظهره سطوره التالية: «ينبغي أن نفهم الظاهرة من منظار تاريخي ومفهوم تاريخي: إن السياسة العربية قد صاغت شخصية ذات سلطة، الحياة الجماعية فيها هي المركز، والفردانية مغيّبة، وكذلك أيضاً تصورات «الأنا» بإزاء السلطة. قوّى صعود الإسلام هذه الاتجاهات بحيث أعطاها الشرعية الدينية. إن الاستسلام والخضوع المطلقين لله هما المركز، والإخلاص للدين وللمؤمنين يغطي على كل إخلاص آخر، وذلك بخلاف التصور الغربي عن أن الإنسان هو في المركز وأن سلطة العقل في المركز.

١٠- (ديفيد بقاعي، «خرج المارد من القمقم»، هآرتس، ٢٣-٢-٢٠١١).

«إن الجيش هو عامل القوة الأهم في السياسة العربية سواء كان ذلك نظاماً عسكرياً مباشراً أو نظاماً ملكياً يكون الجيش فيه دعامة نظام الحكم وينهار النظام بانهياره أو تحييده[١١]. إن المعارضة الوحيدة، وهي غير شرعية على نحو عام، هي الحركات الإسلامية. خاف الإنسان العربي طوال حياته من قوة السلطة العنيفة، ورأى السياسة «داءا دويّا» ينبغي الامتناع عنه. وهذه ظاهرة تاريخية تتصل بخضوعه السياسي (إذا استثنينا «اضطرابات الخبز») وكانت أسسها اجتماعية – دينية.

« لم تكن أحداث الشغب التي بدأت في تونس تختلف عن أحداث شغب الخبز الكثيرة التي وقعت في عشرات السنين في الدول العربية، وأثارت مطالب العمل أيضاً. بيد أنه حدث هنا شيء لم يفكروا فيه، ومن المؤكد أنهم لم يقصدوا إحرازه: سقط النظام وتبيّن للسكان العرب فجأة أنهم يملكون قوة سياسية؛ وأن نظم الحكم العربية هي التي تخاف من الجماهير لا العكس؛ وأن وسائل الإعلام العالمية تعزّز قوتهم ببثها ذلك في جميع أنحاء العالم تحت عنوان النضال من أجل الحريات.

«لا يستطيع أي نظام حكم عربي أن يرى نفسه منيعاً من تأثيرات الاضطرابات، في ثلاثة اتجاهات رئيسة: أولاً، الفوضى الخالصة. هذه هي القوة المُسكرة التي ظهرت فجأة عند الجماهير، وتُستعمل مثل حافز يدفع نحو اعمال احتجاج. إن أجيال القمع والاستسلام تنطلق في قوى جبارة معارضة لا مؤيدة بالضرورة. إن رفع النعل في مواجهة الحاكم ظاهرة ثقافية جوهرية ذات تأثيرات كبيرة،

«وثانياً، سعي دول أخرى إلى تأجيج الجماهير،

«وثالثاً، وهذه هي الظاهرة المركزية الأهم – نشاط حركات الإخوان المسلمين لضعضعة النُظم من الداخل وإسقاطها.

١١– (إيران ١٩٧٩، والسودان ١٩٨٩، وتونس ٢٠١١).

«كيف سينتهي هذا؟ إذا لم يستعمل الجيش كل قوته لقمع الجماهير، وهو شيء سيصعب عليه اليوم في ضوء الانكشاف الإعلامي وتدخل الجهاز الدولي، وهذا هو الشرط، فانه يمكن الحديث عن تبدل نُظم الحكم، ولكن ليس نحو مسار التحول الديمقراطي بل إلى نظم حكم إسلامية متطرفة، قد تجعل الواقع أشد سوءاً، وتفضي إلى حروب داخلية عنيفة وإلى حروب إقليمية. يتبيّن الجهاز الدولي الآن أن السياسة العربية فوضوية في أساسها وأن النظام السياسي لم يتم إحرازه إلا بعنف نظم الحكم المتسلطة. وقد بدأ كل شيء ينتقض الآن»[١٢].

لماذا ثار المواطن العربي الآن؟؟

يمكن التعامل مع نظرية بقاعي بوصفها تتألف من قسمين، قسم أول يكمل، عبر تطبيقات علم الاجتماع، مقولة هندل المصنفة على المنهجية التاريخية، والمتحدثة عن أبدية تخلّف الإنسان العربي والمسلم. وقسم ثان، يندرج في إسهامه في محاولة تقديم إجابة عن سؤال يشغل بال التفكير الإسرائيلي، وهو لماذا ثار المواطن العربي الآن. ضمن هذا القسم الثاني من مقولته يقدم بقاعي رؤية جديدة للسبب الأساس المسؤول عن حدوث الثورات العربية، وهو تغيّر سلوك السكان العرب، وبالأساس تغيّر سلوك المواطن العربي.

ولقد وجد هذا الرأي الأخير (القسم الثاني)، قبولاً لدى جمهور واسع من كتاب الرأي السياسيين في «إسرائيل»، وأيضاً بين باحثي علم الاجتماع، وحاولوا البناء عليه في استكشاف خصوصيات «عامل التغير هذا» الذي طرأ على سلوك المواطن العربي، ومدى دوره في اشتعال الثورات العربية. وعدّد هؤلاء عدة سمات اعتبروها تراكمية كامنة، وأسباباً مباشرة، وراء تحريض المواطن العربي على الانتفاض:

أولاً، سِمة المشاعر الفرعونية في مصر.

١٢– (المصدر نفسه).

يركّز تسفي يرئيل، وهو من كبار كتّاب هآرتس، الضوء على صورة بوعزيزي، الشاب التونسي ابن السادسة والعشرين الذي أحرق نفسه في كانون الأول، بوصفه نموذجاً للانقلاب السلوكي الذي حدث داخل المواطن العربي. ويرى برئيل «أن بوعزيزي بات يُعتبر بطل الثورة التونسية الذي أحرق كل الدولة، وبدأ اللهب الذي أطلقه من جسمه المشتعل، يعلق بحواشي دول عربية أخرى، ومنها مصر. و يلفت يرئيل إلى أنه بعد حادثة بوعزيزي جرت ثماني محاولات انتحار في مصر على خلفية اقتصادية. وتحت تأثير خوف نظام مبارك، آنذاك، من امتداد العدوى التونسية إليه سارعت حكومته إلى تعريف المنتحرين المصريين بأنهم مختلون عقلياً ويعانون اضطراباً نفسياً. وحاول نظام مبارك حينها وضع القيم الدينية النمطية بوجه هذا المتغير في سلوك المواطن المصري والعربي. و هنا نلاحظ حالة استنجاد النظام بالسلطة الدينية النمطية لإيقاف تسونامي اعتمال تغيّر سلوك المواطن العربي. وبموجب ذلك «تلقت المؤسسات الدينية الملحقة بالسلطة أمراً من وزير الأوقاف، محمود حمدي زقزوق، بأن يوجهوا الخطباء والوعاظ إلى التنديد بالانتحار، وأن يحذروا المصلين من أن كل منتحر لأي سبب كان، مصيره جهنم، وأن يُذكّروهم بأن أكثر أهل الجنة هم من الفقراء[١٣].

وبالمقابل تبرعت جريدة الشروق المصرية المعارضة بفحص دعوى الحكومة هذه من أجل تسفيهها، ولكنها تفاجأت بالنتيجة التي توصل إليها محرروها. لقد أبلغهم عالم النفس الدكتور خليل فاضل أن «٨٠ في المئة من مواطني مصر يعانون أمراضاً أو اختلالات نفسية بدرجات خطرة مختلفة، وأن نسبة حالات الانتحار بين المواطنين الذين يُعدّون أصحاء أعلى كثيراً منها بين أولئك الذين يُعدّون مرضى».

وأوضح الخبير النفسي لسكان وادي النيل وجود سبب مميز للانتحار، وهو «إن نفس المصري عزيزة عليه جداً، ولا يوجد لمشاعره الفرعونية موازٍ عند الشعوب الأخرى»[١٤].

١٣– (تسفي برئيل، «متلهفون على الثورة»، هآرتس ، ٢٠١١/٢/٢٦).
١٤– (المصدر نفسه).

ولكن ما هي «المشاعر الفرعونية»؟

يزعم الدكتور فاضل أن ميزة الشعور العميق بكرامة الذات تندفع إلى أقصى ردة الفعل عندما تتصادم مع الشعور الشديد بالإهانة التي تسببها لها معاملة السلطات، ولا سيما منها الشرطة، فعندها «لا يعود هناك مخرج سوى هجران الحياة».

يعتقد فاضل أن «المنتحرين المصريين يؤمنون بأنهم يستطيعون بالانتحار أن يسجلوا لأنفسهم إنجازاً بطوليا»[١٥].

ثانياً، البيروقراطية : عدو كل المواطنين.

لكن برئيل يضيف إلى مصطلح المشاعر الفرعونية كمركب جيني سلوكي في المواطن المصري مصطلحاً آخر يرى فيه أنه كان من بين أهم الأسباب المباشرة التي قادت المواطن في مصر للانتفاض. ويطلق برئيل على هذا السبب مصطلح « تراكمات طغيان البيروقراطية في الإدارة المصرية « الذي جعل المواطن المصري من كل شريحة يتجه لتغيير سلوكه الخانع. ويقول: «البيروقراطية هي عدو لكل مواطن يسعى إلى ترتيب شأن ما في وزارة حكومية مصرية. لا يوجد مواطن، رجل أعمال، سائق سيارة عمومية، معلم، موظف بنك، يمكنه أن يفر من البيروقراطية المتوحشة لمصر. وإذا كان يمكن الإشارة إلى سبب واحد من جملة الأسباب الكثيرة التي زخمت رغبة المواطنين المصريين في تغيير النظام فإن البيروقراطية هي ذلك السبب. فهي لا تنغص العيش فقط بل تمثل سيادة النظام أيضاً»[١٦].

ثالثاً، السير كالمصري.

يقدّم شموئيل رونز تفسيراً لجانب من خلفية الإجابة عن سؤال د. بقاعي لماذا انتظر المواطن المصري كل هذا الوقت حتى حطم قيوده؟ فيقول: «قبل نحو ٢٥ سنة، أي بعد قليل من تأليف برانس كتابه عن مصر، أطلقت فرقة

١٥– (المصدر نفسه).

١٦– (تسفي برئيل – الجانب الاقتصادي للثورة – هارتس ٢٠١١/٢/١١).

البنجلز أغنيتها الشهيرة «سرْ كالمصري» (Walk Like An Egyptian) التي رقص على أنغامها شباب العالم في المسيرات وساحات الرقص. ولكن قلة فقط فهموا معنى كلماتها الغريبة. لقد ولدت صورة «السير كالمصري» في رأس الكاتب ليام سترنبرغ حين رأى أناساً يسيرون بحذر على دكة سفينة خوفاً من السقوط. كان هؤلاء أناساً ذكّرته خطواتهم بالخطى الغريبة لشخصيات من رسومات مصرية عتيقة. وها هنا بات ممكناً مد خط من مصر العتيقة حتى الدرس الذي يوجّه مثقفو الغرب اليوم لفهم ما يحدث حالياً مع مصر الحديثة : «إذا كانوا يسيرون بسرعة أكبر مما ينبغي فإنهم سيسقطون كالدومينو». لقد سار المواطن المصري ببطء نحو إشعال ثورته[١٧].

نقد بقاعي: الانبهار بالمواطن

يقارب روني سيناي موضوعة تغيّر سلوك المواطن العربي من زاوية تسجيل نقده غير المباشر لنظرية هندل عن تاريخية تخلّف العرب والمسلمين، وتطبيقات بقاعي عليها من منظار منهج علم الاجتماع. وتعتبر كتابات سيناي عن المواطن العربي في الثورات العربية نموذجاً عن طفرة انبهار طيف من الثقافة الإسرائيلية والغربية المستجدة بالإنسان العربي في مشهده الثوري الراهن.

يركّز سيناي في كتاباته على فكرتين اثنتين:

الأولى تعتبر أن وقفة المواطن العربي الثورية الراهنة هي امتداد لوقفات أقدم عليها مواطنون من جنسيات مختلفة في التاريخ، ما جعلهم نماذج في التضحية من أجل الحرية في نظر شعوبهم الذين استلهموا من ثوريتهم. وفي حالة الثورات العربية يلعب بوعزيزي هذا الدور النموذج ويحتل هذا الموقع في إلهام الشعوب العربية.

ويشرح سيناي نظريته قائلاً: «في كانون الأول ١٩٩٦، في ميدان براغ المركزي، أحرق طالب يدعى بان بلاخ نفسه احتجاجاً على الاجتياح

١٧– (شموئيل رونز، «السير كالمصري»، معاريف، ٢٠١١/٢/١١).

السوفياتي لتشيكوسلوفياكيا. انتحار بلاخ جعله قدوة للشجاعة، ورمزا لمقاومة القمع. بعد ٣٢ سنة، في ميدان تونس المركزي أحرق نفسه محمد بوعزيزي، ابن ٢٦ سنة، عاطل من العمل أقام بسطة خضار دون الحصول على رخصة،. وعندما أمرت الشرطة بإزالة البسطة أحرق نفسه احتجاجاً حتى الموت.انتحاره هو أيضاً، جعله رمزاً للبطولة، وأضرم نار التمرد في أرجاء العالم العربي، من تونس حتى مصر، الخ.

«البطولة السامية التي تظهر في الأشهر الاخيرة في مشاهد شبه خيالية للمواطن العربي المواجه عارياً للدبابات ووسائل القمع لا تقل عن بطولة المتظاهرين التي أضعفت أسس الستار الحديدي الذي فصل بين الغرب الديموقراطي والشرق الطاغي» .

الفكرة الثانية التي يطرحها سيناي، وهي اشتقاق استنتاجي من الأولى، تطرح إاشكالية أنه في «حالات ثورات العالم كان الموقف الفكري والثقافي الغربي والعالمي إيجابياً، أما في حالة الثورات العربية فإن الموقف من الثوار العرب، بشكل عام، بارد ومشكك. هناك من يدعي بأن المتظاهرين العرب، سواء عن قصد أو غير قصد، سيقومون فقط بمهمة استبدال حكم طاغ علماني بحكم طاغ ديني. ويطرح آخرون حجة غبية وهي أن العرب غير جاهزين للديمقراطية لأنه يوجد تضارب بين هذه القيمة وقيم الإسلام. كيف يكون الناس غير جاهزين للديمقراطية، وهم في الوقت نفسه، قادرون على أن يضحوا بأنفسهم كي يحققوها»؟

و يضيف سيناي ينبغي الافتراض بأن للمتظاهرين العرب أحلاماً مختلفة (إسلام– حرية – تحصيل رزق – كرامة، الخ..). هذا لا يغيّر في الأمر شيئاً. المشترك بين جميع هؤلاء هو أنه لم يعد لديهم شيء يخسرونه. والمشترك هو أن نجاح الثورة التونسية كسر حاجز الخوف الذي شل السكان العرب لفترة طويلة ونشر هذه الجرثومة الثورية في الشعوب العربية.ويدعو سيناي لاعتبار كفاحهم بمثابة انتصار لروحية الإنسان على آليات إطلاق النار. كتب الفيلسوف اليوناني توكيديوس يقول إن «سر السعادة هو

الحرية، وسر الحرية هو البطولة» (روني سيباي، «عن الغضب والبطولة»، معاريف، ٢٠١١/٣/٢٦)[١٨].

ثالثاً، المنهج الاقتصادي

برز داخل النقاش الإسرائيلي بخصوص ماهية الثورات العربية اتجاه انتهج المقاربة الاقتصادي في قراءتها. وأفادت خلاصة فكرته أن هذه الثورات «تمثل إفرازاً هائل القوة للوضع الاقتصادي الذي يعيشه العالم العربي». يشرح تسفي برئيل هذه المقولة، معتبراً أن الاقتصاد له – هو أيضاً– تأثير مساعد في إشعال الثورات العربية، وفي جوانب معينة له تأثير حاسم. ويرى أن الثورات العربية تقتات جذوتها من عامل جوهري وهو وجود فرق هائل ومفزع في جودة الحياة ومستوى الدخل «بين شرق الشرق الأوسط المليء بالنفط و غربه الغارق في الفقر»[١٩].

ويتفق كثير من أصحاب المنهج الاقتصادي على تبني هذه النظرية لجهة تفسيرها للعامل المتسبب بإنتاج الثورات الحالية في دول معيّنة، وبوصفها مسؤولة عن منع انطلاقها في دول أخرى. ويشرح برئيل وآترابه هذه النظرية في كثير من المقالات والدراسات، وذلك على نحو يقدم صورة للفرق بين «شرق الشرق الأوسط وغربه» يمكن تلخيصها كالتالي: من يتفحص خريطة الاضطرابات في الشرق الأوسط يمكنه بسهولة أن يشخص أين وقعت

١٨– مواجهة طفرة الانبهار الثقافي الإسرائيلي المستجدة لدى المواطن العربي ووجهت بحملة ثقافية إسرائيلية مضادة مختلفة الأوجه، تضمنت نصوصا معمقة ذات منهجية تاريخية، ومنهجية علم الاجتماع، وبينها، أيضاً، نصوص تشيع في الوعي الجماعي الثقافي الإسرائيلي، أن المواطن العربيلم يتغير بل الذي تغير هو الموقف الأميركي المتخاذل تجاه حلفائه من الأنظمة العربية، وأيضاً تراجع تماسك هذه الأنظمة. ومن نماذج هذا الاتجاه تبرز مقالة ليرون لندن يقول فيها: «يميل كثيرون لقراءة مشهد الجماهير المحتشدة في ميدان التحرير في القاهرة، إلى التفكير بأن «الشعب» متعطش للحرية، لشدة تفانيه وعناده، وهو الذي قرر مصير نظام حسني مبارك. هذا مفهوم رومنسي (...) والحقيقة مختلفة: مبارك هو الذي حسم مصير نظامه، عندما فقدَ عالمه منذ اللحظة التي بدأت فيها فرائصه ترتعد «(يرون لندن، «نزال في الميدان «، يديعوت احرنوت، ٢٠١١/٢/١٤).

١٩– («الجانب الاقتصادي للثورات...»، مصدر سبق ذكره).

المظاهرات وأين لم تقع. لم تخرج تظاهرات ضخمة من أجل الديمقراطية في السعودية، ولا في قطر أو دولة الإمارات أو في سلطنة عُمان؟

يقول برئيل مثلاً: «قبل بضع سنوات زرت مستشفى في عُمان: النظافة الناصعة، المعدات المتطورة، الأطباء الهنود المتميزون والممرضات البريطانيات اللواتي يخدمن المواطن(...) في حين أن من يدخل المستشفى الجامعي القصر العيني في القاهرة يهرب من مجرد رائحة مواد التنظيف وصراخ المرضى».

ويدعم برئيل نظريته بمعطيات رقمية فيذكر أنه في حين يحصل زوجان شابان في دول الخليج على منح من الحكومة كي يشتريا أو يبنيا بيتاً فإنهما في مصر ينظران بعيون تعبة إلى المنازل الفاخرة التي بناها مقاولون في الأحياء الجديدة للقاهرة والتي هي في معظمها فارغة من السكان بسبب أسعارها العالية.

وعندما يكلف المتر المربع في حي الزمالك ١٣٠٠ دولار، وفي حي المعدي نحو ٤٨٠ دولاراً، فإن زوجين شابين يكسبان معاً ٣٠٠ – ٥٠٠ دولار في الشهر سيتعين عليهما أن يعملا قرابة ٤٠ سنة كي يوفرا المال لشراء شقة في هذين الحيين. الأزواج الشباب الذين اشتروا الشقق في الأحياء التي بنيت فيها المنازل للطبقات الوسطى تبيّن لهم أنهم يحتاجون إلى إنفاق نحو ١٥٠ جنيهاً مصرياً في الشهر على المواصلات، الأمر الذي جعل هذه الشقق غير جذابة.

صحيح، في قطر يكلف السكن أكثر بكثير منه في القاهرة، ولكن عندما يكون متوسط الأجر الأساس للقطري هو ٣٠٠٠ دولار في الشهر والحكومة تعطي قرضاً مريحاً للغاية بنحو ٢٢٠ ألف دولار للسكن، فعلامَ يخرج القطري للتظاهر؟

ويركّز أصحاب نظرية الفوارق بين «شرق الشرق الأوسط وغربه» على محدّدات اقتصادية خاصة بالمواطن العربي كانت مسؤولة عن سلوكه في

العام ٢٠١١. من ذلك مثلاً أن معدّل دخل الفرد في مصر هو ٤٠٠٠ دولار في السنة مقابل ١٠ آلاف دولار في السنة في قطر أو ٥٤ ألف دولار في الكويت. ويشرح تقرير التنمية الصادر عن الأمم المتحدة للعام ٢٠١٠ عنصراً ذا أهمية مركزية في مشاكل مصر بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام، وهو عنصر السكان الشباب ذلك أن ٧٠ في المئة منهم هم أقل من ٣٠ سنة، نسبة الوافدين إلى سوق العمل مقابل الخارجين منه هي ٦:١ (مقابل ١,٢:١ في الولايات المتحدة)(*).

إن مصر ملزمة بأن تنتج كل سنة نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل كي تستوعب خريجي الجامعات ومعاهد التأهيل المهني العالية، ولكن عندما يصل هؤلاء إلى أماكن عمل متقدمة، سواء في مصر أو في دول الخليج، فإنهم يجدون أن تأهيلهم غير كاف. فغالبية الطلاب يتعلمون معطيات غير محدثة في قاعات تعليم ضخمة ومزدحمة، والقدرة على الوصول إلى الحواسيب محدودة والمعاملة معهم مهينة. وهناك معطى هام آخر وهو أن الشباب ذوي التعليم المنخفض، من خريجي الابتدائية وصفين في الثانوية، يحصلون على عمل أسرع بعدة أضعاف من خريجي الجامعات. والنتيجة هي أن جيلاً كاملاً من المتعلمين يجد نفسه ينتظر عملاً حسب مؤهلاته، وفي هذه الاثناء يتعين عليه أن ينال الرزق من أعمال تقع عليها يده بالصدفة، دون حقوق اجتماعية ودون أفق اقتصادي يسمح له بإقامة أسرة.

لقد تدهورت معطيات القاعدة الاقتصادية لمصر أكثر فأكثر في أعقاب الأزمة العالمية، ولا سيما بسبب الضربة التي تلقاها فرع السياحة، الذي يشغل واحداً من كل ثمانية مصريين وبالذات أصحاب التعليم المنخفض: الباعة المتجولين، باعة التحف التذكارية، عمال الفنادق، سائقي الجمال،

---

* ولكن هذا المعطى، حتى عندما ينضم إلى متوسط معدّل البطالة في الدول العربية – نحو ١٥ في المئة – لا يوضح شدة التهديد. وذلك لأنه عند تقسيم معدل البطالة إلى مجموعات عمرية يتبيّن أنه في عمر الشباب (١٥–٢٤ سنة) سيصل معدّل البطالة أيضاً إلى ٤٠ في المئة).

ممن اقتحم بعضهم ميدان التحرير على جمالهم خلال التظاهرات المطالبة بتنحي مبارك.

إن مصر ليست الدولة الفقيرة الوحيدة في الشرق الأوسط. فالفقر موجود حتى في السعودية وفي الكويت المتمتعين باقتصاد قوي يجذبا مواطنين مصريين وأردنيين ويمنيين وسوريين ليصبحوا عمالاً أجانب في دولتيهما. ولكن هذا فقر آخر وبنية نظامية أخرى. فعندما «اكتشف» الملك السعودي عبدالله بمناسبة الثورة المصرية أن هناك فقراء في السعودية وفهم أن ارتفاع الأسعار من شأنه أن يهز مملكته سارع إلى تعويض أصحاب المداخيل المنخفضة من صندوق الدولة ودعم المنتجات حكومياً. مصر يمكنها فقط أن تعلن عن مخطّطات التعويض، ولكن صندوقها لا يمكنه أن يسمح لنفسه بأن يملأ النقص.

ويشترك أصحاب النهج الاقتصادي في طرح معادلة تفيد أن من يبحث عن أثر الدومينو في الشرق الأوسط، واستمرار النشاط المدني ضد الأنظمة، الذي بدأ بنجاح مثير في تونس، وتواصل إلى مصر واليمن، وأطل برأسه في الأردن و الجزائر، لا ينبغي له أن يكتفي باعتبار أن السعي المشترك المحرك لمواطني تلك الدول هو الديمقراطية. هناك عامل أبلغ أثراً وهو الفوارق الهائلة في جودة الحياة وفي مستوى التعليم وفي فرص العمل وفي مستوى السكن. كل هذه الأمور يمكنها أن تشرح لماذا توقفت موجة المظاهرات حيثما توقفت وتستمر حيثما هي لا تزال مستمرة.

وفي رأي برئيل وبعض من أصحاب المنهج الاقتصادي أن المواطنين العرب يترجمون إحساسهم بعدم عدالة التوزيع، وأن ما يحدث هو شبيه بالفرق بين الشرق والغرب، الذي له تعبير داخلي في الشرق الأوسط المنقسم بين شرق الشرق الأوسط المليء بالنفط وبين غربه الغارق في الفقر»[٢٠].

٢٠– (برئيل، «الجانب الاقتصادي للثورة»، المصدر نفسه).

والواقع أن تشخيص برئيل بخاصة لموقع الجانب الاقتصادي في إشعال الثورات العربية تفاعل داخل «إسرائيل» في دوائر عديدة أكاديمية ورسمية. وتم استكمال البناء عليه، على المستوى النقاشي البحثي والإعلامي، توصلاً لغاية أخرى وهي كيفية إيجاد هندسة اقتصادية لمسار الثورات ولأوضاع بلدانها في المرحلة الجديدة..، بمعنى آخر، قطع مسار أن تنجح قوى الإسلام السياسي بقطف ثمار هذه الثورات، خصوصاً أن هناك نظرية لها مؤيدون كثر في «إسرائيل» تقول إن من الخطأ الاعتقاد بأن القوى الإسلامية لن تلعب دوراً هاماً في تهيئة المسرح العربي لنشوب الثورات الحالية، فهذه القوى كان دورها مستتراً وغير مباشر، ومارسته من خلال استغلال ورقة الفقر في الدول العربية لتحريض المواطن على الثورة. وكانت عمليات التحريض هذه تجري في المساجد على مدى العقود الماضية، وهي خلقت تراكماً في زرع بذور الثورة لدى المواطن العربي. وتخشى «إسرائيل» أن يساهم استمرار حالة الفقر التي تعمّ البيئات العربية التي تشهد الربيع العربي في جعل الإسلاميين هم القوة المؤهلة للسيطرة على الحكم، ولا سيما أن غياب الطبقات المتوسطة وما فوق المتوسطة التي تميل لتبنى الخيارات الليبرالية يشجّع على حدوث هذا الاحتمال.

في نهايات الشهر الثاني من العام ٢٠١١ سافر نتنياهو إلى الولايات المتحدة الأميركية وفي جعبته «مبادرة» أو «خطة عمل» بهذا الخصوص، وكان صاغ خطوطها العامة بالاعتماد على أحد مستشاريه، وهو نائب رئيس قيادة الأمن القومي عيران ليرمن الذي كلّف أيضاً بمتابعة حشد التأييد بين أعضاء الكونغرس الأميركي لمبادرة نتنياهو التي أطلق عليها تسمية مشروع مارشال خاص بالشرق الأوسط(*).

* مشروع مارشال، واسمه الرسمي مشروع لإشفاء أوروبا، سمّي على اسم جورج مارشال، وزير الخارجية الأميركية في نهاية الحرب العاملية الثانية. واستغرق تحققه نحو أربع سنوات في أثنائها استثمر نحو ١٣٠ مليار دولار – نحو مئة مليار دولار بقيمة اليوم، في دعم الاقتصاد وفي المشورة الفنية للدول الأوروبية التي انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي، تلك المنظمة التي تعرف اليوم باسم:oecd).

يتألف مشروع نتنياهو من النقاط التالية: أولاً، يشابه المشروع مشروع مارشال الأميركي الذي تم وضعه لإشفاء الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. ثانياً، إقامة صندوق دولي يشجّع إجراءات ديموقراطية ويؤدي إلى نمو اقتصادي مهم في الدول العربية في الشرق الأوسط بهدف منع استيلاء منظمات إسلامية متطرفة على الحكم في هذه الدول. ثالثاً، يطرح مشروع نتنياهو الحاجة إلى استثمار مقدرات مالية كبيرة بهدف خلق طبقة وسطى وبالتوازي استثمار أموال وجهود في بناء مؤسسات ومضامين ديموقراطية. رابعاً، حسب خطة نتنياهو فإن أموال الصندوق يجب أن تصل أساساً من متبرعين خاصين»[٢١].

حرص نتيناهو على أن يطرح شخصياً هذه المبادرة خلال زيارته نهاية الشهر الثاني من عام ٢٠١١ إلى أميركا، حيث تباحث بشأنها مع سيناتورات أميركيين كبار بينهم الجمهوريان جون ماكين ومار الكسندر. كما أرسل بعد عودته إلى «إسرائيل» مستشاره ليرمن لمتابعة النقاش مع كبار المسؤوليين الأميركيين حيث ردّد على مسامعهم مقولة نتنياهو «إن «إسرائيل» تخشى جداً من النفوذ الإيراني على الدول العربية التي تغير فيها النظام أو التي قد يتغير فيها شكل الحكم قريباً، مثل تونس ومصر وليبيا، الخ.. وأن على الأسرة الدولية أن تتجند كي تساعد هذه الدول على تثبيت الحكم الديمقراطي»[٢٢].

استدرجت خطة مارشال كما صاغها نتنياهو نقاشاً في «إسرائيل» حول مصادر تمويل صندوقه، فنتنياهو استخدم عبارة «من متبرعين خاصين»، وكان يقصد بذلك لمزاً الدول الغربية، وبالأخص الولايات المتحدة الأميركية، لأن نتنياهو يربط بين مصادر التمويل وبين ضمان الأهداف السياسية للصرف. لكن أثير داخل وزارة الخارجية الإسرائيلية اعتراض بوجه عبارة «متبرعين خاصين»، التي قد تؤدي إلى الانتقاص من حظوظ تقبل أميركا لكل الفكرة. قاد هذا الاعتراض نائب وزير الخارجية داني أيالون الذي طرح نفس فكرة

٢١- (إيلي بردنشتاين، «مشروع مارشال لوقف الإسلام»، معاريف، ٨-٣-٢٠١١).
٢٢- (المصدر نفسه).

نتنياهو، ولكنه أوصى بأن يصل المال إلى صندوق مارشال الشرق الأوسط من الدول العربية الغنية كالسعودية وإمارات النفط. وعلل أيلون سبب اقتراحه: «... لأنه لا يتوفر لدى الولايات المتحدة اليوم المال اللازم لتمويل مثل هذا المشروع. وعليه ينبغي استخدام أموال الدول العربية الغنية فيما توفر الدول الغربية المضامين الديمقراطية اللازمة لخلق مجتمع مدني متساو ومستقر وهكذا توقف صعود محافل إسلامية متطرفة»[٢٣].

ثالثاً، المنهج السياسي

١- الاستقرار ام الديمقراطية؟!

طرحت الثورات العربية إشكالية استراتيجية للنقاش في «إسرائيل» مفادها هل نؤيد هذه الثورات التي تحمل في طيّاتها فرص إنشاء ديمقراطيات عربية قد تساهم في تحقيق السلام بين العرب والإسرائيليين، وفقاً لنظريات إسرائيلية قديمة جزمت بأن شرط التوصل إلى تسوية للنزاع مع العرب هو تحوّل أنظمة الحكم العربية من شمولية إلى ديموقراطية، أم هل نتوجس من هذه الثورات لأنها تهز الاستقرار القائم من دون أن تكون لنا قدرة على معرفة بديله وما إذا كان إسلاميا متطرفاً يوجّه عداءه إلى «إسرائيل»؟

يعتبر النقاش حول هذه الجزئية من بين العناوين الأهم التي طرقها الباحثون وكتاب الرأي الإسرائيليون في تحليلهم لمستقبل كيانهم في مرحلة ما بعد الثورات العربية.. فالاستقرار والديمقراطية هما معطيان بارزان من جملة العوامل التي تخدم توفير ضمانات استراتيجية لبقاء «إسرائيل»، وذلك من منظور غالبية النخب الإسرائيلية. وإذا بهذين المعطيين يتعرّضان فجأة لتحد يهدّد بتآكل فائدتهما لـ«إسرائيل»، بفعل تأثيرات محتملة للثورات العربية عليها.

كان رئيس الأركان السابق غابي أشكنازي واضحاً في حسم نقاش

٢٣- (المصدر نفسه).

المفاضلة الذي دار حول سؤال من يجلب السلام لـ«إسرائيل»: إنشاء ديمقراطيات قد تأتي بها الثورات العربية، أم بقاء الاستقرار على معادلاته الراهنة في الشرق الأوسط؟ وكان جواب أشكنازي قاطعاً: «الاستقرار في الشرق الأوسط أفضل من الديمقراطية»[٢٤].

إن النخب الإسرائيلية التي لها رأي مماثل لرأي أشكنازي، وهي أغلبية، سوّقت رؤيتها هذه الاعتراضية على الثورات العربية، من خلال صياغات أبرزت جانب قلقها من أن الاستقرار الراهن فيه الكثير من الفوائد الاستراتيجية للكيان الإسرائيلي وفي المقابل هناك خشية حقيقية من أن الاستقرار البديل الذي ستفرضه نتائج الثورات العربية قد يكون فيه الكثير من التحديات التي لن يكون بمقدور «إسرائيل» التعايش معها.

ومعظم هذه التحديات يندرج كتفاصيل لعنوان عريض هو أنه ليس مضموناً، على الأرجح، أن تفضي هذه الثورات لإنشاء ديمقرطيات عربية بل إلى شموليات دينية أصولية توجّه عداءها إلى «إسرائيل».

ولكن السؤال الهام الذي تسوقه عملية رصد دقيق لمجريات وقائع هذا النقاش الإسرائيلي هو هل ما تم طرحه آنفاً هو السبب الجوهري الحقيقي الذي يجعل «إسرائيل» ينتابها هذا القلق الاستراتيجي من الثورات العربية؟ بمعنى آخر، هل الخوف على الاستقرار هو كل السبب، وهل الخوف من أن يقطف الإسلاميون ثمار هذه الثورات لمصلحة بناء سلطتهم على أنقاض الأنظمة العربية المنهارة هو كل السبب، أو حتى الجزء الرئيس منه؟

تجيب كتابات ليئون فيزلتر، عن أجزاء هامة من هذا السؤال فهو يسلط الضوء على ما يصفه بأنه واحدة من منظومة الأفكار التي تجعل «إسرائيل» تفضل بقاء الاستقرار الراهن في الشرق الأوسط على أن تسود الديمقراطية فيه. بداية يسفّه فيزلتر الادعاء بأن «إسرائيل» كانت تتخيل أن الاستقرار الذي منحه حسني مبارك لها كان سيستمر إلى الأبد، ويؤكد أن

٢٤–(يوسي يهوشع، «أشكنازي: تقدير الوضع»، يديعوت أحرنوت، ٢٠١١/٢/١١).

«إسرائيل» تدرك أنه لا يمكن بناء سياسة أمنية استراتيجية على نظرية مساندة سلطة المستبدين في العالم العربي. ويكشف السبب الأعمق، وربما السبب – السر، بالنسبة لكثير من النخب العربية التي تصدق الادعاء الإسرائيلي بأن كل خوفها ناتج من أنها لا تعلم من سيحكم بعد انتصار الثورات، حيث يوضح فيزلتر، أن خوف «إسرائيل» لا ينتج من إمكانية ألا تفضي هذه الثورات إلى ديمقراطيات حقيقية بل الخوف من أن تفضي فعلاً إلى ديمقراطيات حقيقية، لماذا؟ يقول فيزلتر: «لا يصعب فهم لماذا ثار الخوف في اوساطنا من الثورات العربية فسبب خوف «إسرائيل» لا يعود فقط إلى خطر أن تسود حالة من عدم الاستقرار في العالم العربي بل إلى احتمال أن تنشأ ديمقراطية عربية. فـ«إسرائيل» تتوق إلى أن تبقى هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وتتخيل أنها ستظل كذلك. وهذا تفكير لا يمكن إنكار جاذبيته حتى بالنسبة لأولئك الذين اضطروا الآن للوقوف بموضوعية أمام حقائق مغايرة تجري داخل الدول العربية وفي المنطقة»[٢٥].

أما أوري مسعاف، من كتاب يديعوت أحرنوت، فيذكّر بنيامين نتنياهو بالمثل الإنكليزي الذي يقول: «إحذر أمانيك فقد تتحقّق». مناسبة كلامه جاءت في أثناء نقاشه لخلفيات موقف نتيناهو الداعمة لمقولة أن الاستقرار أهم من الديمقراطية، والتي كان أول من اسس لها، وذلك بمناسبة تعليقه على رحيل بن علي من تونس، إذ قال: «إن هذا تذكير آخر بعدم استقرار الشرق الأوسط».

يرجع مسعاف بالذاكرة إلى نتنياهو ما قبل صعود نجمه في الحياة السياسة المحلية الإسرائيلية، فحينها ألّف كتاباً بعنوان «تحت الشمس»، وعلى مدى السنوات التالية ثابر «مؤيدو نتنياهو على اعتبار كتابه قمة الفكر السياسي السابق لزمانه»[٢٦].

٢٥– (ليئون فيزلتر– من واشنطن، «حلف مع الشعوب العربية»، هآرتس، ١٥–٦–٢٠١١).

٢٦– (أوري مسعاف، «إحذر تحقق أمانيك»، يديعوت أحرنوت، ١٤–٢–٢٠١١).

يعنى الكثير من فصول الكتاب بالدفاع عما يسميه عدالة الصهيونية وكيفية بناء السلام. ولكن قسماً هاماً من الكتاب يعنى بالظروف التي يجب توفرها لكي تتمكن «إسرائيل» من تحقيق السلام المستقر والدائم مع جيرانها العرب. وهو ما يسميه «السلام الدائم»، الذي خصصه كعنوان لفصل كامل من كتابه. وثمة فصل آخر استدراكي يتحدث عن نوعين من السلام، وفيه يميز نتنياهو بين اتفاقات سياسية توقّع مع طغاة وبين النموذج المرغوب فيه أكثر بحسب حرفية تعبيره وهو السلام مع أنظمة ديمقراطية. ويشرح باستطراد أن المواطنين في الدول الديمقراطية لا يسارعون لشن حروب لا داعي لها، ويقول إن التاريخ يؤكّد هذا المنهج بدليل أنه لم تنشا أبداً حرب بين ديمقراطيتين. ولم يكن خافياً أن نتنياهو، خلال العقدين الأخيرين، لمّع صورته كسياسي كبير في الغرب من خلال الترويج دونما انقطاع للحاجة إلى تنمية الديمقراطية في العالم العربي كشرط للتقدم في العملية السياسية للسلام .

وعلى ضوء انقلاب نتنياهو على نظريات كتابه «تحت الشمس»، وتفضيله للاستقرار على الديمقراطية في الشرق الأوسط، يرى أوري مسعاف أته أصبح نموذجاً ينطبق عليه المثل الإنكليزي: «إحذر من تحقق أمانيك»، ويعلق مسعاف قائلاً: «الاستقرار قيمة هامة، ولكنه يشتمل على جانب آخر هو المراوحة في المكان وهذا ما يريده نتنياهو الذي لا يريد الاندفاع بمبادرة سياسية تجاه الفلسطينيين»[٢٧].

السبب الجوهري

ولكن فيزلتر يغادر الشكل في قضية لماذا تخاف «إسرائيل» من نشوء ديمقراطيات عربية؟ ويلفت الانتباه إلى أن وراء هذا الخوف، أيضاً وبالأساس، سبب جوهري ومركزي وثيق الصلة بثقافة تاريخية تتحكم بمفهوم علاقة اليهود بالآخر، منذ كانوا جاليات في أوروبا إلى أن أصبحوا دولة على أرض فلسطين.

٢٧- (المصدر نفسه).

يقول فيزلتر الذي كتب مقالته من واشنطن – ما يعني أنه ينقل تفاعل البعد اليهودي الأميركي مع النقاش الأم الدائر في «إسرائيل» حول هذه القضية–: «يُخيل إلينا أن الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط تتوق إلى أن تظل كذلك، بيد أن لثورة «إسرائيل» العصبية تجاه الثورات العربية جذوراً موجودة في إحدى الظواهر الأقدم في تاريخ الشعب اليهودي. فكل من يدرس التاريخ السياسي لليهود في الشتات ينتبه إلى أن الطوائف اليهودية فضلت دائماً «أحلافاً عمودية» على «أحلاف أفقية»؛ أي حماية وتأييد الملوك والأمراء والبابوات والبطاركة على الاعتماد على السكان المحليين. لم يعتمد اليهود على جيرانهم لكي يهتموا بأمنهم فقد بحثوا عن علاقة مباشرة بأعلى جهاز وبالسلطة الأولى في رتبتها. والأمثلة على هذه الاستراتيجية السياسية موجودة على مدى التاريخ اليهودي. وقد أعلن فقيه عظيم الشأن في إسبانيا في القرن الثالث عشر أن «حكم الملك هو الحكم» وأن «حكم الأمة ليس هو الحكم». هذه الشكوك في السكان المقيمين حولهم بقيت في العصر الحديث أيضاً، في حماسة اليهود للدولة – الأمة التي تعرض حماية أكبر من عدم عدل المجتمع»[٢٨].

ويضيف في تلخيص لفكرته: من الواضح أن المماثلة بين طائفة – جالية ودولة – ذات سيادة، ليست كاملة، لكن تفضيل «إسرائيل» الطويل للملوك والمستبدين العرب بصفتهم مُحادثين يبدو لي صيغة أخرى من الحلف الأفقي. ومن الواضح أن الأمر لم ينجح دائماً. وكما ذكر يوسف حاييم يروشالمي فإن الأحلاف العمودية «تُصاغ على حساب الأحلاف الأفقية مع قطاعات أو طبقات أخرى من السكان». ولقد خيّب الملوك ورجال الدين والمُخلّصون الكبار في أحيان كثيرة آمال اليهود إلى درجة الكارثة أحياناً، فكادت الدولة – الأمة الاوروبية التي سجد لها اليهود تفضي إلى إبادتهم».

ويتابع فيزلتر قائلاً: إذا بلغت الديمقراطية مصر ودولاً عربية أخرى

٢٨– (ليئون فيزلتر– من واشنطن، «حلف مع الشعوب العربية»، هآرتس، ١٥–٦–٢٠١١).

فسيكون من الواجب على «إسرائيل» أن تجابه التحدي الأفقي في نطاق علاقاتها بجاراتها. إذا احتاجت حكومات عربية الآن إلى أن تُبيّن لمواطنيها العدل في التعايش مع «إسرائيل»، وإلى أن تسوّغ لأبناء شعبها الاتفاقات والتسويات معها، فإن «إسرائيل» لن تستطيع بعد تجاهل تأثير نشاطها في هذه الطوائف السكانية والشعوب. ولن يكفي اتفاق مع حاكم قوي. سيكون لرأي الجمهور العربي أهمية. وستضطر الدبلوماسية الإسرائيلية إلى توسيع حدودها وإلى أن تجد سُبلاً للتوجه إلى الأمم لا إلى الزعماء فقط. يجب ألا تكون «إسرائيل» مخيفة فقط بل أن تكون مفهومة أيضاً».

ويؤكّد أن الأحلاف العمودية لليهود ولدت في الجاليات وفي دولتهم نتيجة يأس وعدم ثقة بالجماعات التي عاشوا بينها. وكان للتشكك واليأس أساس في الواقع التاريخي. «في السياسة الإسرائيلية في أيامنا قوى تدافع عن المشاعر الظلامية هذه وتكسب منها. لا أؤمن أن هذا التشاؤم القومي حق لكن الوضع من جهة ثانية أكثر غموضاً من أن يسوّغ تفاؤلاً أجوف».

ويخلص إلى أن الخوف الإسرائيلي من القوة السياسية الجديدة للأمة العربية لن يتلاشى بسهولة. فالديمقراطية تحرر البواعث والأفكار القبيحة إلى جانب البواعث والأفكار الحسنة. ولذلك فإن السؤال عن «الربيع العربي» هو هل، وأين وبأي قدر، يتغير الواقع التاريخي الذي كان أساس التشكك واليأس. لن تجدينا نفعاً الآن عادات راسخة وتصنيفات قديمة. فالتاريخ لا يقف في مكانه. سيكون اتفاق سلام تقبله مصر الديمقراطية أكثر استقراراً من اتفاق سلام تم اتخاذه في مصر الاستبداد[٢٩].

٢- مستقبل الاستقرار

كان مستقبل الاستقرار، من بين أهم مجالات النقاش في «إسرائيل»، انطلاقاً من جملة أسئلة طرحت في إثر الثورة المصرية وأبرزها: هل الثورات العربية دفنت مفهوم الاستقرار القائم في المنطقة منذ سايكس بيكو، وإذا

٢٩- (المصدر نفسه).

كان الأمر كذلك فأي مفهوم للاستقرار في المنطقة سيحل مكانه؟ وبموازاة ذلك: مَن المسؤول عن هز الاستقرار القائم؟ وما هي نوعية القوى الجديدة التي ستشكله؟ وهل تخدم مصلحة «إسرائيل»؟

١ - مفهوم الاستقرار

إن انطلاق هذا الجزء من النقاش الإسرائيلي، من سؤال هل الثورات العربية هزت الاستقرار القائم في المنطقة منذ عقود طويلة، قاد إلى سؤال تمهيدي عن طبيعة نظام الاستقرار الذي كان قائماً، وأين تكمن مواطن ضعفه؟؟.

بكلام أعمق أوجد اهتزاز مفهوم الاستقرار بفعل الثوارت العربية مناسبة داخل «إسرائيل» لإعادة قراءة مفهوم الاستقرار وإخضاعه للتحليل والنقد.

يرسم جدعون ليفي صورة للاستقرار في المنطقة كما نعرفها منذ عدة عقود، ويحدد في البداية تعريفاته العملية عبر مجموعة أسئلة يطرحها كفرضيات توصل لمعرفة الاستقرار الذي كان سائداً قبل الثورات العربية؛ ويسأل: أولاً، متى كان يعتبر مفهوم الاستقرار السائد أن هناك إخلالاً بالنظام، ثانياً، ضمن تعريفات مفهوم الاستقرار، ما هو المعنى العملي لعبارة إعادة النظام؟ ثالثاً، ما هو المعنى العملي لمفهوم الاستقرار؟

يجيب ليفي عن أسئلته: إن وضعاً تدخل فيه دبابة مركافا إسرائيلية إلى حي سكني تزرع الرعب والدمار فيه، ويرميها أولاد الحي العرب بالحجارة، يسميه مفهوم الاستقرار السائد: إخلالاً بالنظام.

وهذا المفهوم عينه، يسمي، في الوقت نفسه، اعتقال رماة الحجارة، وهو الإجراء الذي يسمح باستمرار سير الدبابات داخل الحي من دون عائق، إعادة النظام إلى ما كان عليه.

يعلق ليفي: «هكذا نسمي الواقع، وهكذا نصفه لأنفسنا. وحينما لا تدخل الدبابات الإسرائيلية الأحياء السكنية، ويتم الحفاظ على النظام الجيد

من غير وجودها في المناطق المحتلة، فالمحتل يزدهر، والواقع تحت الاحتلال يضبط غرائزه، ويتم الحفاظ على النظام. وهذا الواقع نسميه: الاستقرار.

مثلاً: عندما تجرأت مصر على الاخلال بالنظام فجأة، وضاق جماهيرها ضرعاً بالفساد والاستبداد والصمت، وخرجوا إلى الشوارع، وجدنا –يتابع ليفي– أن العالم الغربي تأهب، وبضمنه «إسرائيل»، وصاح: خطر كبير، يوشك الاستقرار في الشرق الأوسط أن يتضعضع.

إن الاستقرار الذي نتحدث عنه والمعاش في الشرق الأوسط، هو تخليد الوضع الراهن. قد يكون هذا الوضع جيدا بالنسبة لـ«إسرائيل» وللغرب، ولكنه سيئ جدا لملايين الناس الذين يدفعون ثمنه».

ويخلص ليفي: إن الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، بمفهومه القائم منذ عقود، معناه تخليد الشذوذ الذي لا يطاق ويتكوّن من التالي: نحو مليون ونصف المليون من الفلسطينيين يعيشون بلا أية حقوق تحت جزمة الاحتلال الإسرائيلي. ملايين آخرون من اللاجئين الفلسطينيين من حرب العام ٤٨ يعيشون في مخيمات الدول العربية مسلوبي الحقوق. يشتمل استقرار الشرق الأوسط أيضاً على ملايين العرب القاطنين تحت نظم الاستبداد وحكم الجريمة، وملايين الفقراء والأميّين، في حين تتمتع العائلات الحاكمة بثروات خيالية. وثمة سلطة تنتقل من الأب إلى الابن، وبواسطة انتخابات مزوّرة. هذا هو الاستقرار الذي تريد «إسرائيل» الحفاظ عليه، وهذا هو الاستقرار الذي أرادت أميركا وأوروبا الحفاظ عليه دائماً. وكل إخلال به يعد إخلالاً بالنظام، وأمر سيئ بحسب تعريفنا لمفهوم الاستقرار في الشرق الأوسط، علما ان هذه المنطقة المشحونة بالموارد الطبيعية والموارد البشرية كانت تستطيع أن تنمو مثل الشرق الأقصى على الأقل، لكنها مجمدة في استقرارها هذا منذ عشرات السنين، وهي أكثر الأماكن تخلفاً بعد أفريقيا.

وينصح ليفي التفكير الإسرائيلي بالكف عن البكاء على الاستقرار الذي تهزه الثورات العربية لأنه لا يمكن الاستمرار في الدفاع عنه وبدل ذلك ينصح بابتداع موقف جديد لمقاربة مستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط على

وضع «إسرائيل» بعد الثورات العربية، فيقول: «لنتذكر إقامة «إسرائيل»: كانت أمّ جميع الإخلالات بالنظام في المنطقة. والأكثر زعزعة لاستقرارها، لكنها كانت إخلالاً عادلاً من وجهة نظر «إسرائيل» ونظر الغرب. وقد آن الأوان للإخلال بالنظام وزعزعة الاستقرار الحالي الذي يعيشه الشرق الأوسط»[٣٠].

٣- مصطلحان هزا الاستقرار

داخل النقاش الإسرائيلي عن الأبعاد المتضافرة التي تسببت بأحداث العام ٢٠١١ العربية يوجد حيّز احتل مكانة حساسة حيث طرحت في إطاره أسئلة عن العلاقات الإسرائيلية الأميركية كما يبدو مستقبلها من شرفة أحداث الثورة المصرية. وما حفز على طرح هذه الأسئلة هو بروز صلة موضوعية أنشأها الباحثون وكتاب رأي إسرائيليون بين سؤالهم عن سبب هز الاستقرار في المنطقة ومسؤولية أميركا عن ذلك. لقد اعتبر هذا الاتجاه في الرأي أن الثورة المصرية تركت لدى «إسرائيل» صدمة ثلاثية الأبعاد، الأول أصابها نتيجة توقيت حصولها غير المتوقع، والثاني نتيجة سرعة سقوط مبارك، أما الثالث وهو أكثر ما أخاف «إسرائيل» حسب ألوف بن، فهو الموقف الشديد العدائية وغير المتوقع الذي اتخذه أوباما من مبارك. وأطلق كتاب إسرائيليون على هذا الموقف مصطلح خيانة أوباما، وطرحوا في إثره سؤالاً غير مسبوق في تاريخ النقاش الإسرائيلي للعلاقة الأميركية – الإسرائيلية ومفاده هل تطال الخيانة الأميركية في يوم ما «إسرائيل»[٣١].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التيار البحثي الإسرائيلي الذي حمّل واشنطن مسؤولية التسبب في هز الاستقرار في المنطقة ضم طيفاً واسعاً من الباحثين وكتّاب الرأي الإسرائيليين المعروفين، أبرزهم آري شبيط وأفعاد كلاينبرغ وآخرون. وتميز سياق نقاشهم بأنه وفّر فرصة لظهور آراء وأفكار تخص

٣٠– (جدعون ليفي، «العيب على الاستقرار في الشرق الأوسط»، هآرتس، ١٠– ٢، ٢٠١١).

٣١– (ألوف بن، شبيط وكلاينبرغ، مصادر سبق ذكرها).

نظرة «إسرائيل» إلى علاقتها بأميركا كانت مكبوتة وجرى الحرص سابقا على عدم إعلانها لأسباب ذات صلة بمصالح «إسرائيل» العليا. ولكن عام ٢٠١١ أطاح بحذر النخب الإسرائيلية تجاه الإفصاح عن الكثير من الآراء المصنّفة على أنها خط أحمر يجب كبتها وعدم إطلاقها على الملأ. والفكرة الأساس هنا هي أن «إسرائيل» المصدومة بالثورات العربية وبخاصة المصرية منها رأت أنه إذا كان ما يحدث هو نتيجة أخطاء أنظمة فإنه أيضاً –وهذا الأخطر– نتيجة لخطيئة أميركا التي تخلّت عن دور «رب بيت» الشرق الأوسط كما قال بوعز هندل[٣٢].

يلاحظ هنا أن «إسرئيل» تكاد تكون أول جهة في العالم استشعرت بأن أميركا دخلت مرحلة الوهن الاستراتيجي في الشرق الأوسط. يقول ألوف بن «ثورة مصر غيّرت قواعد اللعبة في الشرق الأوسط». ويضيف: عام ٢٠١١ برز في «إسرائيل» ثلاثة أسئلة أساسية: أحدها كيف تتم معالجة ما يحدث، والثاني ما هي المعاني والعبر الاستراتيجية الممكن استنتاجها؟ ولكن أذكى الاستراتيجيين الإسرائيليين ردوا على هذين السؤالين بالقول: «من السابق لأوانه». أما السؤال الأساس الذي لا بدّ من مقاربته في هذه المرحلة لأنه يؤسّس لغد «إسرائيل» من ناحية، ومن ناحية ثانية لأنه يقع علمياً خارج تصنيف إجابة «من السابق لأوانه»، فهو: من المسؤول عما حدث ؟

يقول شبيط إن الإجابة الإسرائيلية العميقة عن هذا السؤال والتي تبناها طيف من الباحثين الإسرائيليين تتجه إلى تحميل المسؤولية للولايات المتحدة الأميركية. وفي إطار تفنيدهم لإجابتهم هذه أفرج هؤلاء الباحثون عن مخزون من الأسرار الإسرائيلية عن العلاقة مع أميركا، وفي مقدمها مصطلحان اثنان تم تداولهما لأول مرة في العلن، بوصفهما يعبران عن سياستين انتهجتا في واشنطن وتسببتا بتراجع الولايات المتحدة الأميركية الاستراتيجي في الشرق الأوسط: المصطلح الأول هو «تصوّر كارتر» بشأن إيران، والثاني «المزايدة».

٣٢– (هندل، «صدام الحضارات»، مصدر سبق ذكره).

« تصوّر كارتر»

يقول آري شبيط إنه بعد انكفاء جورج بوش الابن جاء باراك أوباما. الذي تركت سياسته المترددة فراغاً استراتيجياً في الشرق الأوسط. وهذا الفراغ جرت تفاعلات تعبئته بأساليب متنوعة بعضها مخطط وبعضها الثاني تلقائي ولد من ذاته تحت شعار أن الطبيعة تكره الفراغ.

كان الحدث (الثورة) المصري تعبيراً عن تفاعلات النوع الثاني التي نتجت عن سيادة الفراغ الأوبامي الاستراتيجي في المنطقة. وفي «إسرائيل» لا يوجد إجماع على أن ثورة مصر هي استتباع لثورة تونس. ربما الأمور تفاعلت ضمن منطق العدوى، ولكن ما حصل في مصر هو أمر متصل بتفاعل تاريخي تراكمت في معانيه جملة تفاعلات استراتيجية (ثورة مصر غيّرت قواعد اللعبة).

ويكمل آري شبيط فكرته عبر صوغ معادلة تفيد أن مسار انهيار الاستقرار الذي كان قائماً في المنطقة متواز مع مسار تراجع الغرب استراتيجياً فيها، والمقصود هنا على وجه الخصوص أميركا. يقول: «ما كان موجوداً لن يكون بعد الآن: فكما أسقطت ثورات ضباط الخمسينيات الحكم الملكي العربي الذي اعتمد على القوى الاستعمارية تسقط ثورات ميادين ٢٠١١ حكم الطغيان العربي الذي اعتمد على الولايات المتحدة الأميركية. إن مسار تهاوي هذه الأنظمة يقابله مسار مواز هو تسارع تهاوي الغرب. لقد منح الغرب العالم مدة ستين عاماً نظاماً غير كامل ولكنه مستقر. وبنى نوعاً من إمبراطورية ما بعد استعمارية ضمنت هدوءاً نسبياً وسلاماً في الحد الأقصى. إن صعود الصين والهند والبرازيل وروسيا والأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية بينت أن الإمبراطورية الغربية بدات تتهاوى. ومع ذلك كله حافظ الغرب على نوع من الهيبة الدولية. فكلما كان صحيحاً أنه لا يوجد بديل عن الدولار ظل صحيحاً أنه لا يوجد بديل عن الزعامة السياسية الشمال أطلسية. لكن الشكل الفاشل الذي اتسمت به مجابهة الغرب للتحديات في الشرق الاوسط بيّنت أنه لم يعد يملك زمام قيادة الأمور. لقد

تحوّل الغرب في نظرنا من قوى عظمى إلى قوى كلام. إن حجم التناقضات في سياسة أميركا بالشرق الأوسط لم يعد ممكناً تعليله بأية مسوّغات: كيف يمكن أن تكون أميركا بوش قد فهمت مشكلة القمع في العالم العربي بينما تجاهلتها أميركا أوباما إلى ما قبل أسبوع من أحداث مصر وتونس؟ وكيف يمكن أن مبارك كان في أيار من العام ٢٠٠٩ رئيساً محترماً يحترمه الرئيس أوباما، أما في كانون الثاني ٢٠١١ فقد أصبح مبارك ديكتاتوراً ظلامياً ينبذه أوباما؟ وكيف يمكن أن أوباما لم يؤيد في حزيران ٢٠٠٩ الجماهير التي خرجت على أحمدي نجاد المتطرف، أما الآن فإنه يقوم إلى جانب الجماهير التي تخرج على مبارك المعتدل؟ الجواب واحد، وهو أن المعيار الذي يأخذ به الغرب ليس موقفاً أخلاقياً ذا صلة بحقوق الإنسان، بل يأخذ بمعيار تصوّر جيمي كارتر وهو تملق الطغاة الأقوياء المتشددين في مقابل تخليه عن الطغاة الضعفاء المعتدلين. بدأت كل هذه القصة في نظر فريق الباحثين الإسرائيليين الذين يعبّر عنهم شبيط، مع «خيانة كارتر لشاه إيران التي أدّت إلى نشوء الجمهورية الإسلامية في إيران». ويتوقّع هؤلاء «أن تكون لخيانة أوباما لمبارك تأثيرات لا تقل خطورة».

ويرى شبيط أن الرسالة الهامة التي تركتها خيانة أوباما لمبارك هي أن كلمة الغرب ليست بتلك الكلمة التي يمكن الثقة بها أو الوقوف عندها. وهذه الخيانة لا تعبّر عن خيانة أميركا لمن دعم الاستقرار والغرب والاعتدال، بل خيانة لكل حليف للغرب في الشرق الأوسط، وهي رسالة قوية تفيد بأن الغرب لم يعد القوة القائدة في المنطقة التي يمكن الرهان عليها لفرض الاستقرار فيها.

ومن موقعه آنذاك في عام ٢٠١١، توقع شبيط أن يغيّر مسار ثورات الشرق الأوسط المنطقة، وفي الوقت نفسه فإن تسارع مسار تهاوي الغرب سيغيّر العالم. وستكون إحدى نتائج هذا الواقع الجديد هي الانطلاق السريع نحو الصين وروسيا والقوى الإقليمية كالبرازيل وإيران وتركيا. وستكون

النتيجة الثانية سلسلة اشتعالات دولية ستنبع من ضياع قدرة الردع الغربية. لكن النتيجة العامة هي أن الهيمنة السياسية الشمال أطلسية لن تنهار في غضون عقود بل في غضون سنين.

«المزايدة»

دعم اتجاه التفكير الإسرائيلي الذي حمّل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية انهيار الاستقرار القائم في الشرق الأوسط، نظريته هذه بمعطيات أبعد أثراً فركز باحثوه على نقطتين أو مفهومين اثنين لا بد من إدراكهما لفهم لماذا تخطئ أميركا في المنطقة وحتى لماذا تتناقص قدراتها الاستراتيجية فيها.

المفهوم الأول، يرى أن من غير الممكن تقديم إجابة شافية عن السؤال الآنف الذكر، إلا من خلال إعادة قراءة التاريخ السياسي بين الغرب والمنطقة، واستخلاص فكرة جوهرية موجودة في متنه، وتوجد لديها الآن تعبيرات مستترة داخل ما يحدث في مصر. ونقطة البداية في مطاردة هذه الفكرة تعود إلى قرون خلت، وذلك عندما حصل جوع مدقع في أوروبا، وسادت أوبئة فيه اودت بحياة ناس كثيرين ونتج عن ذلك نقص كبير في الطاقة البشرية. حينها أصبح الطلب على الأيدي العاملة كبيراً جداً فيما المتوفر أو المعروض منها كان قليلاً جداً. ولقد استغل الفلاحون هذا الواقع فقاموا بالتفاوض مع مالكي وسائل الإنتاج من موقع قوة. ويخلص مطلقو هذه النظرية إلى القول بأن الحدث المصري يُظهر أن الشعوب في دول الشرق الأوسط تفاوض في هذه اللحظة، بعد كل هذا الإخفاق الذي أصاب كلاً من الغرب والأنظمة المؤيدة له، من موقع قوة.

وتبدو هذه الفكرة المعلِّلة لسبب تناقص قدرة الغرب (والمقصود اليوم حصراً أميركا) في الشرق الأوسط غريبة على النخب العربية. ولكن التيار البحثي الإسرائيلي الذي يقول بها يعتقد أن تمايزه بمعرفته بها وصلت إليه من

كون أقطابه هم يهود أوروبيون عُرفوا بالذاكرة المعاشة أو المتوارثة الكيفية التي تطور بها مسار تاريخ الغرب مع المنطقة عبر القرون.

يتصدّى أفيغار كلاينبرغ، الكاتب في صحيفة يديعوت أحرنوت، لشرح هذه الفكرة انطلاقاً من زاويتين، أولاهما أن طرح الولايات المتحدة الأميركية اليوم لشعار تصدير الديمقراطية إلى دول المنطقة لا يعود لأسباب أخلاقية، والثانية أن هذا الشعار يتم طرحه من زاوية أنه يستجيب لمتطلبات مصطلح تاريخي ثقافي استعماري قديم موجود في إرث الغرب بخصوص علاقته بالمنطقة، ومفاده «المزايدة»؛ ويؤكّد أن كل خلفية شعار تصدير الديمقراطية يتعلق من منظار أميركي مضمر بخدمة موجبات هذا المصطلح الاستعماري المصلحي الغربي المغرق في قدمه، وذلك من خلال إلباسه مسوّغ «الأخلاقية».

يقول كلاينبرغ في مقالة في «يديعوت أحرنوت» بعنوان «باسم دين الديمقراطية» أنه «في القرن الخامس عشر عانى الغرب من موجة عصف بعد أن كان الوباء الأسود الذي ضربه في القرن الذي سبقه قد قضى على ٤٣ بالمئة من سكان أوروبا الغربية. تلت ذلك جولات متتالية من الجوع، ونقص متصاعد وشديد في القوى البشرية. لكن هذه الأزمة صمّمت منذ ذلك الحين طريق الغرب : فقد أدت إلى تحرير الإقطاعيات الغربية (الفلاحون الذين بات عملهم باهظ الأجرة ما أتاح لهم أن يديروا مفاوضات مع مشغليهم مالكي وسائل الإنتاج من موقع قوة)، إضافة إلى تعزيز الدولة (حكم مركزي يدير المجتمع بشكل أفضل)، وفي الوقت نفسه برز الطوق غير مكبوح الجماح نحو الطاقة. وطوّرت الدول الغربية تكنولوجيا موفرة للطاقة، أساسها سلاح ناري يؤمّن الطريق لنقل ثمار عمل الآخرين إلى أوروبا. وهكذا انطلقوا لاحتلال العالم. والواقع أن ما يسمونه في الغرب «عصر الاكتشافات» كان رحلة احتلال واستغلال متواصلة نقل خلالها رجال الغرب الثراء من كل العالم إلى أوروبا. وقد اعتمدت هذه الخطوة على الأيديولوجيا لتسويغ الإجابة عن سؤال: لماذا مسموح للغرب أن يأخذ ثراء

الآخرين؟ كانت الإجابة لأنهم غير أخلاقيين فيما نحن أخلاقيون (!!). فهم عبدة الأصنام أو كفار والغرب لديه دين الحقيقة ونجلب لهم التقدم».

ولنلاحظ، يضيف كلاينبرغ، أن «تعريف التقدم في الغرب تغيّر من حقبة إلى أخرى: في البداية كان التقدم هو الدين المسيحي؛ فالمسيحية هي الحقيقة، وكل دين آخر هو كذب. وطرح ثقافة أنه في الصدام بين الحقيقة والكذب فإن الأمر لا يحتمل عقد مفاوضات، بل قبول تام للحقيقة فقط. وفي حقبة تالية رفع الغرب الشعار الذي وصل باسمه رجاله إلى بلدان بعيدة، وهو شعار التنوير. وعلى نحو معاكس لما قالوه سابقاً زعموا هذه المرة أنهم محررو العالم من المعتقدات الغيبية، وبضمنها المسيحية ذاتها التي قرر الغرب أن يدير ظهره لها في العقد التاسع من القرن الماضي. اعتبروا أن الإنسان الآخر (غير الغربي) مفعم بالمعتقدات التافهة وأنهم يذهبون إلى بلدانها لتنويره. واعتبر الاستعمار الغربي هذه المرة الشعوب البعيدة بمثابة تلاميذ، وهو لم يلجا إلى حمايتهم بل إلى تربيتهم بالمعنى المدرسي. وكانت الصفقة مبادلتهم بما يملك من وفرة في المبادئ بمقابل رسوم تعليم عالية الثمن حصل الغرب بموجبها على ما ينقصه من مواد خام ولا سيّما الطاقة لتغذية الطمع الجائع لمستوى المعيشة الغربية الآخذ في الارتفاع».

ويعلق كلاينبرغ: «كم كان المربّون واعين لهذه الصفقة التي عقدوها؟ كم كانوا مزدوجي الأخلاق وكم كانوا مزايدين».

يستخلص كلاينبرغ أنه «في عصرنا تتميّز الولايات المتحدة الأميركية زعيمة العالم الحر بالمزايدة أكثر مما تتسم بالازدواجية الأخلاقية. زعماء أميركا في هذه اللحظة يسعون إلى نشر الديمقراطية في أرجاء العالم. والإيمان بهذه الديمقراطية يتضمن، كجزء من هذه الصفقة، الإيمان أيضاً (وهو الأهم) بالسوق الحرة وبتدفق المواد الخام إلى الغرب».

ولكن هل ينجحون بذلك ؟!

في متن الإجابة عن هذا السؤال يطرح كلاينبرغ وأترابه إشكالية أن

أميركا تخطئ في تقدير أن مصطلح «المزايدة» يمكن أن ينجح الآن في تأكيد استعمارها المقنّع للمنطقة كما نجح في قرون مضت. وأبعد من ذلك فإن معارضتهم له تنطلق من أن نتائجه ستؤدي إلى فوضى تهز الاستقرار لمصلحة بديل غير محسوب أو مضمون، ما يهدّد مستقبل في المنطقة.

يقول كلاينبرغ: المشكلة التي تواجه استراتيجية «المزايدة» بصيغتها الجديدة، هي أن «الديمقراطية الغربية هي نتيجة سياقات وصراعات جعلتها حلاً وسطاً معقولاً بين القوى المختلفة الساعية إلى التحكم بكعكة القوة الغربية. وبالتالي: هل يمكن تصدير ديموقراطية غربية إلى مجتمعات لم تجتز السياقات الغربية، وتوجد فيها قوى أصيلة وشديدة القوى ترى فيها مستورداً غربياً وخطيراً حقاً مثل المسيحية؟ الإجابة تُظهر شكاً كبيراً، حيث يمكن الافتراض أنه حتى لو أتيح إجراء انتخابات حرة في أجزاء واسعة من العالم الاسلامي فإن التوقّع هو وصول المتزمتين الإسلاميين إلى الحكم كما حصل في غزة مثلاً.

ويخلص كلاينبرغ إلى التأكيد على وجوب عدم الاستنتاج من كلامه أنه يؤيد دعم الحكام الطغاة، بل إنه يحذّر مراكز التفكير الاستراتيجي في أميركا من أن وضعيات المنطقة المركبة لا تحتمل التبسيطية الافتراضية من خلال دمج المصالح والعمى الايديولوجي. قبل ان تخرجوا لتجلبوا لنا جنة عدن تأكدوا من أنكم لا تقودوننا نحو جهنم.

الفصل الرابع

الانتهازية الأميركية

الانتهازية الأميركية

منذ نشوب حركة الاحتجاجات الشعبية في مصر ساد افتراق على مستوى مايجب فعله تجاه التطور المصري بين كل من تل أبيب وواشنطن. فطوال الأيام الأولى للثورة ظلّت حكومة نتنياهو صامدة عند موقف الدفاع عن نظام مبارك. وسربت مراكز التفكير الإسرائيلي بالاستناد إلى معلومات أجهزة المخابرات الإسرائيلية عشرات التقارير التي تؤكد أن مصر ليست تونس، وأن نظام مبارك يمكنه تجاوز الأزمة.

في الإدارة الأميركية، أطلت عقدة خطأ تقدير موقف أوباما من تونس برأسها، وظللت مناضد المناقشات الرسمية في البيت الأبيض الخاصة بصياغة موقف قابل للحياة والصمود إزاء حيوية الحدث المصري. لقد قرر أوباما عدم التسرع لئلا يحصد في نهاية المطاف تهمة «الازدواجية الأخلاقية» تجاه الثورة المصرية، كما حصل له عقب تأييده للرئيس زين العابدين بن علي قبل أن يضطر الأخير للهروب من تونس.

تم استنفار صناع المناخ الإعلامي الإسرائيلي لانتقاد موقف أوباما مما يجري في مصر وشاع استخدامهم لمصطلح: «رائحة خيانة أميركية بحق الحليف مبارك». وجرى تطوير هذا الاصطلاح لاحقاً ليصبح له جمهور أوسع داخل النخب الصهيونية والمحافظة في أميركا، وذلك عندما تم استتباعه بسؤال افتراضي وجدلي مفاده «هل يأتي يوم يخون فيه البيت الأبيض الحليف الإسرائيلي أيضاً؟».

تحت غطاء من القصف الإعلامي الإسرائيلي وحلفائه في أميركا ضد تردّد أوباما في الاسراع بمد مبارك بالتأييد العلني، وصل إلى واشنطن على جناح

السرعة مبعثون خاصون من نتنياهو التقوا كل من استطاعوا من محافل القرار الأميركي. ونقلوا لأوباما ولكبار المسؤولين الأميركيين، رسالة تضمّنت مطالب إسرائيلية واضحة مما يجب أن ينتهي إليه الوضع في مصر: بداية: الاستقرار والحفاظ على اتفاق السلام، وبعد ذلك إصلاحات ديمقراطية[1].

لم تتوقع تل أبيب إجابة أميركية شافية سريعة على مطالبها المصرية. فردهات وزارتي الخارجية والدفاع الإسرائيليتين، كانت تضج بأخبار الإرباك الحاصل في البيت الأبيض تجاه ما يجب فعله بخصوص مصر. وللحظات وخلال ليل إحدى الأيام الحرجة في الحراك الشعبي المصري بدا وكأن الثنائي أوباما – كلينتون، توصلا إلى قرار هذا ما تم استنتاجه في «إسرائيل» وذلك بعد إذاعة واشنطن خبر إرسال فرنك فيزنر إلى القاهرة كموفد خاص للرئيس الأميركي للقاء الرئيس مبارك. وأفادت التسريبات عن مهمة فيرنز أنه يحمل رسالة واضحة وحاسمة من أوباما لمبارك تقول باقتضاب: إن زمن التغيير حل!

لم يصمد مضمون هذه الرسالة طويلاً طي الكتمان. ففي ميونخ، بعد ساعات من انتهاء مهمته، قال فيرنز علناً: في رأيي يجب على مبارك أن يبقى في الحكم. وكانت هيلاري كلينتون بين جمهور المستعمين، وشابت وجهها دهشة جراء كلام فيرنز واستغربت أن يقول كلاماً هو بالتمام عكس الرسالة التي أبلغها لمبارك بلسان البيت الأبيض.

فضح كلام فيرنز حقيقة أن الإرباك داخل الإدارة الأميركية تجاه مصر لا يزال سيد الموقف. وطغى السؤال الملح في «إسرائيل» وغيرها: من هي الجهة الأميركية التي أرسلت فيرنز ليبلغ مبارك رسالة ليس فيها روحية موقف أوباما الذي تم تسريبه. وظهر بالتحليل، وإلى حد سوف يصعب تأكيده حتى زمن غير قصير، أن الذي جنّد فيرنز لمهمة لقاء مبارك وأشرف على تلقينه الرسالة، ليست كلينتون، بل مساعد وزير الخارجية الأميركية بيل برانس الذي يوجد لفيرنز علاقة وثيقة به منذ سنوات طويلة. كان فيرنز سفيراً في

١– (باراك ربيد، هارتس– ٢٠١١/٢/١٣).

القاهرة فيما كان برانس سفيراً في الأردن، ولكنه كان مهتماً بمصر. وكتب عنها يوماً مقالاً بعنوان: المساعدات الاقتصادية والسياسية لمصر ١٩٥٥–١٩٨١. ويعتقد برانس أن مبارك بخلاف سلفه أنور السادات، حذر جداً. ووصفه بأنه «يستخدم كنز كلمات التوقعات المنخفضة».

قال له مبارك ذات مرة: «لا تتوقعوا مني في أميركا العجائب، لا يوجد لدي أي عصا سحرية». ولكن برانس في المقابل هو من أنصار اعتقاد سائد في واشنطن بأن يد أميركا هي الأخرى قصيرة جداً في التأثير على أوضاع مصر الداخلية والاقتصادية. لم يعتقد برانس – بخلاف الكثيرين من أترابه في الخارجية الأميركية–، أن تؤثر المساعدات الاقتصادية الأميركية بشكل دراماتيكي على السياسة المصرية. وكتب يقول:«إن المساعدات الاقتصادية لمصر لم يكن لها إلا تأثير هامشي على السياسة التي اعتقد الرئيس ناصر بأنها حيوية لمصالح مصر». وكما اعتقد بالأمس فإنه لم يبدل حذره القديم تجاه قدرة أميركا في مصر، فبرانس يرى بحزم أن قدرة الولايات المتحدة على تحديد جدول الأعمال المصري محدودة.

ولقد ساد في «إسرائيل» وداخل الخارجية المصرية، اعتقاد بأن برانس نقل حذره هذا إلى فيرنز عندما التقاه ليلقنه رسالة إدارة أوباما إلى مبارك.

لكن برانس أيقن لاحقاً إلى التنكر أن خللاً في الفهم ساد خلال لقائه بفيرنز المخصص لتلقينه التعلميات. لقد فهم فيرنز أن حذر برنس الشخصي، وهو الرسالة، وليس «روحية ما يريد أوباما إيصاله لمبارك عن أن زمن التغيير حان».

واضطرت الإدارة الأميركية إلى التنكر لتصريح فيرنز في ميونيخ، وطلب منه الكف عن التحدث. وأُبلغ التوجيه نفسه لبرانس.

على أن قضية مهمة فيرنز القاهرية التي قادت أوباما للوقوع في التباس واسع في مجال فهم موقفه من «حرية مصر»، من قبل شرائح أميركية ودولية واسعة، لم تبلغ تتمتها بوقائع ما حدث بين فيرنز وبرانس. ففي تشرين الثاني

عام ١٩٥٦، كان فيرنز في فيينا، وشاهد بأم عينيه ثورتها وهي تنهار تحت جنازير الدبابات الروسية. وفيرنز المذكور آنفا ذو الذاكرة المريرة عن فيينا هو والد فرنك فيرنز الذي التقى مبارك، وهو أيضاً رجل السي آي إي الذي اتسمت حياته بعد تجربته الهنغارية بعقدة ذنب، لكونه شجع الهنغاريين على الثورة، وعندما التهبت الشوراع بهم، لم يستطع أن يستحضر دعم أميركا – أيزنهاور لحمايتهم. فيرنز الأب أصيب حينها بانهيار نفسي أدخله المستشفى، وبعد تسع سنوات من ذلك وجد منتحراً في شقته برصاصة في رأسه. والبندقية التي استعملها في انتحاره كانت بندقية ولده، أي فرنك فيرنز عينه الذي تريد المصادفات أن يرسله أوباما للقاء مبارك المحاصر بفعاليات نحو تسعين مليون مصري غاضب. ولعل فيرنز الابن استحضر تجربة والده التي تعلّم منها أمثولة حياته: لا تثقوا بوعود رؤساء أميركا ولا توصلوا رسائلهم إلى البلدان التي تعمها الثورات.

حتى الآن لم يغلق ملف مهمة فيرنز. وثمة حشرية لا تزال تعتري المهتمين بالسؤال عما إذا كان أوباما مارس إزدواجية أخلاقية تجاه الحدث المصري. والباحثون عن إجابة لهذا السؤال موجودون حصراً في أميركا. أما في «إسرائيل» فإن الهاجس يدور حول معرفة كيف فكر البيت الأبيض بشأن حليفه مبارك. هل خطط لمقايضته بترتيب جديد في مصر؟ وإذا كان الجواب نعم، فماذا يجب على «إسرائيل» أن تستنتج بشأن حليفها الاستراتيجي المتقلب والمصلحي حتى العظم؟

يجزم أحد معارف فيرنز في «إسرئيل» بأنه لا يقوم بالأعمال على سبيل التجارة الخاصة. ولعل ما قاله هو في واقع الأمر موقف برانس، أو أوباما أو كلينتون. بل لعل الأمر بكليته هو بالون اختبار لفحص كيف يمكن أن يرد الجمهور على هذه الانعطافة السياسية الطفيفة للادارة : بدلاً من مطالبة مبارك بأن يذهب الآن، تريد واشنطن منه أن يذهب بعد أن يساعد في تحقيق الإصلاحات والانتقال إلى نظام آخر.

لكن شموئيل روزفر يستبعد احتمال أن تكون مهمة فيرنز بالون اختبار،

ولو كان الأمر كذلك فلماذا كانت الصدمة كبيرة بعد كلامه في ميونيخ؟. لعل التفسير الأمثل، هو أن الأميركيين يتشوشون، على جري عادتهم في مواجهة الأحداث الكبيرة: إنهم يتشوشون قليلاً عند صياغة سياسة متناسقة. والواضح أن نوعاً عميقاً من الشعور بالحيرة هيمن على حس المفاضلة لديهم في تلك اللحظات الصعبة : نعم يريدون التغيير في مصر، وبالمقابل هم غير مقتنعين بنبوءة نتنياهو عن ان تصفية النظام المطلق ستجعل مصر إيران جديدة، وبالمقابل ذهلوا – قليلاً– من مسار التغيير السريع جداً، وبالتالي خافوا من خطر الفوضى.

يرى روزفر أن أوباما لم يكن يواجه إحراجاً داخلياً بشأن قراره المصري. ثلث الأميركيين لا يفهمون لماذا تتعلق هذه الأزمة بهم، و٦٠ بالمئة من الأميركيين المتابعين للحدث المصري يعتقدون أن سياسة أوباما المتذبذبة في تظهير موقفها من مصر كانت على ما يرام تقريباً.

ويحسم أليكس فيستمان النقاش بخصوص حقيقة ما قاله فيرنز لمبارك. فيقول: بقدر ما هي مرفوضة هذه الحقيقة، إلا أنها حصلت. لقد أوضح له بلغة لطيفة أن انصرافه عن الحكم هو شرط لاستمرار وجود المصالح الاستراتيجية الأميركية في مصر. إذن لم يكن في أصل رسالة أوباما لمبارك عبر فيرنز عبارة «آن أوان التغيير» ولا عبارة «بقاؤك أفضل». كانت كل الرسالة تفيد بأن مصلحة أميركا هي الفيصل الذي يحدّد قضية هل يبقى الحليف المصري الكبير أم يرحل![٢]

٢– مسار قصة مهمة فيرنز في القاهرة مستقاة من: ألكيس فيشتمان، «تلقينا تمديداً»، يديعوت أحرنوت، ٢–١١–٢٠١١– باراك ربيد، مقالات في هآرتس، خلال شباط ٢٠١١).

خاتمة

وقائع نقاش عام ٢٠١١ الإسرائيلي، لم ينته إلى نتائج حاسمة، أو حتى إلى أية أجوبة شافية على ما يمكن تسميته «بأسئلة القلق أو اللايقين الإسرائيلي». ولعل أبرز ما خلص إليه هذا النقاش، هو أنه أظهر انكشاف «إسرائيل» أمام عناوين الجيل الجديد من التحديات المتوقع أن تطاردها خلال العصر الجديد من اللااستقرار في الشرق الأوسط المتسِّم بخيانات أميركية لحلفائها وباختلال غير مسبوق للتوازنات وباعتمال داخلي في الإقليم وتبقى جينات بناه الموضوعية.

ومن خلال متابعة أجندات الاهتمام البحثي الإسرائيلي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١٢ –٢٠١٣– ٢٠١٤)، يلاحظ المراقب أنها تضمّنت العناوين ذاتها التي آثارها نقاش العام ٢٠١١ الإسرائيلي. فخلال مؤتمر هرتسيليا السنوي الأخير على سبيل المثال (٨ حزيران ٢٠١٤)، تركّزت أبحاث المشاركين فيه على سؤالين أساسيين هما صدى للإشكاليات التي طرحها نقاش ٢٠١١، وهما: هل هناك خيار استراتيجي آخر أمام «إسرائيل» سوى الولايات المتحدة الأميركية داخل الحرب الباردة الجديدة؟؛ ثمَّ ما هي التحدّيات الأمنية الرئيسة أمام «إسرائيل» في عالم متغير وواقع إقليمي غير مستقر. ومن خلال الإجابات المقدّمة عليهما في مؤتمر هرتسيليا وغيره، لم يتم تقديم إجابات إضافية عن تلك التي لحظها نقاش العام ٢٠١١ الإسرائيلي، ما يعني أن الكيان الإسرائيلي سيظل محاصراً أقله لأعوام مقبلة بأسئلة اللايقين التي طرحت عليه عام ٢٠١١.

.. مرة أخرى نقاش العام ٢٠١١ الإسرائيلي قدّم أخطر وثيقة إسرائيلية عن قلق الغد وأسبابه ضمن عالم تغير فجأة، وذلك من وجهة نظر أبرز المشتغلين في الشان العام السياسي والأمني والاجتماعي والثقافي الإسرائيلي.

لقد وثَّق هذا النقاش مشهد انهيار منظومات تفكير إسرائيلية ظلّت سائدة لعقود طويلة خلت، حول العرب والآخر الإقليمي والغربي، ووثَّقت مسار صيرورة تراكمات ثقافية وسياسية وأمنية مركبة، قادت «إسرائيل» عبر

تاريخ طويل إلى لحظة استعصاء على غير مستوى. ولم يكن ممكناً أن تثير دوائر التفكير الإسرائيلية هذا النوع من البواعث الموضوعية عن واقع حال كيانهم، لو أن نقاشها عام ٢٠١١ لم يكن ذا طابع «بيني» وموجهاً لإقناع الذات وليس الآخر.

وإذا كان من خلاصة لمجمل نقاش العام ٢٠١١ الإسرائيلي، فهي الإشارة إلى أن بداية جديدة ولدت في «إسرائيل»، ولكن ليس معروفاً إلى أين؟ وبأي اتجاه؟؛ واستدراكاً ما إذا تبقى فعلاً خيارات يقينية تعيد لـ«إسرائيل» القوّة المتآكلة والقدرات المتضاءلة والتوقع الفاقد لملكات التوقّع المسبق الإبداعي؟!

تعريف بأبرز الكتاب الإسرائيليين المعتمدة آرائهم في الكتاب:

ـ أليكس فيستمان كاتب إسرائيلي واسع الإطلاع كما يطلق عليه الوسط الصحفي الإسرائيلي، وهو محلّل الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرنوت».

ـ ألوف بن رئيس قسم المراسلين في صحيفة هآرتس.

ـ ميخائيل هرتسوغ عميد احتياط، عضو في معهد واشنطن ومعهد سياسة الشعب اليهودي، يكتب مقالات بشكل دوري في الصحف الإسرائيلية وخاصة في هآرتس.

ـ غي بخور محرّر الشؤون العسكرية في صحيفة هآرتس.

ـ يوسي بلين رئيس حزب ميرتس سابقاً.

ـ دوري سباري سينمائي إسرائيلي .

ـ البروفسور ديفيد بسيغ محاضر في جامعة بار أيلان، وباحث في المستقبل، ورئيس مختبر «واقع متخيل» في جامعة بار أيلان .

ـ حاييم أسا، كان مستشار الأمن القومي لإسحاق رابين، وهو اليوم مستشار استراتيجي لحملات دعائية ومحاضر في معهد الإدارة التابع لمراكز المخابرات.

ـ إيلي بردنشتاين كاتب دائم في صحيفة معاريف، خبير في العلاقات الإسرائيلية الأميركية.

ـ أوري مسعاف من جريدة يديعوت أحرنوت، وتركز كتاباته على مقاربة موضوعة «تشكل الوعي الإسرائيلي وإشكالاته».

ـ د. ديفيد بقاعي مهتم بدراسة الشخصية التاريخية العربية والإسلامية، وهو محاضر بمادة العلوم السياسية في جامعة حيفا.

ـ جدعون ليفي من كبار كتاب جريدة هآرتس.

ـ شموئيل رونز صحافي وكاتب معروف في جريدة هآرتس. مهتم بمتابعة الوضع الإيراني والتهديد النووي الاستراتيجي لـ«إسرائيل».

ـ آري شبيط من أبرز كتّاب صحيفة هآرتس.

ـ يوعز هندل يكتب في يديعوت أحرنوت، يعرف نفسه على أنه «من أبناء الجيل الثالث بعد المحرقة»، متحمّس لنظريات الفوارق الحضارية بين الشعوب. يؤمن بنظرية أن الصراع هو على وجه دولة «إسرائيل» [هويتها القومية].

ـ ليئون فيزلتر كاتب يهودي مقيم في الولايات المتحدة الأميركية ويداوم على الكتابة في الصحف الإسرائيلية.

ـ زئيف فركش (اسمه الكامل أهارون زئيف فركش)، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان).

ـ البروفيسور أندرو اراتو الخبير القانوني وأستاذ القانون الدستوري في جامعة نيويورك (نيو سكول) وأيضاً أستاذ النظرية السياسية في الجامعة نفسها.

ـ أفيعاد كلاينبرغ من أبرز كتّاب يديعوت أحرنوت.